منتدى التنمية

نحو إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية

اللقاء السنوي التاسع عشر
19 - 20 فبراير 1998
دبي - دولة الإمارت العربية المتحدة

قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

المؤسسات، التشريعات، الأقليات

د . ريما الصبّان
د . منيرة أحمد فخرو
د . متروك الفالح

منتدى التنمية 1998 قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

اللقاء ١٩

قضايا وهموم المجتمع المدني
في دول مجلس التعاون

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية

الطبعة الأولى
الكويت
1998
تنفيذ النشر : دار قرطاس للنشر
هاتف : 2656032 فاكس : 2656031
ص . ب : 35318 الشعب ، 36054 ـ الكويت

Qurtas-Publishing@netbox.com

تصميم الغلاف : راشد العجيل

منتدى التنمية

اللقاء السنوي التاسع عشر

19 ـ 20 فبراير 1998

دبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

(المؤسسات .. التشريعات .. الأقليات)

منتدى التنمية

يتمثل الغرض العام للمنتدى في إيجاد مناخ علمي وفكري يخلق الصلة والتفاعل بين أبناء المنطقة حول قضايا التنمية ويكرس الجهود نحو دراسة أوضاع التنمية وتحليل عقباتها واستشراف حلول لها.

وفي سبيل تحقيق هذا الغرض العام يعمل المنتدى على ما يلي:

أ ـ توثيق أواصر الارتباط والاتصال بين أبناء المنطقة المعنيين بأمور تنميتها.

ب ـ خلق ذاتية التنمية في المنطقة بعيداً عن «التجارب المنقولة».

جـ ـ إثارة الرغبة والحافز لدى أبناء المنطقة في تناول قضايا ومشاكل البيئة من خلال حوار جامع بناء يضم المهتمين بالأمور العامة.

د ـ تعميق الوعي والإدراك من أجل تطبيق الأساليب والنظم العملية وتطوير إدارة التنمية بما يسمح للمنطقة الاستخدام الأمثل لمواردها.

هـ ـ تبادل الخبرات والمعرفة والاستفادة من التجارب الناجحة، وتفادي الازدواجية في النشاطات المختلفة، والعمل على ربط نشاطات البحث واستكمال الحلقات المفقودة فيها، والبدء من حيث انتهى الآخرون، والتوفيق بين وجهات النظر المختلفة في الأسلوب.

الإطار العام لمنتدى التنمية

فهرس المحتويات

مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي
الدكتورة ريما الصبان 9

مسألة الأقليات في الخليج . . . رؤية من الداخل
الدكتورة منيرة فخرو 29

المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية
دراسة مقارنة لإشكالية «المجتمع المدني» على ضوء تريّف «المدينة العربية»
الدكتور متروك الفالح 51

المجتمع المدني في الكويت منذ الاستقلال إلى الاحتلال
الدكتور عبدالمالك التميمي 101

عرب الخليج . . . وقضايا قطرية وقومية
الدكتور عبدالعزيز محمد الدخيل 135

المناقشات 163

مؤسسات المجتمع المدني
في دول الخليج العربي

إعداد: د. ريما الصبان

دولة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

لا تزال إشكالية تعريف المجتمع المدني قائمة إلى الآن، رغم شيوع استعمال هذا المصطلح على الصعيدين النظري والعملي. وتأخذ إشكالية التعريف أبعاداً عديدة منها النظري كصعوبة تحديد المفهوم، ومنها المنهجي كصعوبة تحديد المؤشرات والمعطيات والوقائع السياسية والاجتماعية والقانونية التي تدل على المجتمع المدني ـ خاصة أن المفهوم قد يحمل أوجهاً عديدة كالوجه السياسي، والوجه الاجتماعي، والوجه الديني إلخ (سعد الدين إبراهيم وحسنين توفيق 1992).

أما من الناحية التطبيقية فالمجتمع المدني بدأ يأخذ منحى متميزاً، وقد بدأ يتحول إلى مطلب سياسي وحياتي، خاصة لدى الدول والشعوب الراغبة في الأخذ بالمشاركة السياسية الديمقراطية النيابية، إن الفشل الساحق لأنظمة الحزب الواحد الحاكم في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتي وفي العديد من الدول النامية، على يد هيئات وتجمعات المجتمع المدني كالتنظيمات النقابية والهيئات الشعبية، ساهمت إلى حد كبير، في إعطاء المزيد من الدفع للبحث عن الأطر المكونة للمجتمع المدني في علاقته مع الدولة ومع عناصر المجتمع ككل. كانت هذه التحولات بمثابة ظاهرة تاريخية لم يشهد العالم لها مثيلاً من قبل (أوليفيرا وتاندون 1995).

على صعيد آخر، شهدت العلوم الاجتماعية في العقد الأخير، التسعينات، أو منذ انفراط عقد الأنظمة الشمولية والسلطوية شبه إجماع على أهمية مفهوم المجتمع المدني وآليته. لم يعد بالإمكان في عالمنا اليوم، أو في الظرف التاريخي الذي نعيشه أن نتحدث عن إمكانية تطور اجتماعي، اقتصادي، سياسي، أو تنموي دون العودة إلى تكوينات مؤسسات وتشريعات المجتمع المدني. إن العالم اليوم يتجه نحو العولمة ويعيش في ظل النظام العالمي

الجديد الذي يمتاز بهيمنة نظام سياسي واقتصادي وفكري واحد، وهو النظام الرأسمالي على الصعيد الاقتصادي والنظام الليبرالي على الصعيد السياسي. وفي آن معاً يتجه العالم نحو بروز المجتمعات الصغيرة المدنية، المستقلة استقلالاً نسبياً عن الدولة والفاعلة في عملية التغيير إن على المستوى المحلي، أو على المستوى الأوسع والأكثر اندماجاً عالمياً.

والجدير بالذكر أنه رغم كل هذا التطور باتجاه مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني إن محلياً، قطرياً أو دولياً، إلا أن الإطار المفهومي للمجتمع المدني لا يزال بعيداً عن الوضوح في تعريفه، وفي دوره الحقيقي، وعلاقته بالدولة وآلية عمله.

المجتمع المدني والمتغيرات العالمية

لقد برزت أكثر الكتابات حول المجتمع المدني في أوروبا، ومنذ القرن الثامن عشر (إيلبرت، 1996). تعبِّر هذه الكتابات عن الفرز الحاسم الذي أسس له الفكر الغربي للتمييز بين النظامين القديم والحديث. النظام القديم أو نظام القرون الوسطى، الذي سيطرت خلاله المسلمات الدينية، وقضايا «الحق الإلهي» في الحكم. أما العصر الحديث فيرتكز على فكرة «العقد الاجتماعي» غير المعلن بين الدولة والمجتمع. ويعتبر القانون كالإطار الموثق لهذا العقد.

تندرج تعريفات المجتمع المدني بين التركيز على الفهم الدقيق لآليات عمل المجتمع المدني، وبين الأطر الواسعة والعامة لشكل علاقته بالدولة. من هذه التعريفات ما يقول بأن المجتمع المدني هو «المجال المنظم للحياة الاجتماعية التي تتم بأسلوب تلقائي، ذاتي، قادر على فرض الهيمنة والاستقلالية عن الدولة، كما أنه يرتبط بمجموعة من القوانين والأنظمة المشتركة للعمل نفسه» (دياموند، 1994).

ويرى براتون «أن المجتمع المدني هو مجال التفاعل والتبادل الاجتماعي بين المنزل والدولة، وهو يتمثل في التعاون الاجتماعي المنظم وبين الجمعيات الفاعلة والمتواصلة على الصعيد التبادلي العام» (براتون، 1994). ومن أبرز التعريفات المعتمدة عربياً وخليجياً، «المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف» (إبراهيم، 1995). هذه الورقة ستعتمد هذا التعريف الأخير، وعليه فإن الورقة ستركز على بروز وتطور مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون. وستركز الورقة بشكل خاص على كل من البحرين، الكويت، والإمارات.

أما تيارات العولمة والتغييرات الحاصلة في النظام العالمي الجديد، فتحمل معها تحديات جديدة، ليس فقط لمفهوم المجتمع المدني كما عرف في الأدبيات الليبرالية السابقة، ولكن أيضاً للأطروحات والدراسات السائدة حول علاقة الدولة والمجتمع المدني. ففي ظل العولمة وظهور إما دول واحدة مسيطرة وإما تنظيمات أو تشكيلات اجتماعية عالمية التطلع والموقع، لم تعد العلاقة السائدة بين الدولة الإقليمية والمجتمع المدني بالبساطة المعروفة. ولذلك فالفكر السياسي والاجتماعي المعاصر هو اليوم أمام تحد عالمي جديد في فهم تحولات المجتمع المدني ومدى قدرته على البروز والتفاعل إن محلياً أم عالمياً. ولم تعد الأدوار اليوم ببساطة الثنائية أو الثلاثية السائدة في الماضي بما في ذلك الماضي القريب.

لذلك فإن المجتمع المدني في الخليج العربي والوطن العربي أمام تحد كبير لفهم آليات التغيير على الصعيدين الإقليمي والعالمي. والمجتمع المدني العربي والخليجي قد يمكنه مع تحولات العولمة والمستجدات الدولية، أن يحقق مكاسب وطموحات جديدة تميزه نوعياً عن السابق. إلا أنه في الوقت نفسه ومع الانفتاح على أبواب العالمية، فإن هذه العالمية تأتي بمخاطر بقدر ما تأتي بفرص. وربما كانت هذه المخاطر أقوى من القدرة للسيطرة عليها. لكن ذلك لا يعني الدعوة إلى الانغلاق على الذات، فهذا الخيار لم يعد مطروحاً على الإطلاق. إن المطلوب الآن ربما أكثر من أي وقت مضى فهم آلية التحرك من خلال الأطر التي يضعها الآخر، ولكن بوعي مختلف لفهم الذات وتطويرها ضمن المتغيرات المحلية والعالمية.

مؤسسات المجتمع المدني في الخليج العربي

أخذاً بالتعريف الذي اعتمدته هذه الورقة والذي يشير إلى أن المجتمع المدني هو عبارة عن مجموعة المؤسسات والمنظمات الأهلية والتطوعية والمهنية الحرة، التي تملأ المجال العام وتسعى من أجل تحقيق مصالح أفرادها، فإن المجتمع المدني في صيغته المؤسساتية في دول الخليج العربي لا يزال يتراوح بين غيابه الكلي في بعض الدول الخليجية وبروزه النسبي في دول خليجية أخرى. إن مؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول هي الآن قيد التشكل والتكوين وما زالت تمر بمراحلها التأسيسية الأولى.

لقد شهدت مجتمعات الخليج منذ نهاية الستينات إلى الآن تحولات وتغيرات عميقة وجوهرية شملت كل المجالات الحياتية والسلوكية والفكرية. ولا شك أن للنفط ولتدفق الثروة النفطية الأثر الحاسم في إحداث هذه التحولات التي كانت في مجملها إيجابية وتتجه نحو الابتعاد عن المجتمع التقليدي والمنغلق بمؤسساته وفئاته وقناعته، وتحاول

الاقتراب أكثر من المجتمع الحديث والمعاصر والمنفتح على الوقائع الحياتية والفكرية العالمية. لذلك فقد برزت خلال هذه الفترة فئات وشرائح اجتماعية جديدة كالطبقة المتوسطة والمتعلمة والشرائح الإدارية والاجتماعية. كما برزت المؤسسات المجتمعية الحديثة والتي حلت محل المؤسسات التقليدية. كما برزت خلال هذه الفترة أيضاً قناعات ومفاهيم وبديهيات وسلوكيات معاصرة كتعليم المرأة وحرية الفرد واستقلالية القضاء. وكان من الطبيعي ضمن هذا السياق التطوري والتحديثي بروز مؤسسات مجتمعية حديثة ومستقلة نسبياً عن الدولة في العديد من هذه الدول كالمؤسسات الثقافية والنسائية والخيرية والتطوعية وغيرها من المؤسسات، التي تتجه لتلبي احتياجات الفئات الاجتماعية كالنساء العاملات، والأمهات، والطلبة، والمهنيين، والمعلمين، والجامعيين، والمهندسين، ورجال الأعمال. لقد كانت هيئات ومؤسسات المجتمع المدني السائدة قبل ذلك، وقبل دخول الحداثة عبارة عن ملتقيات ومجالس تقليدية يجتمع خلالها الناس وأصحاب القضايا والشؤون الاجتماعية أو السياسية لدى أعيان المجتمع أو القبيلة. كذلك كانت المساجد تمثل المكان الأمثل الذي يلتقون فيه للحصول على المعرفة والتواصل الاجتماعي والموعظة والمساعدات الإنسانية في أوقات الشح. كذلك كانت القبيلة هي نفسها تمثل المجتمع المدني وتديره في آن معاً. فالقبيلة لها أعرافها وتقاليدها وضوابطها وآليتها في رعاية أفرادها وتقديم العون والرعاية لهم وكذلك تقديم الخدمات كافة في حال استمرار التصالح مع أعرافها ومواثيقها غير المكتوبة.

أما رحلة التغيير من التقليد إلى الحداثة، من الهيئات الشعبية الدينية البسيطة إلى المؤسسات والنوادي والهيئات والنقابات فلم تكن بالبساطة المطروحة، وكذلك ليست بالتلقائية المرجوة من كافة الفئات الاجتماعية والسياسية. فمجتمع الخليج عانى من شحّ الحياة وصعوبة المواصلات، وقحالة الصحراء وقساوة مناخها، وكذلك عانى من الفقر والجوع وانعدام الرعاية الصحية، ومن الانغلاق وعدم القدرة على التفاعل مع العالم الخارجي. لكن عندما وجد المجتمع الخليجي بين ليلة وضحاها قادراً على التغيير، سعى إليه بأساليب انتقائية. إن عملية التغيير في الخليج العربي في ربع القرن الأخير كانت ولا تزال مطلوبة بقدر ما تحقق الرفاه على الصعيدين الحياتي والمعيشي. لكنها تبدو مرفوضة في الجزئية الخاصة بالسياسة والتحول الديمقراطي والارتقاء بالوعي العام، والمشاركة السياسية والرقابة التشريعية أو محاولة تغيير الأسس الحياتية من الأسلوب التقليدي العائلي إلى الأسلوب الديمقراطي المعاصر حيث يستطيع أي فرد أن يساهم في التغيير بمعزل عن جنسه ولونه وانتمائه العائلي أو القبلي.

إن النشأة لبدايات المجتمع المدني في الخليج العربي ظهرت في الكويت والبحرين على شكل أندية ثقافية كانت بقيادة التجار وبعض الأعيان والمستنيرين في ذلك الوقت. يبدو أن هذه النشأة المتقدمة قد أعطت الكويت والبحرين الريادة في نشأة مؤسسات المجتمع المدني. لقد شهدت الكويت والبحرين فيما بعد نشأة الأندية الثقافية والرياضية والجمعيات الخيرية وكذلك النسائية والتي كان لها دور أساسي في نشر أفكار الوطنية والقومية والعلمانية. وكان لها فيما بعد دور مساعد في طرح أفكار المشاركة السياسية، وقد اختلف تطورها فيما بعد من بلد إلى آخر وكذلك من موقع جغرافي داخل الدولة نفسها إلى موقع آخر. فبعضها غاب في السلفية كنادي البحرين (باقر النجار 1992) والبعض الآخر ساهم في تطوير جمعيات ومؤسسات أخرى، والبعض الآخر أوصل ممثلين إلى مجلس الأمة الكويتي. لقد ساهم الموقع الريادي لكل من البحرين والكويت في تسهيل قيام مؤسسات المجتمع المدني فيهما.

ولا بد من الإشارة إلى أن تجربة دول الخليج العربي في بناء مؤسسات المجتمع المدني تتفاوت أشد التفاوت. فمؤسسات المجتمع المدني قائمة في دول في حين إنها غائبة في دول أخرى. كما أن هذه المؤسسات تبدو متطورة كل التطور أحياناً، في حين أنها تبدو وكأنها فاقدة للاستقلالية وتابعة تبعية كاملة لمؤسسات الدولة. كما يلاحظ أن مؤسسات المجتمع المدني تعاني من كونها مؤسسات شكلية وغير متبلورة كل التبلور في بعض الدول، في حين تبدو في دول أخرى وكأنها تمارس كل وظائفها الاجتماعية والتطوعية الخيرية. بل إن بعضها تمارس وظائف سياسية، وتشكل نواة لأحزاب سياسية ببرامج جماهيرية معلنة ومطروحة للنقاش العام، بما في ذلك مناقشة القضايا وطرح البدائل ومعارضة السياسة الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، تبدو بعض مؤسسات المجتمع المدني وقد أكملت نضوجها، وتمكنت من تخطي طور التأسيس وتراكمت لديها خبرات مهمة في العمل النقابي. هذا وفي حين تبدو في دول أخرى حديثة الولادة والنشأة وفقيرة في إمكاناتها المالية وغير قادرة على الاستمرار. كما تعاني من ضعف الاحتضان المجتمعي والرعاية الرسمية.

وهنا لا بد من التساؤل عن أسباب هذا الضعف في مؤسسات المجتمع المدني في الخليج العربي وعن أسباب التفاوت في واقع ونشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني الخليجي. لماذا تغيب هذه المؤسسات عن بعض الدول الخليجية غياباً كلياً وتظهر في بعضها الآخر؟ لماذا تظهر دلائل وعيوب بنيوية في تشكيلات مؤسسات المجتمع المدني؟ هل هي عيوب ظرفية وآنية ومرتبطة بالمرحلة الظرفية والانتقالية لدول الخليج التي ما زالت في طور النمو؟

هل إن تطور مؤسسات المجتمع المدني في بعض الدول الخليجية وغيابه عن بعضها الآخر هو دليل على أنه يسير في إطار النمو عموماً؟ ثم ما هي أسباب هذه الفروقات العميقة في رحلة تطور مؤسسات المجتمع المدني بين دولة خليجية وأخرى؟ هل يعني هذا التباين في النمو بين مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي تبايناً في نمو أنظمتها السياسية؟ أم أنه يعود إلى تباين في تركيبة المجتمع نفسه في كل من هذه الدول؟ أم أنه تباين يرتبط بطبيعة نمو النظام الاقتصادي والدولة النفطية؟ وهل يعكس هذا التباين في تطور مؤسسات المجتمع المدني في دول خليجية معينة وغيابه في دول أخرى مدى انفتاح بعض الدول الخليجية على العالم الخارجي وعلى الثقافة العالمية بالمقارنة مع انغلاق أو محافظة دول خليجية أخرى؟ وأخيراً هل للنفط والمخزون النفطي أي دور في هذه الفروقات الشاسعة في تطور مؤسسات المجتمع المدني؟

معوقات نمو مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي

إن مؤسسات المجتمع المدني لم تتطور بصورة ملحوظة سوى في الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة. «إذ كانت نشأتها في الكويت في الستينات بينما هي سبعينية النشأة في البحرين وثمانينية النشأة في الإمارات العربية المتحدة» (باقر النجار 1992). ويعود ضعف تواجد هذه المؤسسات والتفاوت الشاسع في إمكانية تواجدها إلى عوامل بنيوية عدة منها طبيعة الدولة نفسها ومنها أسباب ترتبط بالبنية الثقافية والفكرية للمجتمع نفسه. من هذه العوامل نذكر: النشأة والأبعاد التاريخية، النفط، الثقافة المحلية والتقليدية، ضعف المبادرات الذاتية وعزوف الاختصاصيين والمثقفين عن العمل والعطاء الاجتماعي العام.

لقد كان للنفط تأثير متميز في بروز مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي. فالنفط استقدم معه الانفتاح على العالم الخارجي وهيأ للتنمية الاقتصادية بشكلها الواسع. كذلك فبدون النفط والثروة النفطية لم يكن بالإمكان النهوض بالمجتمع الخليجي الذي عانى تاريخياً من الفقر والعزلة شبه الشاملة. كذلك فالنفط هيأ الثروة الضرورية لبناء مؤسسات المجتمع المدني. إلا أن أحادية عامل النفط في سيطرته على اقتصادات الدول الخليجية أدى إلى بروز عوامل سلبية التأثير على نشأة وتطور مؤسسات المجتمع المدني. من هذه العوامل السلبية بروز الثقافة النفطية وسياسات الرفاه التي أدت إلى الاسترخاء الاجتماعي واللامبالاة وسيطرة القيم الاستهلاكية والعادات الاجتماعية المعيقة للعطاء الاجتماعي والعمل التطوعي.

كذلك فقد ساهم النفط في بروز ما يسمى بالدولة الريعية التي تحتكر السلطة ولا تحبذ وجود مؤسسات مجتمعية منافسة. إن دول الخليج العربي كدول نفطية تعتمد بشكل رئيسي على مداخيل النفط وكأنها ريع خارجي. أي كأنها تؤجر أراضيها للشركات المستخرجة للنفط، وتتقاضى ريعاً خارجياً ثمناً له. بهذا المعنى فإن اقتصاد الدول النفطية يعتمد كلياً على القدرة الخارجية لاستخراج النفط وللاستفادة منه. بهذا المعنى أيضاً فإن العملية الاقتصادية تتم بمعزل عن مشاركة المجتمع من عمال وغيره. فالعملية الاستخراجية تتم عبر الشركات الأجنبية التي تستخدم العمالة الأجنبية. وكل هذا يعني أن المجتمع ككل هو خارج العملية الاقتصادية. وكذلك فالقاعدة الإنتاجية لهذا الاقتصاد شبه معدومة (خلدون النقيب 1987). إن الاقتصاد الريعي لا يشجع على تطوير المجتمع المنتج. فالأسر الحاكمة تتحول إلى شبه مؤسسات سياسية ويكون دورها الأساسي هو توزيع الثروات الفائضة وإشاعة الإحساس بالرفاه العام والسطحي. ويصعب في مثل هذا الوضع أن تتكون مؤسسات سياسية واجتماعية فاعلة ومتفاعلة مع المجتمع ككل (جيل كريستال 1990). كذلك فإن تركيبة الدولة الريعية تشجع على انتشار الرخاء السريع، وعلى تسهيل استقدام العمالة الرخيصة المستوردة. وقد ساهم هذا الوضع في مجتمعات الخليج العربي في الإخلال بالتركيبة السكانية والتأثير على تطور بنية المجتمع ككل والمجتمع المدني بصورة خاصة. لقد أدى هذا الخلل السكاني العام إلى تحويل سكان المجتمع الأساسيين إلى أقلية غارقة في المتع الاستهلاكية. كما أدى إلى بروز فئات اجتماعية أخرى، تشكل الأكثرية السكانية الخليجية وهم في معظمهم من الوافدين الأجانب، وهم أكثر إنتاجية ولكن أقل انتماءً اجتماعياً. في الوقت الذي تعتبر فيه كل الدول النفطية دولاً ريعية، وهذا يعني أنها جميعها غير مساعدة على تطوير مؤسسات المجتمع المدني بالشكل الذي عرفته أدبيات نشوء وتطور المجتمع المدني ومؤسساته في الغرب وفي العالم الثالث، إلا أن الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج له خصوصيته. إن وجود الدولة الريعية لم يمنع نشوء هذه المؤسسات كلياً. كذلك فإن خصوصية نشأة الدولة الريعية في كل دولة خليجية وطبيعة تطور الطبقات الاجتماعية في كل دولة في حينها كان له الأثر على نشوء وتطور مؤسسات المجتمع المدني.

فلو أخذنا على سبيل المثال دولة الكويت حيث مؤسسات المجتمع المدني موجودة وهي إلى الآن الأكثر تطوراً في الخليج العربي، نجد أن طبقة التجار كانت أكثر قوة وتطوراً وارتباطاً بالعمال المنقبين عن اللؤلؤ في ما قبل الحقبة النفطية. كذلك فإن طبقة التجار تلك هي التي كانت تستقطع الفوائد والضرائب لتعطيها للحكام، أو لعائلة الصباح لنكون أكثر

دقة. بهذا المعنى فإن الحكام تابعون للتجار. ولكن مع التحولات النفطية استعاد الحكام كامل السلطة والسيطرة على توزيع المال، وضعفت طبقات التجار في كل الخليج العربي. إلا أن انتكاسة التجار كانت أشد في بعض المناطق الخليجية منها في المناطق الأخرى. ففي قطر كانت طبقة التجار ضعيفة جداً. أما في الكويت ورغم الانتكاسة إلا أن هذه الطبقة استطاعت أن تضع الضغوطات العالية على العائلة الحاكمة لتحقيق بعض المكتسبات الاقتصادية كالمشاركة في السيطرة على عمليات الاستيراد والتصدير وكذلك في المحافظة على بعض المكتسبات السياسية.

ومن العوامل الأخرى المعيقة لتطور مؤسسات المجتمع المدني في الخليج العربي هي الثقافة السياسية السائدة. فالثقافة السياسية في دول الخليج العربي ما زالت في العموم ثقافة تقليدية ومحافظة. تتميز هذه الثقافة بأنها «تغرس في الأفراد الخضوع المطلق للسلطة الأبوية والسياسية، وتنمي قيم الطاعة، ولا تحبذ قيماً كالاستقلال والحرية والتمرد.. وقد أثرت على العمل الاجتماعي وفرضت عليه الانكماش والتراجع كما أصبحت مؤسساته تميل للمهادنة خاصة في ظل ميل الشخصيات الاجتماعية القيادية نحو الاستسلام للظروف المعيشية المغرية» (ع. عبدالله وآخرون 1995).

إن كل العوامل السابقة الذكر كعامل النفط والنشأة، والثقافة السياسية، وطبيعة الدولة الريعية وخصوصية نشأتها ومدى تطور طبقة التجار والطبقة الوسطى، واندفاع التجار والشخصيات الاجتماعية الواعي لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني، كلها كانت من العوامل التي ساهمت في رسم واقع التباين الواضح بين نشوء وتطور مؤسسات المجتمع المدني في الخليج العربي. وعلى ضوء كل هذا وبالإضافة إلى ما طُرح من مناقشة حول خصائص مؤسسات المجتمع المدني والعوامل التي تتحكم في بروزها وتطورها يتضح التفاوت الشديد في خبرات دول الخليج العربي في سياق بناء هذه المؤسسات. ويمكن في ضوء هذا التفاوت تقسيم دول الخليج العربي من حيث خبرتها في بناء هذه المؤسسات إلى مجموعتين مختلفتين من الدول. تضم المجموعة الأولى كلاً من المملكة العربية السعودية وقطر وعُمان حيث يلاحظ غياب كلي أو نسبي لمؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول. فمؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول إما أنها غائبة أو أنها غير متطورة أو أنها تفتقد إلى الاستقلالية الكاملة أو النسبية عن الدولة.

أما المجموعة الثانية من الدول فتضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة. وتمتاز هذه الدول بوضوح مؤسسات المجتمع المدني فيها، وأدائها لمهامها بعلانية

ونشاط وبموجب قوانين وتشريعات تحقق لها الاستقلالية الكاملة أو النسبية عن مؤسسات الدولة. وستحاول هذه الورقة في الصفحات الآتية استعراض مؤسسات المجتمع المدني في كل من هاتين المجموعتين من الدول.

المجموعة الأولى: غياب مؤسسات المجتمع المدني

إن السمة الأولى لهذه المجموعة هي الغياب الكلي أو الجزئي لمؤسسات المجتمع المدني. ولكي نكون أكثر تحديداً، فإن سمة الغياب الكلي تنطبق على المؤسسات ذات الطابع المهني كالجمعيات المهنية أو النقابية والتي تعتبر العمود الفقري للبناء المؤسسي للمجتمع المدني. وفي معرض تحليله لهذه الظاهرة يقول الدكتور باقر النجار إن المؤسسات المهنية في هذه الدول الخليجية فهمت على أنها شكل آخر للنقابات العمالية، وإن لقيامها بعض المحاذير السياسية، وهو ينقل عن أحد المسؤولين العمانيين قوله: «.. السماح بقيام جمعيات مهنية يحتاج لقرار سياسي، ثم إننا لا نشعر في الوقت الحاضر بحاجة لها أو مؤهلين للسماح لمثل هذه المؤسسات بالعمل عندنا» (النجار 1992). إن المؤسسات ذات الطابع المهني غائبة في هذه الدول الخليجية الثلاث. فلم يكن بالإمكان الحصول على أي بيانات حول هذه المؤسسات في هذه الدول الأمر الذي يشير إلى ضعف مؤسسي المجتمع المدني. بدا هذا الغياب أكثر وضوحاً عندما أعد مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. لقد نشرت كتيبات عن المجتمع المدني في معظم الدول العربية حيث المجتمع المدني فاعلاً نسبياً ومتطوراً. وغابت عن مجموعة الكتب المنشورة تلك مشاركة الدول ذات المجتمع المدني القاصر، وغير الفاعل، وفي الخليج العربي تحديداً كان الغياب واضحاً جداً لكل من السعودية وقطر وعمان.

إن هذا الغياب الواضح لمؤسسات المجتمع المدني الفاعلة مهنياً أو اجتماعياً لا يعني أنه لا توجد أية مؤسسات للمجتمع المدني في هذه الدول الثلاث على الإطلاق. لقد شهدت كل دولة من هذه الدول بروز مؤسسات أهلية وتطوعية وثقافية ونسائية عديدة خلال الآونة الأخيرة. ففي السعودية على سبيل المثال كانت أولى هذه المؤسسات الأهلية والتطوعية نسائية الطابع. وعلى الرغم من التبعية الكاملة التي تعيشها المرأة للرجل في ظل الأنظمة والقوانين السعودية وخاصة عندما تحاول التنقل من مكان إلى آخر، إلا أن أولى هذه الجمعيات الأهلية في السعودية كانت نسائية ومنها: الجمعية الخيرية النسائية، وجمعية النهضة الخيرية وتوجد في السعودية ما يقارب العشرين جمعية نسائية، تجمع بين العمل النسوي والعمل الخيري وتقدم الخدمات الإنسانية العامة والصحية والتعليمية والدينية

وغيرها. وفي عُمان يبدو أن الجمعيات النسائية لها أيضاً نصيب مماثل من التواجد العددي الملحوظ حيث وصل عددها الى 11 جمعية، ومن أبرزها جمعية العاصمة (النجار 1992).

السمة الثانية لهذه المجموعة هي سيطرة الطابع الخيري والأهلي على مؤسسات مجتمعها المدني المحدودة التواجد. إن المؤسسات الموجودة في هذه الدول الثلاث هي في معظمها مؤسسات خيرية، دينية، أو خدمية. إن هذه المؤسسات تذكر بكافة البدايات للمؤسسات الأهلية في المجتمع الحديث. وهذه المؤسسات الخيرية الطابع غالباً ما ترتبط بالطبقة الأرستقراطية والبرجوازية الكبيرة والتي تسعى في فترة من فترات بروزها للانخراط بأعمال خيرية وإنسانية عامة وذلك من قبيل إراحة الضمير أو القيام بالواجب الاجتماعي تجاه المجتمع. أما مع بروز الطبقة الوسطى والمثقفين والمتعلمين فإن هذا يؤدي أيضاً إلى بروز مؤسسات ثقافية واجتماعية تعكس رغبات وتطلعات جديدة للعمل التطوعي. إن خطاب الطبقة الوسطى الجديدة للعمل التطوعي غالباً ما يكون خطاباً يعكس هم الإصلاح والتغيير الاجتماعي.

إنما في واقع هذه المجموعة من دول الخليج العربي يبدو أن الطبقة الوسطى ما زالت أضعف من إحلال مثل هذا التغيير، أم ربما في طريقها إليه، وخاصة في دولة مثل قطر حيث المؤسسات الأهلية كـ «نادي الجسرة» بدأت تضم مثقفي الطبقة الوسطى، وما يُطلق عليهم «الانتلجنسيا القطرية» التي أخذت تنشأ مؤخراً في ظل التوجه الرسمي الجديد للانفتاح والتأكيد على المشاركة السياسية. إلا أن الهم الأساسي لهذه الطبقة ما زال أقرب إلى الهم الذاتي لتحقيق الموقع المهني داخل مؤسسات الدولة، منه إلى تحقيق التغيير الاجتماعي النوعي.

السمة الثالثة وهي ضعف الاستقلالية الذاتية والارتباط المباشر بالدولة مادياً ومعنوياً. إن معظم هذه المؤسسات الأهلية لم تكن لتستمر لولا الدعم المادي المباشر لها من الدولة ومن مؤسسات الدولة كوزارة الشؤون الاجتماعية أو إدارات رعاية الشباب أو وزارة الصحة وإلى ما هنالك. فعلى سبيل المثال فإن مؤسسات رعاية الأمومة والطفولة وهي المتواجدة والفاعلة في كافة دول الخليج، هي مؤسسة شبه حكومية. كذلك بالنسبة لمؤسسة الهلال الأحمر وغيرها من المنظمات ذات الخدمات الصحية والتي تبدو وكأنها مؤسسات رسمية أكثر من كونها مؤسسة أهلية. والحديث ينطبق بصورة مماثلة على الهيئات والجمعيات النسائية في السعودية وغيرها من الدول الثلاث المعنية ضمن هذه المجموعة. إن هذه الجمعيات تلقى الدعم المباشر من الدولة والهيئات الحكومية بالإضافة إلى

مساعدات كبار الشخصيات والتجار. لقد وصل الدعم لجمعية البر الخيرية السعودية عام 1987، 72٪ من دخل الجمعية السنوي والذي يقارب الـ 17 مليون ريال سعودي.

السمة الرابعة هي تغليب طابع الأنشطة الخدمية العامة التي تكرس الأمر الواقع والمحافظة على الأوضاع السائدة، وغياب أي نشاط يحمل رؤية تطويرية وتحديثية للمجتمع. فالأنشطة تتميز على العموم بتقديم الخدمات والمساعدات للفقراء والمرضى والمحتاجين والمعوقين. كذلك فالأنشطة تتميز بالطابع الديني كتحفيظ القرآن، وبناء المساجد، وإقامة الندوات وحلقات النقاش حول القضايا الحياتية والدينية. إلا أن الأنشطة لا تطرح قضايا الحقوق الشخصية والفردية، وإن طرحت قضايا حقوق المرأة أو أوضاع المرأة في الأسرة فهي تطرح من منظار تقليدي يكرس مفاهيم الأبوية وتبعية المرأة وأولوية دورها الأسري على الأدوار الأخرى في الحياة والمشاركة واتخاذ القرار.

ويمكن القول إن معظم الأنشطة الخاصة بهذه المؤسسات هي أنشطة عامة صحية وخدمية موازية أو ظليلة للأنشطة الخدمية التي تقدمها الدولة. فمنظمات رعاية الأمومة والطفولة النشطة جداً في هذه الدول تلعب دوراً مكملاً لدور دولة الرفاه الاجتماعي. والكلام نفسه ينطبق على المؤسسات الخيرية. بعبارة أخرى يمكن القول إن هذه المؤسسات تمثل من خلال أنشطتها استمرارية للدور الخدمي للدولة، ولا تطرح أي بديل متميز عن دور الدولة، إلا في كونها سنداً أساسياً لها، إنها سند لا يمثل أي تحدٍ، ولا أية رؤية مختلفة تستنير من خلالها مؤسسات الدولة.

من خلال هذه الصفات السالفة الذكر يتضح أن هذه المجموعة من دول الخليج ما زالت في مرحلة تأسيسية من رحلة تطور مؤسسات المجتمع المدني. إن هذه المؤسسات ما زالت بعيدة كل البعد عن تمثيل أفراد المجتمع وتلبية احتياجاتهم أو الدفاع عن حقوقهم والتعبير عن مصالحهم. كما أنها ما زالت بعيدة عن امتلاك أية رؤية للعملية التنموية والتنويرية الاجتماعية والفكرية، إضافة إلى أنها لا تملك الاستقلالية لتطوير الخطاب السياسي للمجتمع المدني. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا ما هو وضع المجموعة الأخرى؟ هل هي أفضل حالاً؟ هل تقدم أية رؤية تستنير من خلالها الدولة؟ هل تساهم في عملية التنمية المجتمعية؟ هل تساهم على الأقل في تطوير واقع الفئات الاجتماعية التي تمثلها؟ وهل تمتلك الإرادة والحرية للدفع في اتجاه الالتزام بحقوق الإنسان وخاصة حقوقه المدنية والسياسية وبالتالي بناء المجتمع الديمقراطي؟

المجموعة الثانية: حضور مؤسسات المجتمع المدني

تتميز مؤسسات المجتمع المدني في المجموعة الثانية من دول الخليج العربي التي تضم كلاً من الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة بأنها مؤسسات نشطة وفاعلة ومؤثرة. وتبدو حركة وتجربة مأسسة المجتمع المدني في هذه الدول وكأنها قد قطعت شوطاً مهماً من التطور والنمو. وإذا نظرنا لهذه المجموعة من منظار تجربتها في العمل المؤسساتي للمجتمع المدني نلحظ أنها تختلف اختلافاً واضحاً من حيث الكم والكيف عن تجربة المجموعة الأولى. فبالمقارنة مع المجموعة الأولى والتي أطلقنا عليها اسم مجموعة «غياب مؤسسات المجتمع المدني»، يمكننا الحديث عن هذه المجموعة على أنها مجموعة «حضور مؤسسات المجتمع المدني». ورغم التفاوت النسبي في خبرة كل دولة من هذه الدول في بناء مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها تشترك جميعاً في مجموعة من السمات الأساسية التي تستحق المزيد من التوضيح.

السمة الأولى إن الميزة الأولى لهذه المجموعة هي حضور مؤسسات المجتمع المدني في أشكاله كافة كالمؤسسات الخيرية والتطوعية والثقافية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية والنقابات والاتحادات العمالية والطلابية المختلفة. فقد بلغ عدد الجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية 36 جمعية مهنية من أصل 40 جمعية موجودة في دول الخليج العربي ككل في فترة التسعينات. إن 90٪ من عدد الجمعيات المهنية الخليجية موجودة في الدول الثلاث تلك. جميع هذه الجمعيات المهنية حصلت على الإشهار الرسمي وهي بالتالي متواجدة بحكم القانون، ولا يمكن تجاهلها أو الادعاء بعدم وجودها (النجار 1992). وفي الكويت وحدها هناك أكثر من خمسين جمعية ورابطة أهلية، تضم في عضويتها حوالي أربعين ألف عضو (الغبرا 1995). وفي البحرين هناك نقابات عمالية وجمعيات مهنية بلغ عددها 17 جمعية مهنية عام 1993، و56 نادياً ثقافياً ورياضياً، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات والهيئات النسائية النشطة وكذلك الجمعيات الدينية التي ازداد دورها مع المد الإسلامي في العالم العربي ككل (فخرو 1995).

أما في الإمارات العربية المتحدة فقد بلغ عدد جمعيات النفع العام حوالي 100 جمعية وذلك بحلول عام 1993. «لقد أصبح عددها 92 جمعية بحلول عام 1993». وتتصدر جمعيات الفنون الشعبية القائمة من حيث العدد إذ بلغ عددها 29 جمعية، أي بنسبة 31.5٪ وتأتي جمعيات الجاليات المقيمة في الإمارات في المرتبة الثانية، فقد بلغ عددها 17 جمعية، تأتي الجمعيات المهنية (10 جمعيات)، فجمعيات المسارح (9 جمعيات)،

والجمعيات الثقافية (8 جمعيات)، والجمعيات النسائية (7 جمعيات)، في حين توجد (6 جمعيات) دينية، و(6 جمعيات) أخرى تقدم خدمات إنسانية عامة (ع. عبدالله وآخرون 1995).

السمة الثانية كما رأينا في الفقرة السابقة، أن مؤسسات المجتمع المدني ضمن هذه المجموعة تزداد عدداً يوماً بعد يوم، وهي أيضاً تزداد تنوعاً وذلك نتيجة لتنوع فئات واحتياجات المجتمع الحديث. إن هذه المؤسسات تتشعب وتتسع باتساع المجتمع نفسه وازدياد شرائحه وطبقاته. وهي أيضاً تعبِّر عن اتساع دائرة الاختصاصات العلمية والمعرفية في المجتمع. إن هذه الموسسات البارزة حديثاً تعبِّر عن الطبقات الناشئة كافة في كل من الكويت والبحرين والإمارات. وهي تمثل مصالح الفئات الاجتماعية الجديدة كالطبقة الوسطى والأكاديميين والمثقفين، والتجار الصغار، والتجار العالميين ووكلاء الشركات الكبرى، والعمال المهاجرين وغيرها من الطبقات الاجتماعية الحديثة التي أفرزتها المرحلة النفطية في دول الخليج. كذلك فهذه المؤسسات الجديدة تعكس اهتمامات وتطلعات اجتماعية حديثة وعالمية التطلع كجمعية حماية البيئة وجمعية حماية المستهلك وجمعية الحقوقيين. حتى جمعيات إحياء التراث والتي تكاثرت جداً في هذه الدول في الآونة الأخيرة يمكن اعتبارها على درجة عالية من الحداثة في أدائها، إذ إن آلية عملها هي آلية حديثة، وتستخدم وسائل الاتصال الجماهيري الحديثة لا من أجل استبقاء الماضي كماض، وبآليته الماضية. إن عمل هذه الجمعيات هو عمل ثقافي بحت يسعى إلى تسجيل صوَر الماضي واسترجاعها كجزء من تأكيد الهوية الخليجية والوطنية.

السمة الثالثة يتميز الخطاب العام لهذه المؤسسات بكونه خطاباً مطلبياً، حقوقياً، أقرب إلى الخطاب السياسي الاجتماعي الناقد والساعي إلى تطوير الواقع، منه إلى الخطاب الخيري التقليدي. فلو أخذنا على سبيل المثال خطاب الجمعيات النسائية في الكويت نلاحظ أن معظم هذه الجمعيات سعت منذ نشأتها الأولى إلى طرح قضايا حقوق المرأة ودورها السياسي ورؤيتها الاجتماعية من قضايا الوطن والسياسة والاستعمار. ولو قارنا هذه الجمعيات مع جمعيات المرأة في السعودية لاتضحت الفروقات الكبيرة في الأطروحات. وتقول نورية السداني، إحدى الوجوه النسائية الكويتية البارزة: «إن العمل الاجتماعي هوطريق هذه الجمعيات وهو أبرز ما يميزها عن غيرها من جمعيات منتشرة في الوطن العربي وتحمل لواء العمل الخيري.. وهذا ما أراده الاستعمار من عزل للمرأة العربية وجعلها خيرية مع الحيلولة بينها وبين مشاركة الجنس الآخر» (النجار 1992).

السمة الرابعة وهي القدرة والفاعلية الاجتماعية والسياسية. إن هذه المؤسسات

وعلى درجات متفاوتة قادرة على التأثير في الرأي العام وقادرة رغم كل الضوابط والقيود السياسية أن تكون فاعلة ومؤثرة في العمل الوطني وفي عملية اتخاذ القرار السياسي. إن هذا يتم عبر الشخصيات العاملة والفاعلة في هذه المؤسسات والتي استطاعت من خلال تاريخ من العمل السياسي والاجتماعي أن تفرض رأيها ودورها وأن تؤثر في مجريات الحياة اليومية. إن كل وجه من الوجوه الفاعلة والنشطة في هذه المؤسسات استطاع أن يتحول إلى وجه فاعل على الصعيد العام، والكويت هنا شاهد على هذه الأدوار إذ تحول قادة الجمعيات والأندية والتجمعات السياسية إلى وجوه برلمانية وسياسية تقود حركة المعارضة. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر كلاً من: أحمد الخطيب، أحمد الربعي، جاسم القطامي، وعبدالله النيباري، وأحمد الديين وغيرهم. أما في البحرين، فهناك شبه كبير مع التجربة الكويتية، خاصة في تحول قادة التجمعات الطلابية في الستينات والسبعينات لدى نشأة الدولة إلى قيادات حزبية وبرلمانية ثم وجوه سياسية فاعلة. أما في الإمارات فالحركة أبطأ نسبياً على الصعيد السياسي والخبرة البرلمانية والتأثير في القرار السياسي، وإن كانت الإمارات بدأت تشهد نوعاً من التغيير في السنوات الأخيرة، وهناك نوع من الانفتاح الرسمي العام للكفاءات الإماراتية المتخصصة.

تجارب خليجية متميزة في العمل الاجتماعي المدني

وللمزيد من التوضيح لهذه الأبعاد سوف نقدم ثلاثاً من التجارب المؤسساتية في ثلاث من هذه الدول. نبدأ أولاً بتجربة رائدة وهي تجربة الحركة الدستورية في الكويت. والحركة الدستورية عبارة عن مجموعة من المعارضة السياسية نشأت في الكويت إثر حل مجلس الأمة عام 1986. وقد تميزت الحركة الدستورية في عملها بقدرتها على شد الصفوف الشعبية والهيئات ومؤسسات المجتمع المدني كافة إلى جانبها في مجابهة مع الحكومة التي عطلت مجلس الأمة في منتصف الثمانينات. ومنذ تلك الفترة وإلى حين إعادة مجلس الأمة ودستور 1962، قادت الحركة الدستورية نضالاً سياسياً وجماهيرياً ودخلت مع الحكومة في مجابهات حادة خاصة إثر إغلاق الديوانيات في نهاية الثمانينات. استخدمت الحركة الدستورية في مجابهتها مع الحكومة الأساليب التعبوية التقليدية والحديثة كافة. فقد اعتمدت وبشكل أساسي على الدواوين في نشر أطروحاتها ورؤاها. كما استخدمت المساجد وأشرطة الفيديو والتسجيلات الصحفية العالمية. واستخدمت في حملاتها الأشعار والكتابات المختلفة، إضافة إلى التسجيلات والأغاني. وفي فترة الاحتلال العراقي للكويت وقف أعضاؤها مواقف متميزة من أجل وحدة الصف الكويتي. ورغم محاولات الحكومة لشق الصف باستخدام الجماعات الإسلامية إلا أن الوحدة والوعي

المتميز لهذه الحركة ساهما في تراجع الحكومة وعودة الحياة البرلمانية ومجلس الأمة إلى سابق عهده. لكن رغم كل هذا التمايز النوعي في عمل الحركة الدستورية السياسي إلا أنه يؤخذ عليها العديد من المآخذ كالنخبوية وعدم الانفتاح على أفراد المجتمع وشرائحه الجديدة، وتحويل هذه الحركة السياسية إلى مؤسسة فعلية من مؤسسات المجتمع المدني (المديرس 1996).

جمعية الاجتماعيين وهي إحدى جمعيات النفع العام المهنية والفاعلة في الإمارات العربية المتحدة. لقد نشأت هذه الجمعية في مطلع الثمانينات. ومن أبرز أهدافها: رعاية مصالح العاملين في الميدان الاجتماعي، نشر التوعية والثقافة الاجتماعية، العناية بإجراء البحوث والدراسات، تبادل المعلومات والخبرات المهنية مع الجمعيات المشابهة الدولية والعربية. لقد تميزت هذه الجمعية منذ نشأتها بنشاطها وقدرتها على التواصل مع القضايا الأساسية والحقيقية للمجتمع الإماراتي. لقد استطاعت هذه الجمعية أن تكون منبراً للفئات الاجتماعية كافة في الإمارات وطرحت من خلال لقاءاتها وندواتها العديدة الهموم الوطنية والاجتماعية واستطاعت أن تستقطب من خلالها العديد من الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة.

ومن خلال الجمعية وأنشطتها انبثق العديد من الجمعيات والهيئات الاجتماعية والنقابية والمهنية الأخرى. كما استطاعت جمعية الاجتماعيين بذلك أن تصبح نموذجاً للعمل الاجتماعي التطوعي المتميز. كذلك فالجمعية تصدر دورية علمية تحت عنوان «شؤون اجتماعية» والتي يمكن اعتبارها واحدة من أبرز المجلات العلمية في الخليج العربي، وهي حتماً أهم دورية أكاديمية في دولة الإمارات. كذلك فالجمعية تصدر سلسلة دراسات في مجتمع الإمارات. وتعتبر هذه السلسلة من المراجع الأساسية لأية دراسة عن الإمارات. إلا أن الجمعية كباقي جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الإمارات والخليج بدأت تعاني من سلسلة من التراجعات في الأعضاء المنتسبين إليها وذلك ربما بسبب الخلافات المستمرة بين أعضائها وبحكم القيود الرسمية غير المعلنة.

وإذا كانت التجربتان السابقتان في كل من الكويت والإمارات من التجارب الناجحة رغم ما تعانيه من مشكلات في المرحلة الراهنة، فالوضع قد يكون مماثلاً بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني في البحرين كاتحاد الكتّاب أو الجمعيات النسائية. فهناك تراجع نسبي في أداء مؤسسات المجتمع المدني كافة وذلك بسبب القيود الرسمية الأخيرة على العمل التطوعي والنشاط الوطني ككل. رغم ذلك فقد شهدت البحرين خلال عقد التسعينات نمواً ملحوظاً في الوعي السياسي والمطالبة الشعبية بإعادة العمل بالدستور وبتأكيد دور

البرلمان في الحياة السياسية. وبرزت في الآونة الأخيرة مسارات شعبية ربما كان أبرزها حركة الشيعة في البحرين.

تعتبر حركة الشيعة مؤخراً من أنشط مؤسسات المجتمع المدني القائمة على التأسيس للتغيير الاجتماعي والسياسي من خلال الأنشطة العادية كالتأسيس للجمعيات والأندية الدينية الناشطة في العمل الخدمي الاجتماعي. من هذه الجمعيات نذكر: جمعية التوعية الإسلامية، جمعية الإرشاد الإسلامي، الصندوق الحسيني الإسلامي، الكتلة الدينية وغيرها. وقد دخلت العديد من هذه المؤسسات الشيعية في مواجهة مباشرة مع السلطة خاصة إثر تعطيل الحياة النيابية في البحرين. وقد سجن العديد من أتباع هذه الحركات. وتطورت المجابهة الشيعية الشعبية مع الحكومة مؤخراً إلى حركة أشبه بالحركة الدستورية في الكويت «واتخذ هذا التحرك في البداية شكل تقديم عرائض للسلطة وعقد اجتماعات سياسية في الدواوين والمساجد مثلما حدث في الكويت أثناء المطالبة الدستورية بعد حل مجلس الأمة عام 1986» (المديرس 1997).

وقد تشكلت إثر ذلك حركة أطلق عليها تحديداً اسم «الحركة الدستورية» وقدمت مطالب ديمقراطية وتحديثية. تختلف هذه المطالب للحركة الدستورية البحرينية في خطابها الاجتماعي التحديثي اختلافاً شديداً عن الخطاب الديني السابق للحركات الشيعية وخاصة في ما يتعلق بشؤون المرأة. فقد تصدرت المطالب المتعلقة بالمرأة كإعطائها حقوقها السياسية وحق الانتخاب مجموعة المطالب التي قدمتها الحركة الدستورية ومنها تفعيل الدستور وعودة الحياة البرلمانية وإطلاق سراح المعتقلين، وإجراء الإصلاحات الاقتصادية. ولا تزال المواجهة قائمة إلى الآن، واستطاعت الحركة الدستورية أن تحصل على التأييد الشعبي والتأييد العالمي وخاصة من منظمات حقوق الإنسان، وكذلك من الفئات والشخصيات الاجتماعية والثقافية كافة في البحرين.

وفي الختام لا بد من القول إنه رغم كل التطور النوعي الذي يميز تجربة المجموعة الثانية لدول الخليج العربي عن المجموعة الأولى، إلا أن هذا لا يعني أن المجموعة الثانية قد حققت الهدف المطلوب من تحركاتها نحو الوصول إلى الأداء الأمثل. إن مؤسسات المجتمع المدني في الخليج العربي ككل لا تزال أبعد من عملية التحقيق والتحقق لهموم المجتمعات التي تعيش فيها ولتطلعات شعوبها. إن رحلة المجتمع المدني في الخليج العربي ما زالت في البدايات. وما زالت هذه المجتمعات والمؤسسات تعاني من غياب الأسس والتشريعات خاصة تلك المتعلقة بحقوق الأفراد وحقوق المؤسسات. ما زالت هذه المجتمعات لم تتعرف إلى فئات المجتمع كافة ومتطلباتهم. وما زال العديد من الفئات

الاجتماعية محرومة من قدرات التعبير عن أوضاعها وحتى عن إمكانية وجودها . كما أن هذه المؤسسات ما زالت أضعف من قدرتها على التواصل مع بعضها البعض والتحاور والتخطيط لرسم واقع أفضل للمجتمع الذي تعيش فيه .

وأخيراً لا بد من القول إن مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي معنية أكثر من أي وقت آخر بفهم آلية التعامل مع الواقع المحلي والتحديات العالمية بعقلية تزاوج بين فهم آلية التغيرات المستمرة بين القديم والحديث محلياً، وكيف يتم التأسيس والتطوير لهذا التفاعل مع التغيرات العالمية . فالتحديات الحديثة للمجتمع المدني بدأت تفرز إيقاعاً جديداً للعمل يفترض بالمؤسات القائمة أن تستوعبه وتعمل على الاستفادة منه .

مسألة الأقليات في الخليج..
رؤية من الداخل

إعداد: منيرة أحمد فخرو

دولة البحرين

I ـ مقدمة:

لا شك أن مسألة الأقليات قد بدأت تكتسب أهمية متزايدة خاصة في السنوات القليلة الماضية ليس في الوطن العربي فحسب ولكن في مناطق مختلفة من العالم حتى تكاد تصبح ظاهرة عالمية . . . وما الحروب والمنازعات التي يشهدها العالم في يوغوسلافيا السابقة والسودان وآيرلندا وأفغانستان وغيرها إلا مؤشر على ما سوف يحدث في المستقبل من انفجارات بين مجموعات عرقية أو دينية أو ثقافية . ومن الملاحظ أن مسألة الأقليات لم تحظَ باهتمام يذكر من قبل الباحثين العرب ربما بسبب حساسية الموضوع وعلاقته بصورة أو بأخرى بدول المنطقة دون استثناء ، كما غلب على فكرهم تجاهل التنوع الإثني أو الاعتراف به مع التقليل من شأنه . ورغم أن 85٪ من سكان الوطن العربي يكونون مجموعات متجانسة لغوياً ودينياً وثقافياً ، إلا أنه توجد عدة تكوينات بشرية عرقية (إثنية) تختلف عن هذه المجموعة العربية الرئيسية سواء في الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة . وقد اكتسبت مسألة الأقليات أهمية قصوى في الوطن العربي منذ بداية الحرب الأهلية في لبنان (1975 ـ 1990) وما صاحبها من دمار شامل للكثير من مؤسسات المجتمع المدني .[1] إلا أن بعض المنظرين القوميين قد ذهبوا في عدم الاعتراف بالأقليات إلى حد اعتبارها من صنع الاستعمار لا تتحرك إلا بأمره واعتبروها مجرد رواسب تاريخية ينبغي أن تخضع من جديد لقانون التفتت والذوبان ثم الاندماج . وهي ليست علامة تنوع ومصدر غنى حضاري بل «هي ـ إذا لم تكن طابوراً خامساً للعدو ـ مياه عكرة تحلي له الصيد فيها» .[2]

إن مصطلح الأقليات هنا يعني أي مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية : الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة . وكلمة إثنية تشير إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي صفات أخرى

مميزة، بما في ذلك الأصل والملامح الفيزيقية الجسمانية.[3] وتعرف الطائفة الإثنية هنا بأنها الطائفة التي تعي أنها تشترك في خصائص متماثلة، مثل لغة متميزة أو دين أو ثقافة أو تجربة تاريخية قائمة بذاتها، والتي تعي أيضاً اختلافها عن الطوائف الأخرى بفضل هذه الخاصيات نفسها.[4] بينما يركز التعريف الاجتماعي للأقلية على علاقات القهر والسيطرة بين الأغلبية والأقلية فليست كل أقلية عددية هي بالضرورة مقهورة وليست كل أغلبية قاهرة ولهذا السبب دعا بعض علماء الاجتماع إلى نبذ المعيار العددي الكمي في تعريف مفهومي الأغلبية والأقلية.[5]

وقبل القرن التاسع عشر لم يكن هناك وجود معترف به للأقليات إلا أن تكون دينية أو طائفية ولكن مع ظهور الدولة القومية ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر شرعت الأقليات تتحدد وفق معايير جديدة من إثنية أو لغوية دون أن تنفي تلك المعايير الجديدة المعيار الديني، فإنها قد تنجح معه ليتولد من اجتماعها مفهوم الأقلية القومية. وهذا المفهوم هو جزء من مفهوم أشمل منه هو مفهوم القومية الحديثة الذي عمّ العالم أجمع في القرن العشرين.[6]

II: الأقليات في دول مجلس التعاون

إن الخليج بما يحتويه من أقليات ليس بعيداً عن خطر التراعات الداخلية، فهو يتكون من مجموعات عرقية وإثنية وطائفية تشكلت عبر قرون طويلة مكونة ما يطلق عليه بالفسيفساء المتراصة بجانب بعضها تختلط مع بعضها بحكم المصالح الاقتصادية والاجتماعية ولكنها تبقي مساحة معينة من الخصوصية لتكويناتها وكل مجموعة تشكل أقلية في أعدادها إلا أن هذا الموزاييك (الفسيفساء) يتداخل مع بعضه البعض في بعض الفترات والظروف التاريخية وتتشابك مصالحه بحيث تطغى فئة على أخرى محاولة أن تحصل على الجزء الأكبر من الكعكة ورمي الفتات إلى الفئات المستضعفة فتحدث عندئذ ما نطلق عليه اضطهاد الأقليات. إن وجود المنطقة الخليجية على الحدود الشرقية للعالم العربي وإطلالتها على قوميات وشعوب غير عربية من فارسية وهندية وأفريقية واتصال المنطقة منذ القدم، عن طريق التجارة، بتلك القوميات، ساعد على هجرة بعض الأقوام من تلك الدول واختلاطهم بسكان منطقة الخليج منذ أقدم العصور فأصبحت تلك القوميات المهاجرة جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع في منطقة الخليج بالإضافة إلى العنصر العربي الغالب على المنطقة. كما انعكست ثقافات وفنون وعادات الدول المطلة على الخليج والقريبة من سواحله على شخصية الإنسان الخليجي وأضفت عليها خصوصية معينة هي مزيج من الحضارات العربية والفارسية والهندية والأفريقية. فنلاحظ أن طابع

العمارة الفارسية يميز معظم تصميمات البيوت الخليجية، كما يظهر تأثير الساحل الأفريقي واضحاً في أغاني الخليج ورقصاته وفنونه. واقتبس الخليجيون الكثير من ثقافة وتراث القارة الهندية وحتى الطعام الخليجي فهو يتميز بنكهة شبيهة بمأكولات الهند وفارس والعراق. وإجمالاً نستطيع القول إن دول الخليج العربي قد تأثرت وتمازجت عرقاً وثقافة مع الدول المطلة على الخليج.

إن هذا التنوع الإثني والطائفي في منطقة الخليج يتم تجاهله سواء على المستوى الرسمي أو الأهلي ويدور الحديث حوله همساً فهو من المحرمات وهو يدخل في دائرة المحرمات الثلاثة التي تشمل الجنس والدين والسياسة. وسنتحدث تالياً عن قضايا الأقليات في منطقة الخليج، كل دولة على حدة كونها تتميز بخصوصية معينة بينما تشترك جميعها في بعض السمات بالنسبة لقضايا معينة إذا اعتبرنا قضايا التمييز ضد المرأة ومسألة العمالة الأجنبية من صميم مسألة الأقليات وهي كذلك في مصطلح التعريفات الحديثة لمفهوم الأقليات. ويمكن اعتبار العمالة الأجنبية في المنطقة الخليجية كأقلية إثنية في طريقها إلى التكوين خاصة وأنها تشكل نسبة من مجموع السكان في بلدان الخليج مجتمعة فقد بلغ إجمالي عددالسكان لدول المنطقة للعام 1996 نحو 26.5 مليون نسمة بمعدل نمو 3٪ بينما بلغ إجمالي العمالة نحو 5.48 ملايين عامل بمعدل نمو قدره 1.04٪. وقد وصلت تلك العمالة في العام 1980 إلى أكثر من 90٪ من مجموع قوة العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، وحوالي 80٪ في الكويت للعام نفسه كما وصلت في العام 1993 إلى 73.8٪ في قطر وإلى 63.6٪ في البحرين وذلك للعام 1993. ويسري الأمر بنسب مشابهة على بقية أقطار الخليج. ولا شك أن تلك الأرقام قد ارتفعت إلى معدلات أعلى في الفترة الحالية خاصة بالنسبة للعمالة غير الماهرة والتي تشكل مصدر دخل كبير وتجارة واسعة لمجموعة من المتنفذين في منطقة الخليج. تلك الجماعات من العمالة الأجنبية تنتمي إلى مجتمعات منظمة أكثر تطوراً من مجتمعات الخليج مما يسبب تخوفاً من أن تطالب تلك الجماعات يوماً بحقوقها التي كفلتها منظمة العمل الدولية ILO كالمطالبة بالتجنس والاستقرار والمطالبة بالتنظيم النقابي وغيرها من الحقوق التي كفلتها تلك المنظمة. وليس بعيداً ما حدث من تظاهرات ضخمة نظمتها جحافل العمالة الآسيوية المسلمة في دولة الإمارات العربية المتحدة للاحتجاج على حرق وتدمير مسجد بابري في الهند العام 1993. وعلى الرغم من احتواء السلطات لتلك التظاهرات وإبعاد ألوف المتظاهرين إلى بلدانهم الأصلية، إلا أن الحادث يعتبر مؤشراً لما يمكن أن تقوم به عمالة أجنبية منظمة في منطقة الخليج. ولا بد من الإشارة إلى أن الأوضاع المعيشية السيئة التي تعاني منها تلك العمالة،

خاصة فئة الخدم، تعرض للنقاش والمساءلة في البرلمان الهندي وفي الفيليبين وسيريلانكا بسبب تردي أوضاعها وفقدانها حقوقها، ولا بد من أن يتبلور هذا النقاش إلى أكثر من مجرد نقاش لحماية حقوق تلك الفئة.

1) البحرين: يتجاوز سكان البحرين حالياً 600 000 نسمة يشكل الأجانب أكثر من ثلث عدد السكان. وينقسم سكان البحرين طائفياً إلى سنَّة وشيعة وتوجد قلة من المسيحيين واليهود. كما ينقسمون إثنياً إلى سنَّة من أصول قبلية وسنَّة ينتمون إلى عائلات عربية غير قبلية وسنَّة «هولة» ترجع أصولهم إلى الساحل الفارسي وهم يتكلمون اللغة العربية وسنَّة منحدرين من أصول أفريقية وشيعة عرب وشيعة إيرانيين يتكلمون اللغة الفارسية إلى جانب العربية. وقد قسم خوري في دراسته الأنثروبولوجية القيمة المجتمع البحرين إلى سبع فئات تجمع بين التقسيمات التقليدية والمستحدثة.[7] ويقصد بالتقسيمات التقليدية الظاهرة تقسيم المجتمع البحريني إلى فئات مدنية تقطن المدن، ومن ثم تقسيم هذه الفئات على أساس مذهبي وإثني كالقبائل السنية والفلاحين الشيعة، والمدنيين من أصول عربية والمدنيين الشيعة من أصول فارسية والمدنيين السنَّة من أصول عربية وفارسية. أما الطريقة الثانية (المستحدثة) فهي تأخذ بعين الاعتبار الفئات المستحدثة كالنساء والطلاب والطبقات الاجتماعية. وهذه الفئات السبع كما قسّمها خوري هي: العائلة الحاكمة، السنَّة من أصول قبلية، السنَّة المدنيون، الشيعة العرب المدنيون، المدنيون من أصل فارسي، الشيعة العرب سكان القرى، والشيعة العرب من سكان الضواحي. وتختلف تلك الجماعات من حيث الحجم الكمي والمكانة الاجتماعية وغيرها من الصفات. ويشكل السكان الشيعة (من أصول عربية وفارسية) ما نسبته 70٪ من مجموع السكان بينما يشكل السنَّة بمختلف أصولهم حوالي 30٪ من المجموع. وقد كان الشيعة يمثلون ما نسبته 52.5٪ من السكان في إحصاء العام 1941 إلا أنه بعد مرور أكثر من نصف قرن اختل التوازن الطائفي لصالح الطائفة الشيعية وارتفعت نسبتهم حتى وصلت إلى ما ذكرناه سابقاً. والسبب في اعتقادنا يرجع إلى أن القرى والمناطق الريفية تتكون من الشيعة ومن عادة سكان المناطق الريفية في مجمل دول العالم الثالث، والإسلامي بنوع خاص، الزواج المبكر كما يكثر تعدد الزوجات وترتفع نسبة خصوبة المرأة الريفية إلى درجة أعلى بكثير من نسبتها لدى المرأة المدنية. ولكل تلك الأسباب أصبحت الطائفة الشيعية متفوقة عددياً على الطائفة الأخرى (السنَّة) وكما أوضحنا سابقاً فإننا لا نستطيع هنا أن نستعمل حجم الطائفة كمعيار لتحديد كونها «أقلية» فالمعيار العددي

الكمي ليس له وزن في تعريف مفهومي «الأقلية» و«الأغلبية» . ويذكر الرميحي أن الشيعة الذين يعرفون محلياً «بالبحارنة» هم سكان البحرين الأساسيون وسكان منطقة الأحساء أيضاً ولهم مراكز سكانية مكتظة في هذه المنطقة ، ولكن لطول مدة استقرارهم وعملهم في الأرض والبحر فقد خفت بينهم «العصبية» وخضعوا بالتالي لقبائل عربية ، حرمتهم تدريجياً من الأرض كما حدث في البحرين ، وبالتالي فقد اعتمدوا لكسب معيشتهم على أعمال ثانوية غير ماهرة وشيئاً فشيئاً اعتبروا كمواطنين من الدرجة الثانية . [8] كما يجري تجاهل المذهب الجعفري الذي تتبعه الطائفة الشيعية من قبل وسائل الإعلام . ويجري التعتيم على الثقافة والتراث الشيعي .

وقد وصل الصراع المذهبي أشده بين الطائفتين خلال السنوات الأولى من الخمسينات إلا أن الاتصالات بين زعماء التحرك الشعبي والذي جمع بين فصائل وطوائف المجتمع البحريني المختلفة في ذلك الوقت قد أثمرت في تحويل تلك الاصطدامات بين الطائفتين إلى تحرك شعبي عام يطالب بحقوق التمثيل وبالقوانين المدنية وغيرها من المطالب والحقوق السياسية والاجتماعية . [9] ويرجع الرميحي جذور المشكلة بين الطائفتين إلى احتلال جزر البحرين من قبل القبائل السنية القادمة من شبه الجزيرة العربية خلال القرن الثامن عشر ، والذين اعتبروا التشيع ـ آنذاك ـ نوعاً من الهرطقة ، وبالتالي لم يحسنوا معاملتهم . [10] إلا أن الفروقات بينهما كمجتمعين متمايزين لم تبدأ بالانحسار إلا بعد النصف الثاني من هذا القرن أي بعد انتشار التعليم في جميع مناطق البحرين .

ولا يمثل السنَّة في مجموعهم شريحة متناسقة ومتماثلة إذ يخضعون لاختلافات من حيث المنشأ والانتماء والثروة ، فهم ينتمون إلى ثلاث فئات الحد الفاصل بينها غير واضح ، فالفئة الأولى عبارة عن قبائل نزحت من شبه الجزيرة مع آل خليفة عند فتح البحرين في القرن الثامن عشر ، وهم يرتبطون برباط القرابة ويدينون بالولاء للأسرة الحاكمة تليهم فئة «الهولة» وهي مجموعة لا ترتبط مع بعضها برباط محدد كالقرابة . وقد نزح معظم هؤلاء من ساحل فارس خاصة من مراكز لنجة وبندر عباس وبوشهر خلال القرن السابع عشر . أما الفئة الثالثة من طائفة السنَّة فهم ذوو أصول عربية ولكنهم لا ينتمون إلى قبيلة محددة معروفة . [11]

وهناك فئة في المجتمع هي مزيج من الطائفتين يطلق عليها (فئة البدون) ومن الصعوبة

حصر أعدادهم بسبب التعتيم الرسمي على قضيتهم، إلا أننا نستطيع الافتراض أن عددهم يتجاوز 30000 نسمة وترجع معظم أصولهم إلى السواحل الإيرانية كما نزحت قلة منهم من اليمن وأفغانستان ومن شبه القارة الهندية. ومعظم هؤلاء استقر في البحرين منذ بدايات هذا القرن إلا أنهم لم يحصلوا على الجنسية البحرينية وبالتالي لم يستطع أبناؤهم وأحفادهم الحصول على تلك الجنسية. هذه الفئة تشكل أقلية ليس لها حقوق على الإطلاق وهي لا تستطيع التعبير عن إرادتها خوفاً من المساءلة الرسمية كما أنها لا تستطيع السفر والتنقل إلا بورقة رسمية صالحة لسفرة واحدة فقط. ويعاني الشباب المتعلم من فئة «البدون» من عدم اكتساب أبنائهم الجنسية كاملة. وتجدر الإشارة إلى أن عدم حصول تلك الفئة على الجنسية يبقيها دائماً تحت سيطرة الأجهزة الأمنية فتصبح مأمونة الجانب لا تشكل تهديداً سياسياً. وقد بدأت السلطات مؤخراً بتجنيس أعداد كبيرة من السنَّة من فئة البدون كمحاولة للإكثار من أعدادهم بعد الأحداث الأخيرة التي لا تزال تشيع جواً أمنياً مضطرباً خاصة في المناطقة الريفية التي تقطنها أغلبية شيعية.

ولا بد من الإشارة إلى قضية إثنية لم تتبلور بعد أو هي في طريقها إلى التشكل ونعني هنا قضية تجنيس أعداد كبيرة من العشائر من سوريا والأردن وكذلك جماعات من جنوبي اليمن ومن الباكستانيين البلوش وجميعهم ينتمون إلى الطائفة السنية ويتم انخراطهم في صفوف الجيش والحرس الوطني والأمن الداخلي. وعددهم غير معروف إلا أنهم يقدرون مع عائلاتهم بعشرات الألوف.

إن صغر مساحة البحرين وبناء شبكة الطرق السريعة التي تربط مختلف المناطق من قرى ومدن بعضها ببعض قد أدى إلى تسارع التفاعل بين تلك الفئات، فالقرية لم تزحف على المدينة وإنما حدث العكس فقد زحف سكان المدن الى القرى القريبة والبعيدة (ونقصد بالبعيدة هنا مسافة عشرين دقيقة تفصل أبعد قرية عن العاصمة) وامتلأت القرى الفقيرة بالمجمعات السكنية الحديثة الفخمة التي يقطنها سكان المدن والموظفون الأجانب مع ما تمثله تلك المجمعات لسكان القرى الشيعية المحافظة من تهديد لقيمها الدينية خاصة الشباب العاطل الذي يخضع لسيطرة مؤسسات دينية تقليدية. إن انهيار أسوار العزلة ما بين سكان المدن والقرى وما بين الطائفتين قد خلق حالة من عدم الرضا والمقارنة المستمرة بين حالهم وحال الآخرين». ويشير بعض المختصين إلى أن الإحساس بالظلم والحرمان يتفاقم عند الجماعات الإثنية والطائفية لغياب الحراك الاجتماعي (Social Mobilization) والحوار الحر المفتوح حول هذه الأمور. [12] كما أن التعبئة الاجتماعية بكل ما تنطوي عليه من إضعاف لأنماط التنظيم الاجتماعي التقليدية، مثل العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو الحرفة لا بد أن

يواكبها ظهور وتبلور أنماط تنظيم اجتماعي حديثة مثل النقابات والروابط المهنية والجهوية. إن مثل هذه الأنماط تحمي الفرد وتدافع عن مصالحه تجاه الجماعات الأخرى، وفي مجابهة الدولة ونزعتها للتسلط المادي أو المعنوي على أفرادها.

تلك الأنماط هي ما يسمى بالمجتمع المدني وهي مؤسسات وسيطة بين الفرد من ناحية وبين الدولة من ناحية أخرى، وهي البديل الوظيفي لمؤسسات المجتمع التقليدي التي كانت تقوم على العصبية الدموية أو القرابية أو الدينية أو الطائفية، وتلكؤ أو تعثر ظهور مؤسسات المجتمع المدني هو أحد الأسباب والمظاهر التي تؤدي إلى الإحساس بالضياع أو الضيم في المجتمع. [13]

2) قطر: يمثل القطريون حوالي خمس سكان قطر البالغ عددهم حسب آخر إحصاء (1995) حوالي 600000 نسمة وأقل من 10٪ من قوة العمل، يتركز أكثر من 90٪ منهم في الأجهزة والمؤسسات الحكومية. بينما يشكل الوافدون أربعة أخماس السكان بالرغم من كون نصف المواطنين من الذين اكتسبوا الجنسية حديثاً. وكان عدد السكان في العام 1993قد بلغ 559000 منهم 126000 نسمة من القطريين، والعرب 106000 نسمة والأجانب 327000 نسمة وكان عدد السكان الأصليين في العام 1945 لا يتجاوز 16000 نسمة فقط. وإلى جانب هذا الخلل السكاني فإن تركيبة السكان مختلة من حيث الجنس إذ لا تتجاوز نسبة الإناث في السكان 30.8٪ وذلك في العام 1993. ويشير هذا الخلل إلى شذوذ التركيبة السكانية التي تجعل البلد مثل معسكر عمل، أغلبية سكانه من الذكور العزاب. [14] كما تتناقص نسبة المواطنين بنحو 1٪ من إجمالي السكان سنوياً حتى أصبح القطريون ـ حسب رأي الدكتور علي الكواري ـ أقلية من الأقليات التي يتكون منها سكان قطر، لا تتوافر لهم مقومات المجتمع الكلي الذي يتطلب بالضرورة حداً أدنى من الاعتماد المتبادل بين أفراده. [15] ومعظم السكان غير القطريين من العرب والآسيويين يمثل العرب، ومعظمهم من مصر وفلسطين وسوريا واليمن، حوالي 15٪ من السكان كما يمثل الإيرانيون أو من هم من أصل إيراني ما بين 10 ـ 20٪ بينما يمثل الباكستانيون والهنود حوالي 18٪. [16] وتتخذ السلطات القطرية سياسة سكانية توازن فيها بين الجماعات الأجنبية المقيمة في قطر بحيث لا تطغى فئة عددياً على فئة أخرى إلى درجة تهدد كيان أو شخصية البلد المضيف.

ويقسم الكواري التركيبة الاجتماعية في قطر إلى ثلاث فئات يشبهها بنظام الطوائف: [17]

1) طائفة الحكام: ولهم وضع اجتماعي قانوني وامتيازات اقتصادية وسياسية لا يشاركهم

في التمتع بها سائر السكان، وقد أخذت امتيازات هذه الفئة في التزايد خاصة بالنسبة للتفرد بالوظائف العليا في الحكومة والنفوذ في القطاع الخاص، وفي استمرار المخصصات والامتيازات الأخرى.

2) طائفة الشعب: وهي في حكم الطائفة الثانية التي تقوم على أساس اكتساب الجنسية والتمتع بعطايا من يكتسبها. ويتكون الشعب نفسه من دوائر بعضها شبه مغلق على نفسه ومنعزل عن بقية الدوائر ولا يتفاعل معها بالقدر الكافي أو يتساند وظيفياً معها من أجل تصحيح مسار الحاضر وتأمين المستقبل، وإنما يركن إلى التمتع بامتيازات المواطنة، ولا سيما الاقتصادية منها، من دون أن يعرض نفسه إلى احتمالات فقدان تلك المكتسبات أو القلق بشأن خسارة جواز السفر الذي منح له حديثاً، خاصة إذا كان من المتجنسين الجدد الذين لا تربطهم صلة سكنية بقطر في عصر ما قبل النفط.

3) طائفة الوافدين: هي الأغلبية العظمى بين السكان، وتتكون من الجاليات بشكل عام. وهذه الطائفة لا تتمتع بما يتمتع به المواطنون من ميزات. وعلاقة الوافدين بقطر هي علاقة عمل واكتساب رزق، ولذلك فإن الوافدين لا يتمتعون، من الناحية القانونية، إلا بحقوق عقد العمل عند صاحب العمل. وتتكون هذه الطائفة الكبيرة من دوائر مغلقة على أساس الجنس واللغة والثقافة. ويشير الكواري إلى أن الوجود القوي للوافدين والاعتماد على عملهم في مختلف القطاعات قد عطّل الدور الإنتاجي للمواطنين وقلّل الحاجة إليهم وأضعف اعتمادهم المتبادل على بعضهم وقلّل من اعتمادهم على أنفسهم.[18]

كما لا بد من الإشارة إلى كون السلطة قد اتخذت موقفاً معارضاً لمبدأ الانتخاب العام وكذلك من استقلال العمل الأهلي، حتى بالنسبة للمهنيين والتجار. وقد عارضت السلطات مبدأ تكوين جمعيات النفع العام خاصة في مجالات العمل الاجتماعي والثقافي والفكري مما حال دون نمو المجتمع المدني وتكون رأي عام وحركة اجتماعية تساعد على تأهيل المواطنين وإعدادهم للمشاركة في بناء مجتمعهم.[19]

3) الإمارات العربية المتحدة: قد يبدو غريباً أن تُضاف العمالة الأجنبية في ورقة تتحدث عن الأقليات في منطقة الخليج على افتراض أن تلك الأقليات ستعود حتماً يوماً ما إلى ديارها. ولكن بسبب تواجد تلك العمالة لفترة طويلة في المنطقة وبصورة مكثفة كما هو حاصل في دولة الإمارات حيث يشكل المواطنون أقلية فالأمر يبدو مختلفاً. فقد ارتفع النمو السكاني في الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة ما

بين العام 1940 ـ 1984 إلى خمسة عشر ضعفاً بل وصل الأمر أن يرتفع هذا العدد خلال ثمانية عشر شهراً (خلال عامي 1976 و1977) من 655937 إلى 862000 أي حوالي 200000 نسمة . وتمثل نسبة العمالة الأجنبية في الإمارات حوالي 90٪ من مجموع قوة العمل .[20] وتعتبر تلك النسبة المرتفعة والتي تشمل جميع قطاعات العمل في الدولة من الأمور التي تضعف الاستقرار في مجتمع الإمارات ولكن نتيجة للازدهار الاقتصادي بسبب الوفرة النفطية فإن بذور عدم الاستقرار السياسي تبدو غير محتملة في السنوات القليلة القادمة . ويبدو أن سياسة الدولة تجاه احتواء مخاطر العمالة الأجنبية وانعكاساتها الثقافية قد نجحت إلى حد ما . وتعتبر إمارة دبي نموذجاً «للاندماج» بين عناصر شتى من الفئات السكانية . ويعزو Whitley ذلك النجاح إلى عاملين رئيسيين أولهما التنوع المدروس للتركيبة السكانية بحيث لا تطغى فئة على أخرى بالنسبة للعدد أو النفوذ، وثانيهما الدور المهم الذي سمحت به تلك الإمارة للمقيمين من الأجانب وذلك بإدماجهم في الأعمال التجارية وفي وسائل الإعلام بل حتى في القطاعات الحكومية .[21] وبالرغم من كثافة تلك العمالة والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الدولة في حال انفلات الأمن إلا أن السلطات قد اتخذت إجراءات صارمة عندما قررت ترحيل ما يقارب مئتي ألف عامل وافد بشكل غير قانوني، أغلبيتهم من الآسيويين، في غضون أسابيع قليلة والتضييق على اصطحاب المعولين، بما قد يؤدي إلى استبعاد أعداد ضخمة من المقيمين . كما تضمنت الإجراءات توقيع عقوبات على أصحاب الأعمال المشغلين لمثل هؤلاء العمال .[22] تلك الإجراءات ربما تؤدي أحياناً إلى هزات اقتصادية واجتماعية، ولكنها في الوقت ذاته تعكس مدى سيطرة السلطات على الوضع الأمني وبالتالي على التركيبة السكانية في الإمارات .

4) المملكة العربية السعودية : إن الدول التي ينتمي سكانها إلى عرق واحد أو دين واحد نادرة الوجود، والمملكة العربية السعودية هي إحدى الدول القلائل في العالم التي ينتمي جميع مواطنيها إلى دين واحد هو الإسلام والتي لا تسمح لأي فرد يدين بغير الإسلام أن يكون مواطناً . وتختلف المملكة العربية السعودية عن بقية دول الخليج بالنسبة لموضوع الأقليات فالكل متساوون أمام القانون، وما يهم هنا ليس انتماء الفرد إلى قبيلة أو مكان معين ولكن مدى ما يثبت في كونه سعودي الأصل . فالسعوديون يشكلون مجموعة موحدة في مقابل غير السعوديين .[23] ويصنف Whitley الأقليات السعودية ضمن ثلاث فئات .[24]

a) السعوديون الشيعة : ويشكلون 8.2٪ من مجموع السكان البالغ عددهم 17 مليوناً

يقطن أغلبيتهم في المنطقة الشرقية على ساحل الخليج .

b) اليمنيون الذين استوطنوا السعودية منذ عقود طويلة، بعضهم تسلل بصورة غير شرعية وعددهم غير معروف ولكن تقدر أعداد من أجبروا على مغادرة البلاد في خريف العام 1990 خلال حرب الخليج بحوالي 700000 يمني . وتقدر أعداد من بقي داخل السعودية من اليمنيين بحوالي المليون نسمة .

c) العمالة شبه الدائمة من الآسيويين والأفريقيين إلى جانب المهنيين من أجزاء مختلفة من العالم العربي خاصة من المصريين والفلسطينيين ويقدر عددها بحوالي 10٪ من السكان . وهؤلاء يقيمون في السعودية منذ فترة ليست بالقصيرة ويرسلون مخصصات شهرية إلى أسرهم في بلاد المنشأ .

أما بالنسبة للطائفة والمذهب فلا توجد حقوق دينية أو أماكن عبادة للعاملين من غير السعوديين على اعتبار أن أغلبية المواطنين تدين بالمذهب السني الوهابي . أما الطائفة الشيعية فهي تمارس شعائرها الدينية ضمن مناطقها والتي تقع معظمها في المنطقة الشرقية ولكن لا يسمح لها بممارسة تلك الشعائر علناً أو خارج نطاق الحسينيات كما يحصل للطائفة الشيعية في البحرين . ولكن جرى تحسن كبير في أوضاع الشيعة في المنطقة الشرقية وذلك العام 1993 عندما دعت السلطات السعودية المعارضة الشيعية في الخارج إلى العودة لبلادها . بعدها أجريت الكثير من التحسينات للمناطق الشيعية في المنطقة الشرقية وتم إدماج الأغلبية ضمن الحركة الاقتصادية مما أسفر عن تحسن كبير في ظروفهم المعيشية والاقتصادية .

وإذا اعتبرنا أن مفهوم الأقلية بمعناه الحديث لا يعطي أهمية إلى المعيار العددي وأن ما يجعل أية جماعة في عداد الأقلية هو أنها معدومة الحقوق أو تحتل منزلة أدنى في المجتمع فلا بد أن نضع في الاعتبار حالة المرأة في الخليج عامة والتي تتجلى بصورة واضحة في حالة السعودية . فالمرأة في السعودية ـ بجميع المقاييس ـ مهضومة الحقوق، فهي لا تستطيع الخروج من بلدها دون «محرم» ولا بد أن يكون لها ولي أمر من أقاربها من الذكور في جميع المجالات . كما أنها لا تستطيع سياقة السيارة وقد ازدادت السلطات تشدداً في تلك المسألة بعد حادثة السيدات اللاتي أقدمن على ممارسة السياقة خلال حرب الخليج وعددهن خمس وأربعون سيدة معظمهن موظفات أو صاحبات مهن . فقد تم التحقيق معهن وبالتالي تم تجريدهن من جوازات السفر لفترة معينة، كما تعرض بعضهن للفصل من الوظائف لفترة محددة كعقاب لما أقدمن عليه ولكي يكنّ

أمثولة لمن تسول لها نفسها فعل ذلك الأمر في المستقبل . وأخيراً لا بد من ذكر التمييز في القوانين الشرعية بين الرجل والمرأة، وتلك صفة تشاركهن فيها نساء الخليج قاطبة . فالرجل يستطيع تطليق زوجته دون أي سبب وهو يحصل تلقائياً على الحق في حضانة أولاده . كما يفرض الحجاب على المرأة السعودية فلا تستطيع امرأة واحدة أن ترتدي لباساً خارج بيتها سوى اللباس الأسود الذي يغطي جسدها وشعرها ولا يظهر إلا الوجه واليدين . إن قوانين اللباس تلك تلغي شخصية المرأة وهي في رأي البعض جزء من نظام الإشراف السياسي الذي تمارسه السلطة للحفاظ على النظام وتحديد الحرية بوجه عام .

5) الكويت : لا بد أن نسجل في البدء أن الكويت هي الدولة الوحيدة من بين دول مجلس التعاون التي تمارس الديمقراطية منذ بدايات عهد الاستقلال في العام 1961 بالرغم من ضيق القاعدة الانتخابية أي الذين ينتخبون أعضاء مجلس الأمة بالقياس إلى العدد الذي في إمكانه أو من حقه التصويت وهو قليل جداً . مع العلم بأن العدد الإجمالي للسكان الكويتيين (بمن فيهم غير محددي الجنسية أو البدون) قد بلغ 861288 في العام 1990 وأن عدد الناخبين الكويتيين لذلك العام هو 7.5٪ من السكان الكويتيين الذكور . معنى هذا ـ كما يذكر خلدون النقيب ـ أن النواب الذين يمثلون الشعب لا ينتخبهم إلا أقل من عشرة في المئة من السكان، بمن فيهم الذين من حقهم الانتخاب ولكن لا يمارسونه لأي سبب من الأسباب .[25] ويدعو النقيب إلى توسيع القاعدة الانتخابية بإعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب وبتخفيض سن الانتخاب من 21 سنة إلى 18 سنة لكي تزداد التجربة الديمقراطية عمقاً ورسوخاً .[26]

وقد كان في الكويت قبل الغزو العراقي في العام 1990 حوالي 350000 فلسطيني وحوالي 200000 ـ 250000 من «البدون» أو غير محددي الجنسية . وترجع جذور قضية «البدون» إلى الخمسينات من هذا القرن، حيث لم تكن الكويت قد أصدرت قوانين تخص الجنسية، ولكن بعد استقلال الكويت في العام 1961 تقدم أغلبية سكان الكويت ـ بمن فيهم القبائل التي نزحت من الصحراء السعودية والعراق وسوريا ـ بطلب الجنسية الكويتية . ويقدر عدد من تم تجنيسهم منذ العام 1965 وحتى العام 1981 بحوالي 220000 نسمة معظمهم من البدو ولكن لم يتم تجنيس كل الجماعات القبائلية، فبعضهم وصل متأخراً وفي سبيل الحصول على الجنسية الكويتية لم يجدد هؤلاء جوازاتهم الأصلية بل تقدموا بطلب الجنسية الكويتية إلا أن طلبهم رفض . ويوضح شفيق الغبرا أن السلطات عرضت عليهم منحهم الجنسية بالتجنس إلا أنهم رفضوا هذا العرض كونه يحرمهم من

حقهم في التصويت. ومع مرور الأيام وصل عدد هؤلاء إلى أكثر من 200000 إلا أن بعضهم قد ترك الكويت خلال حرب الخليج وبقي منهم حالياً 150000 نسمة. [27]

وعند ذكر غير محددي الجنسية لا بد من الإشارة إلى قضية السيدات الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين ويبلغ عددهن حوالي 7.000 كويتية. وقد عانت أولئك السيدات ـ وما زلن ـ الكثير بسبب تعنت السلطات في منح أبنائهن الجنسية الكويتية خاصة بعد حرب الخليج وتداعياتها من طرد لأعداد كبيرة من العراقيين والفلسطينيين من بينهم أشخاص متزوجون من كويتيات. كما تم طرد الكثير من العرب الذين ينتمون إلى الدول التي أيدت الغزو مثل اليمن والسودان والجزائر وتونس. وقد تعرض الفلسطينيون أكثر من غيرهم للترحيل العاجل من الكويت بعد تحرير الكويت مباشرة.

ويمثل الشيعة حوالي 30٪ من سكان الكويت ينتمي بعضهم إلى أصول إيرانية بينما ترجع أصول الآخرين إلى المنطقة الشرقية والأحساء. ويذكر Whitley أن موضوع الشيعة على جانب كبير من الحساسية بالنسبة للسلطات، خاصة وأن المنطقة محاطة جغرافياً بأعداد كبيرة من السكان الشيعة في إيران والعراق والسعودية والبحرين. [28] كما أنهم على جانب كبير من الثراء ويوجد عدد من النواب الشيعة في مجلس الأمة الكويتي.

6) عُمان: ما يميز عُمان عن بقية دول الخليج هو وجودها كدولة مستقلة منذ مرحلة طويلة تتجاوز 350 عاماً ازدهرت خلالها علاقاتها التجارية مع ساحل أفريقيا الشرقي وزنجبار وشواطئ الهند. وتعتبر عُمان أكثر دولة متعددة الخواص الإثنية وفي الوقت ذاته موحدة ومندمجة اجتماعياً. وقد شكلت بعض الإثنيات المنحدرة من الهند، خاصة من شيعة حيدر أباد الذين نزحوا إلى عُمان عبر العصور عن طريق التجارة، كونت تلك الإثنيات جيوباً أقامت فيها على ساحل الباطنة في عُمان. كما تواجدت جماعة إثنية من سلالات أفريقية جلب أجدادهم كأرقاء من أفريقيا وتقطن معظمها في منطقة ظفار. وبعد توحيد زنجبار مع تنجانيقا في دولة تترانيا، نزح الكثير من العُمانيين العرب من زنجبار واستقروا في عُمان. أما الصفة الأخرى التي تميز عُمان عن بقية دول الخليج فهي أن الغالبية من السكان، وكذلك الأسرة الحاكمة تنتمي إلى المذهب الإباضي، بينما يشكل السنة 25٪ من مجموع السكان البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة ولكن لم يسجل أي اضطهاد بالنسبة لأية جماعة إثنية أو مذهبية في عُمان. والصفة الثالثة التي تميز عُمان عن بقية أقطار الخليج هو أن العمالة الأجنبية تشكل نسبة قليلة من السكان إذا ما قورنت بنسب العمالة المرتفعة في دول الخليج الأخرى فهي تشكل ما نسبته 37٪ من

مجموع العمالة وذلك للعام 1980 .[29]

وقد انتهجت القيادة السياسية في عُمان سياسة حكيمة بالسيطرة على أعداد العمالة الأجنبية كجزء من سياستها للمحافظة على التجانس الاجتماعي في البلاد . وهناك أعداد من البلوش والصوماليين وكذلك أعداد كبيرة ممن تنتمي أصولهم إلى شبه القارة الهندية يعيشون كمواطنين بتجانس وسلام في عُمان . كما تضم عُمان أعداداً من المواطنين الذين تنتمي أصولهم إلى الهنود اللواتة Lothis وكذلك من الشيعة الخوجة Shia Khoja .[29] ويلاحظ Whitley أن بعض تلك الجاليات الإثنية هي أقدم في استيطانها لعُمان حتى من المهاجرين العرب . كما توجد بعض الأقليات الإثنية الحامية الأصل التي تستوطن جبال ظفار وقد شاركت تلك الأقلية في التمرد الذي حدث في ظفار في مطلع السبعينات . ومن ضمن الأقليات الإثنية في عُمان الزطوط والبياسرة ويعيشون في أواسط عُمان وكذلك الشحوح الذين يقطنون شبه جزيرة مسندم المطلة على مضيق هرمز . ويستبعد بعض المختصين في شؤون الخليج أن تنشأ حركة انفصالية في تلك المناطق .[30]

III: المجتمع المدني ودوره في الحد من مشكلة الأقليات

المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتآخي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف . وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلاً من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات . أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي . ويشمل مفهوم المجتمع المدني ـ حسب تعريف د . سعد الدين إبراهيم ثلاثة أسس هي : أ) الفعل الإرادي الحر، ب) التنظيم الجماعي، ج) قبول الاختلاف والتنوع بين الفرد والآخرين، ولذلك فإن العلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديمقراطية .[31] وتلعب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات وروابط وتعاونيات دوراً متعاظماً في تنمية المجتمع المدني وتهيئته لإحلال الديمقراطية .

ومن الممكن إلقاء بعض الضوء على مؤسسات المجتمع المدني في دول مجلس التعاون :

1) الأحزاب السياسية : وهي غير مصرح لها بالعمل العلني لذا فهي تعمل في بعض دول الخليج بسرية تامة وبسبب تلك السرية فإن معرفتنا بعدد الفصائل والأشخاص تبقى محدودة .

2) جمعيات النفع العام أو المنظمات الأهلية: وتشمل الجمعيات المهنية والخيرية والنسائية والدينية، وكذلك الأندية الرياضية والثقافية. وإلى جانب أنشطتها الاجتماعية والثقافية تحتل تلك المؤسسات مكانة في الحياة السياسية في معظم دول المجلس وذلك بسبب الحظر المفروض على تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية. كما تضم في عضويتها رجالاً ونساء من مختلف الفئات الاجتماعية. كما تعتبر تلك المنظمات مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية فهي تدرب أعضاءها على الفنون والمهارات اللازمة للديمقراطية في المجتمع الأوسع بمعنى هنا الالتزام بشروط العضوية وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام والتعبير عن الرأي والاستماع إلى الرأي الآخر وعضوية اللجان والتصويت على القرارات والمشاركة في الانتخابات وقبول النتائج بروح التسامح. وتستطيع تلك المؤسسات أن تؤطر عدداً متزايداً من المواطنين وتتعامل مع مشاكلهم الاجتماعية والتشريعية والمهنية بصورة حيادية هدفها المصلحة العامة. وقد قدمت تلك المؤسسات ـ وما زالت تقدم ـ خدمات متنوعة خاصة في المجالات التثقيفية ومجالات التوعية والدفاع عن الحريات وعقد الندوات وإصدار الدراسات الجادة. كما توسعت مؤخراً في إنشاء المؤسسات التعليمية والرعائية من دور حضانة ورياض أطفال ومؤسسات تعليم ورعاية المعوقين وبرامج محو الأمية. ولا بد من ذكر نوع آخر من الجمعيات بدأ في الانتشار منذ بداية التسعينات ألا وهي الجمعيات المتخصصة بفئات معينة أو أمراض معينة مثل جمعيات الطفولة أو جمعيات مرضى السكر أو السرطان أو الكلى. كما برزت مؤخراً ظاهرة انتشار الصناديق الخيرية، خاصة في البحرين، وهي تركز على القضايا الاقتصادية ومساعدة المحتاجين في المجتمعات المحلية. والسبب في انتشارها هو الحاجة الاقتصادية التي أصبحت تشمل قطاعات واسعة من السكان.

إن إيجابية تلك التنظيمات تبرز في كونها تعتمد أسساً وأساليب جديدة في أنشطتها أهمها الالتزام بالقوانين السائدة واعتماد الأساليب اللاعنفية فهي تستمد شرعيتها من القوانين المتاحة التي سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى إقامة المجتمع المدني. إن المجتمع المدني ـ كما يذكر هشام شرابي في معرض حديثه حول طريقة الحداثة في العالم العربي ـ ليس كياناً نقع عليه فجأة بل هو بنية تنمو تدريجياً بفعل صراع اجتماعي طويل ومرير. وأن النشاط السياسي في السنوات المقبلة سوف يقع على عاتق الحركات الاجتماعية التي سوف تحل محل الأحزاب الواحدة ذات الأيديولوجية الواحدة والتي ستحقق بممارساتها الفعلية مقولة التعددية السياسية والمشاركة الاجتماعية بين الجمعيات والتكتلات السياسية والثقافية والعمالية والنسائية والطلابية.

وبالنسبة لمسألة الأقليات فإن المجتمع المدني يلعب دوراً مهماً بسبب تقاطع تنظيمات المجتمع المدني عبر الولاءات الإثنية والعرقية . أي أنها تضم في عضويتها أبناء أقليات مختلفة مع أبناء الأغلبية ، بحكم الانتماء المهني والطبقي ، أو بحكم اعتناق مبدأ أو إيمان بقضية معينة ليست لها علاقة بالضرورة بالولاء الديني أو الطائفي أو السلالي في المجتمع نفسه . وهكذا فإن انتشار وفعالية تنظيمات المجتمع المدني من شأنها أن تخلق هويات متنافسة أو بديلة للهوية الإثنية . وهي بذلك تمثل جسوراً آمنة يعبر عليها أبناء المجتمع عموماً وأبناء الأقليات خصوصاً من «الحالة التقليدية» إلى «الحالة الحديثة» .[32]

IV: الخلاصة:

من الصعوبة الحصول على معلومات ديمغرافية تخص دول الخليج خاصة ما يتعلق بقضايا الأقليات الإثنية أو المذهبية ، فهي تبقى من ضمن أسرار تلك الدول . تلك الحساسية من نشر المعلومات مبعثها صغر حجم السكان المحليين وكذلك ارتفاع أعداد العمالة الأجنبية التي تشكل في بعض الدول أكثر من 90٪ من جملة العمالة ، وربما مبعثها خوف الأنظمة من أن نشر معلومات من هذا النوع سوف يذكي مطالب الأقليات .[33] ولكننا نستطيع الحديث بصورة عامة حول هذا الموضوع وحصر الفئات الإثنية والطائفية في الخليج . ويبدو أن هناك وعياً إثنياً وطائفياً متزايداً قد بدأ يطفو على السطح خاصة في السنوات الأخيرة بسبب انتشار التعليم بين جميع فئات المجتمعات في الخليج وانتشار الوعي بالحقوق ومحاولات إبراز الهوية العرقية والطائفية . كما أبرز التعليم والثراء النفطي بالتالي وارتباط النظام الاقتصادي في الخليج بالنظام العالمي الحديث وكذلك الانفتاح الإعلامي والثقافي والتجاري مع الغرب ، كل تلك العوامل التحديثية قد ساعدت على البدء بحوار حول القضايا الإثنية والأقلية في الوطن العربي وفي الخليج بدلاً من حجبها والتستر عليها .

إن عدم الاستقرار الذي ينتج من قضايا لها علاقة بالأقليات التي تتوافق إثنيتها أو طائفتها مع إثنية أو طائفة الدول المجاورة غالباً ما تتمخض عن تدخلات أجنبية مثلما حدث عام 1974 ـ 1975 عندما ساندت إسرائيل والولايات المتحدة وإيران تمرد الأكراد في شمالي العراق .[34] إن التنوع الطائفي والإثني ضمن حدود الدولة في الشرق الأوسط قوي جداً ، كما في معظم المجتمعات النامية وحتى الصناعية المتقدمة ، ما يميز دولة عن أخرى ليس وجود التنوع وإنما كيفية التعامل معه ، ففي معظم الدول الأقل تقدماً رفضت الحكومات المركزية الاعتراف بوجود التنوع وخشيت على الوحدة الوطنية في مواجهة العالم بعد الاستقلال .[35] وغالباً ما تكون تلك الحكومات هي من يحمي الأقليات مثلما

حدث في البحرين العام 1948 إبّان الاضطرابات التي اندلعت في معظم العواصم العربية بعد إعلان قيام دولة إسرائيل على جزء من فلسطين فقد انطلقت المظاهرات في شوارع البحرين لتأييد الحق الفلسطيني ولكنها انحرفت عن مسارها واقتحمت منازل الأقلية اليهودية التي كان يبلغ عددها آنذاك 300 نسمة وتعرضت للسلب والنهب وربما للقتل لولا تدخل السلطة لحماية تلك الأقلية.

ولا بد من التذكير بأن موضوع الأقليات قد أصبح شأناً دولياً تناقشه المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي وغيرهما من المنظمات الكبرى. والاهتمام بحقوق الأقليات هو تطور منطقي لاهتمام العالم بحقوق الإنسان كفرد منذ صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948 وكذلك الإعلان العالمي لحقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات وطنية أو عرقية أو دينية أو لغوية الصادر في العام 1992.[36] وقد بدأ دور الأمم المتحدة يتبلور بشكل جلي بعد حرب الخليج الثانية عندما تشكلت الجيوش المتحالفة تحت قيادة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك التاريخ أصبحت دول المنطقة تضع في اعتبارها قرارات الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة ولا شك أن إعلان الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية ولغوية وإثنية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1992/10/18 قد تم أخذه بعين الاعتبار بالنسبة لدول المنطقة.

ويبدو أن الدول الغربية قد توجهت مؤخراً إلى تبني سياسة واضحة لمساعدة الأقليات على ترقي السلم الاجتماعي. وقد بدأت فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي في الاهتمام بهذا الموضوع بعد تفشي العنف تجاه الأقليات في الدول الأوروبية خاصة فرنسا وألمانيا. كما اتخذت الولايات المتحدة خطوات مشابهة وذلك بتشكيل هيئة استشارية رفيعة المستوى للقيام بدراسة العلاقات العرقية وتقديم تقرير مفصل عنها، وذلك تمهيداً لإجراء خطوات عملية تمكنها من إرساء قاعدة متينة يمكن أن يقوم عليها خلال القرن المقبل مجتمع أمريكي تعددي بالمعنى الحقيقي لذلك.[37]

إن طرح مشكلة الأقليات ليس معناه تفكيكاً للوطن والمجتمع ولكن هذا الجهد هو محاولة لإلقاء الضوء على مشكلة موجودة فعلاً وبالتالي مناقشتها وإيجاد الحلول اللازمة لها وذلك بخلق المزيد من القوانين التي تساوي بين المواطنين وتوفير المشاركة السياسية وإحلال الديمقراطية لكي لا تبقى فئة تحت تسلط فئة أخرى بسبب الدين أو العنصر أو الجنس.

الهوامش:

1) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1992، ص 15

2) جورج طرابيشي، (الديمقراطية والقومية والأقليات: المسألة الكردية نموذجاً)، أبواب، عدد 9، دار الساقي، لندن، صيف 1996، ص 151.

3) سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 23.

4) إيليا حريق، (الثورة الإثنية والاندماج السياسي في الشرق الأوسط)، أبواب، مصدر سابق، ص 165.

5) سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 28.

6) جورج طرابيشي، مصدر سابق، ص 148.

7) فؤاد إسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارساتها، بيروت، 1983، ص 220.

8) محمد غانم الرميحي، البحرين: مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 1984، ص 34.

9) فؤاد إسحق الخوري، مصدر سابق، ص 297.

10) محمد غانم الرميحي، مصدر سابق، ص 34.

11) المصدر نفسه، ص 35.

12) سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 202.

13) المصدر نفسه، ص 203.

14) علي خليفة الكواري، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية، (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ـ لبنان 1996، ص 23.

15) المصدر نفسه، ص 233.

16) Andrew Whitley, Minorities and the Stateless in the Persian Gulf Politics, Survival, Vol. 35, No. 4, Winter 1993, PP. 28 - 50.

17) علي خليفة الكواري، مصدر سابق، 245 ـ 246.

18) المصدر نفسه، ص 233.

19) المصدر نفسه، ص 239.

20) Andrew Whitley, Op. Cit, P. 44..

21) المصدر نفسه، ص 44.

22) نادر فرجاني، أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل، (ندوة استراتيجيات التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي: تحديات مستقبلية) مركز المشكاة للبحث، القاهرة، نوفمبر 1996، ص 1.

23) Andrew Whitley, Op. Cit, P. 41

24) Ibid, P. 41 .

25) خلدون حسن النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، لندن، 1996، ص 163.

26) المصدر نفسه، ص 169.

27) Shafeeq Ghabra, Kuwait & the Dynamics of socio - economic Change, American Political Science Association, San Francisco, August 29 - September 1, 1996. P. 9

28) Andrew Whitley, Op. Cit, P. 41

29) Ibid, P. 45

30) Ibid, P. 45

31) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني.

32) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مصدر سابق، ص 243.

33) Andrew Whitley, Op. Cit, P. 46

34) إيليا حريق، مصدر سابق، ص 195.

35) نبيل عبدالملك، مشكلة الأقليات غدت عالمية، فكيف لا تكون أيضاً. . . محلية؟، جريدة الحياة، 20 سبتمبر 1997 العدد 12622، ص 19.

36) Andrew Whitley, Op. Cit, P. 29

37) هيلينا كوبان، العلاقات العرقية القضية الأصعب في المجتمع الأمريكي، جريدة الحياة، 12 يوليو 1997، العدد 12552، ص 17.

المصادر العربية:

أبواب، عدد 9، دار الساقي، لندن، صيف 1996.

إبراهيم، سعد الدين، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح، القاهرة، 1992.

جريدة الحياة، الأعداد: 12552 ـ 12648 ـ 12622 ـ لندن 1997.

الخوري، فؤاد إسحق، القبيلة والدولة في البحرين: تطور نظام السلطة وممارستها، بيروت، 1983.

فرسخ، عوني، الأقليات في التاريخ العربي، دار رياض الريس للكتب والنشر، لندن ـ بيروت، 1994.

فرجاني، نادر، أسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل، (ندوة استراتيجيات التنمية البشرية في دول مجلس التعاون الخليجي: تحديات مستقبلية) مركز المشكاة للبحث، القاهرة، نوفمبر 1996.

الكواري، علي خليفة، تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

الرميحي، محمد غانم، البحرين: مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الثانية، الكويت، 1984.

النقيب، خلدون، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، لندن، 1996.

المصادر الإنجليزية:

Ghabra, Shafeeq, Kuwait & the Dynamics of Socio - economic Change, American Political Science Association, San Francisco, Aug, 29 - Sep. 1, 1996.

Middle East Report, Power & the Politics of Difference: minorities in the Middle East. Summer 1996.

Survival, Volume 35, No. 4, Winter 1993.

المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية
دراسة مقارنة لإشكالية «المجتمع المدني»
على ضوء تريف «المدينة» العربية *

د. متروك الفالح

أستاذ العلوم السياسية المشارك

قسم العلوم السياسية - كلية العلوم الإدارية -

جامعة الملك سعود

يناير / فبراير 1998

* هذه الدراسة في وضعيتها الحالية هي جزء مختصر ومعدل جزئياً من دراسة أعم وأشمل عن كافة البلاد العربية ومقدمة للنشر حالياً. لذلك فإن هذه الدراسة المختصرة محدودة التوزيع ومقدمة خصيصاً إلى ندوة «قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون» والتي ينظمها منتدى التنمية في الفترة من 19 إلى 20 فبراير 1998 (دبي - الإمارات العربية المتحدة).

ملخص

«المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية: دراسة مقارنة لإشكالية «المجتمع المدني» على ضوء تريّف «المدينة العربية»

د. متروك الفالح
أستاذ العلوم السياسية المشارك / قسم العلوم السياسية
جامعة الملك سعود

تجادل هذه الدراسة، وبمنهجية مقارنة، بأن عدم فاعلية أو بالأحرى انتفاء ما يسمى «بالمجتمع المدني» وقواه في المنطقة العربية عموماً وفي منطقة الخليج العربي خصوصاً تجاه التحولات الديمقراطية والدولة والمجتمع يعود إلى مسألة أن الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» لا وجود لها قياساً على «المدن» وقواها وثقافتها في التجربة الأوروبية الغربية. إن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» في البلاد العربية جميعاً ومنها الخليجية تبدو إشغالات مثقلة بالإشغالات الاجتماعية الريفية والتقليدية وقواها وثقافتها إلى درجة أننا أمام ما يمكن تسميته «بتريّف المدن» العربية. وإذا كانت تلك الإشغالات الاجتماعية (المدن) وهي الحاضنة لما يسمى قوى «المجتمع المدني» وثقافته «متريّفة» على نحو كبير فإن ذلك يعني أن مفهوم «المجتمع المدني» وقواه وثقافته وبالتالي فاعليته تبدو معطلة في أساسها وبنيتها ليس بسبب أن تلك القوى غير موجودة وإنما بسبب أن «المدن» العربية وقواها على ما هي عليه من «تريّف» غير قادرة أو لم تستطع أن تمدد ثقافتها وتنظيماتها إلى «الريف» على نحو يولد عملية «تمدن ـ الريف». وحيث إن الامتدادات الريفية في

الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» مثقلة بقواها التقليدية (الأسرية، والعشائرية والقبيلية والدينية والمذهبية والطائفية . . . إلخ) وثقافتها ومنظوماتها القيمية، وحيث إن القوى الموصوفة «بالمجتمع المدني» مع تواجدها كماً وكيفاً غير قادرة على أو راغبة في استقطاب تلك المجموعات الغالبة ولا على تعميم منظوماتها وثقافتها عليها ـ سواء في المدن ذاتها أم في الريف ـ فإن الطابع العام والنتيجة الملازمة هي أن وجود تلك القوى الموصوفة «بالمجتمع المدني» لا أهمية لها في إطار إحداث تحولات وباتجاه الديمقراطية وفي ما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن جُلَّ التحولات الإصلاحية و/ أو الديمقراطية إن لم تكن جميعها في البلاد العربية وخاصة الخليجية منها على اختلاف درجاتها ومستوياتها، تحولات وإصلاحات مصدرها السلطة ذاتها ورغباتها ومتأثرة بدرجة كبيرة برؤية وتداخلات خارجية أكثر منها داخلية. إنها تحولات باتجاهات ديمقراطية محددة أو مقيّدة آتية من فوق (السلطة) وليس بسبب ممارسة القوى الموصوفة «بالمجتمع المدني» لدورها ووظائفها ذات الصلة نظرياً.

ABSTRCT

"Society, State, And Democracy In Arabia:
A Comparative Study of The Dilemma of "Civil Society"
In The Light of Arab 'Ruralized - city'"

By: Dr. Matrook Al-Faleh, Assoc. Prof., Dept. of Pol. Sc.
University of King Saud

Comparatively speaking and with an eye on the historical role of the western European City experience, this study argues that the increasingly ruralization of the so-called "Cities" of Arabia - through rural migration - has rendered them inexistent in terms of being truely "Cities". Being 'ruralized - Cities' and hence overwhelmed by rural and traditional forces and values, the so-called Arabia's "Cities" have been unable and/or unwilling to spread - as historically done by the western cities - the culture, values and social formations (forces) of the so - called "Civil Society" to the whole society including social spaces of the rural areas as well as of those within the "cities" themselves. In most, if not all, Arabia's countries, political reforms and democratizations, though limited, have happened from top leadership and not from down pressures (i. e. civil society demands). Consequently, the concept of "civil society", its values and forces vis-a-vis the state, society and democratic transformations and activities in Arabia's countries seem to be highly irrelevant and hence greatly negated.

مقدمة:

منذ عقدين ونيف من الزمن وخاصة منذ نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات بدأ الاهتمام في المنطقة العربية بمسألة علاقة الدولة بالمجتمع باتجاه بناء المؤسسات السياسية وعلى محاور الاتجاهات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان[1]. ويبدو أن كثيراً من الاهتمامات بعلاقة الدولة ومؤسساتها بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان يعود إلى الإخفاقات على المستوى القومي العربي في قضايا ذات صلة بالمجابهة مع الكيان الصهيوني وما أدت إليه من مسلسل من الهزائم والانكسارات من منظور قوة الدولة العربية وضعفها مقارنة وموازاة بالدولة الصهيونية. فوق ذلك فقد كانت هناك مشاكل ذات صلة بالقضايا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على محور التنمية والتقدم والتي في مجملها تشكل إخفاقات لمعظم الدول العربية.

إضافة إلى ذلك، ومع نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات هناك بعض التطورات الدولية بما في ذلك سقوط الدولة السوفييتية والمنظومة الاشتراكية ككتلة وحلف وما تبع ذلك من اختلالات في طبيعة وتركيب المجتمع والمنتظم الدولي بما في ذلك تفكك عدد من الوحدات (الدول) القومية باتجاه قيام دول عديدة أخرى على أنقاض تلك «الدولة الإقليمية».

ترافقت تلك التحولات مع تولد اتجاه عام يشير إلى بروز محور الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان في تشكل وإعادة تشكل كثير من الدول ذات التوجه غير الديمقراطي. منها كانت أوروبا الشرقية في معظم دولها باستثناء يوغسلافيا وقومياتها (وإن أخذت تتجه نحو ذلك بفعل ضغوط دولية منذ نهاية 1996 فصاعداً) قد شهدت توجهاً نحو بناء الدولة

على أسس ديمقراطية بما يعني قيام دولة ذات سلطة تقوم على الفصل وعلى المشاركة السياسية بما يعني تعدد القوى السياسية وتنافسها على تلك السلطة بطريقة سلمية وقبولها، على أية حال، لمبدأ تداول السلطة. ومع تلك المتغيرات على الساحة الدولية وباتجاهات الليبرالية الاقتصادية والسياسية الرأسمالية (الخصخصة والديمقراطية والحياة النيابية والتعددية ومنظوماتها القيمة) الغربية كانت مقولات نهاية التاريخ لفوكوياما في أوائل التسعينات ولكنها ترافقت والاستعلاء الغربي في مقولات هانتنجتون في صراع الحضارات.

مع تلك التحولات العالمية كانت البلاد العربية ومنها دول الجزيرة العربية ضمن البلاد المرشحة لتحولات ديمقراطية تبدو أكثر نسبياً مع الحالة السابقة خاصة في أعقاب أزمة الخليج الثانية 1990/ 1991 وتزايد الثقل الغربي الأوروبي والأمريكي تحديداً. لعله من المثير أن تلك الأزمة وما رافقها في إطارها أو في إطار التحولات العالمية قد ولد الإحساس لدى بعض من المجموعات في البلاد العربية وخاصة ذوي النزعات الليبرالية بأن هناك آمال كبيرة تبنى على الثقل الغربي في المساعدة على تشجيع ورفع بناء الدولة على أسس ديمقراطية خاصة وأن الثقل الغربي والأمريكي تحديداً ترافق وتشكّل مصالح للغرب في المنطقة والبلاد العربية. تلك الآمال كانت سائدة في المشرق والمغرب العربي على حد سواء وإن كانت قد برزت بدرجة أكبر في بعض بلدان الخليج العربي في غمار تلك الأزمة وتشعباتها. وإن كانت تلك هي الآمال، فإن المثير للملاحظة وبعد سنوات ليست بالقليلة من التواجد والثقل الغربي الأمريكي المكثف في المنطقة العربية وخاصة في شرقيها، هو أن تكون الخطى الفعلية على درب التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات والتعددية في البلاد العربية أقل بكثير من تلك الآمال، بل إن كثيراً منها لم يرَ أية إمكانية للنور والتحقق، بل إن بعض الحالات العربية شهدت تراجعاً وانعكاساً ملحوظاً في ذلك التوجه. تلك الإخفاقات والتراجعات على محاور الدولة والديمقراطية تبدو مثيرة للنظر والملاحظة خاصة وأن هناك من اعتقد بأن المناعة العربية للتحولات الديمقراطية فيما لو دفع بها الغرب تبدو هشة ومفقودة إلى حد كبير وهو ما يعني أن البلاد العربية وتحت ضغط واضح من الغرب وباتجاه الديمقراطية سوف تكون من السهولة بمكان لدرجة إحداث تحولات فيها باتجاه الديمقراطية خاصة وأن الإرث الحضاري العربي لا يحتوي على الحصانة الحضارية المقاومة لتلك التوجهات الديمقراطية في حالة الدفع بها من قبل الغرب[2].

وعلى الرغم مما في الأطروحة السابقة من إثارة، إلا أنه وبعد مرور أكثر من سبع سنوات على أزمة الخليج وتلك التطورات العالمية، فإن الدولة العربية في معظم البلدان

العربية وعلى وجه التحديد في الجزيرة العربية ودولها بقيت دونما تغير يذكر على مستوى إصلاح وبنية السلطة على محور الديمقراطية والتعددية السياسية.

(1)

تلك المعضلة، معضلة التحولات الضئيلة والمحدودة، وفي أحيان كثيرة، المعدومة على محاور الديمقراطية والتعددية السياسية في البلاد العربية عموماً والجزيرة العربية خصوصاً رغم تلك التحولات الدولية ورغم تزايد الثقل الغربي والأمريكي في المنطقة العربية تثير التساؤل عن عوامل استمرارها. ورغم أن الإجابة ترتبط بعوامل عديدة داخلية وخارجية، إلا أن ما يلاحظ على الإجابات المتوافرة لكثير من المفكرين والمثقفين العرب وإلى حد ما الأجانب (الغربيين) هو أن تلك المعضلة ترتبط بدرجة أو أخرى بإشكالية ما يسمى «المجتمع المدني» في البلاد العربية من حيث هامشيته أو ضعفه أو القيود المفروضة عليه من الدولة انطلاقاً من مقولة أهمية المجتمع المدني في تنمية ودفع التحولات الديمقراطية وتعزيزها باعتبار أن ما يسمى «بالمجتمع المدني» ينظر إليه على أن وجوده وفاعليته يعتبر أساسياً للتحولات الديمقراطية[3].

إننا نختلف مع ذلك التوجه ليس من باب الاعتراض لذاته، ولكن من باب الملاحظة النقدية المقارنة لفكرة ما يسمى «بالمجتمع المدني» وعلاقته ببنية المجتمع والثقافة العربية في إطار إشغالات بعينها وهي إشغالات «المدينة» العربية مقابل إشغالات «الريف» العربي داخل البلدان العربية وخاصة في دول الخليج والجزيرة العربية بالمقارنة والموازاة بتلك الإشغالات التاريخية الغربية لفكرة ومفهوم المجتمع المدني وعلاقة ذلك ببنية «المدينة والريف» في الغرب.

وعلى هذا الأساس فإننا نتجاوز مسألة فاعلية ووجود «المجتمع المدني» من حيث توافر عناصره وقواه أو القيود المفروضة على فاعليته من الدولة العربية إلى ما يمكن تسميته بالحقول والبنية العامة التي تحتضن ما يسمى «بالمجتمع المدني» قياساً على الحقل التاريخي للإشغالات الاجتماعية والثقافية للمفهوم كما تطور في الغرب وفي ما يتصل ببنية المدينة / الحاضرة ـ الريف / القرية وعلاقة المنظومة القيمية فيهما في ما يخص تنظيم العلاقة باتجاه الدولة (السلطة) وتعميم الفكرة من مستوى الإشغالات الاجتماعية للمدينة وقواها على الإشغالات الاجتماعية للريف في الغرب.

إننا لا نقول فقط بأن فكرة «المجتمع المدني» ضعيفة أو هشة، موجودة أو غير موجودة، فاعلة أو غير فاعلة وأن قواها تفتقر إلى مستلزمات ومقومات في بنيتها وفي علاقاتها مع

بعضها البعض من حيث انتفاء عناصرها الجوهرية من حيث روحانية وقيم ما يسمى بـ«مدنية . . . Civility» «المجتمع المدني» وإنما نلاحظ ذلك كله ونتجاوزه إلى فكرة أعمق من ذلك وتتصل بانتفاء الفكرة من أساسها إذا ما تم ربطها بالإشغالات المدينية ـ والريفية العربية وقواها وكذلك بالمنظومات القيمية الإسلامية.

والفرضية التي تنطلق منها الدراسة هي أن مفهوم وفكرة «المجتمع المدني» في المنطقة العربية وخاصة في منطقة الجزيرة العربية ودولها لا تبدو فقط غريبة عنها وإنما غالباً ما تتعارض مع بنية المدينة ـ الريف، وقواها ومنظوماتها القيمية والتي غالباً ما تتسم وبتزايد ملحوظ في ما يمكن تسميته «تريّف ـ المدينة». هذا يعني أنه كلما تزايد تريّف المدينة العربية (والمدينة العربية قياساً على المدينة الغربية تبدو الحاضنة لمؤسسات وقوى وفاعلية ما يسمى «المجتمع المدني») ـ أدى إلى إشكالات تزيد انتفاء فكرة «المجتمع المدني» من أساسها. إضافة إلى بنية المدينة ـ الريف في البلدان العربية والعلاقة بين عناصرها بما هي قوى وكذلك منظومة قيمية وثقافية، فإن تلك الإشكالية لما يسمى بـ«المجتمع المدني» في المنطقة العربية وعلى نحو خاص بمنطقة الجزيرة العربية تتعقد على نحو متزايد مع إدخال المنظومة الثقافية الإسلاميّة وتداخلاتها مع بنية المدينة ـ الريف وخاصة في ما يتعلق بالتعددية والليبرالية لمفهوم «المجتمع المدني» في إطار علاقته بالديمقراطية والليبرالية الرأسمالية الغربية.

ورغم أن الدراسة الأصل كانت في الأساس تشمل وتركز على البلاد العربية والمنطقة العربية إجمالاً من حيث تداخل المدينة ـ الريف وثقافتها وتقاليدها مع صلة ذلك بالثقافة العربية الإسلامية وأثرها على فكرة «المجتمع العربي» إلا أننا في هذه الدراسة المختصرة والمعدلة جزئياً نتوقع أن تكون تلك الإشكالية أكثر وضوحاً وبروزاً وفاعلية في تلك الدول العربية وخاصة دول الجزيرة العربية منها والتي تبدو مدنها على نحو أكبر متداخلة مع الريف وقواه وثقافته وتقاليده، وكذلك بصلة ذلك مع شيوع الثقافة الإسلامية في تلك الإشغالات. ومن هنا فإن الدراسة لا ترى بالترابط التلازمي بين ما يسمى بـ«المجتمع المدني» ومسألة التحولات الديمقراطية في البلاد العربية عموماً وعلى وجه خاص في دول الجزيرة العربية وهو ما سوف تلحظه الدراسة أيضاً في ملاحظة بعض التحولات الديمقراطية التي وقعت فعلاً في بعض منها.

«المجتمع المدني» كمفهوم غربي ليس بالحديث ويعود في جذوره إلى ما يسمى بفترة النهضة الأوروبية وارتباطه بالأفكار ذات الصلة وخاصة أفكار وأطروحات نظرية العقد (أو التعاقد) الاجتماعي لهوبز ولوك وروسو ووصولاً إلى الثورة الفرنسية وصعود

البرجوازية العربية في القرن الثامن عشر ومروراً بالتطورات في القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين[4].

ورغم شيوع مفهوم «المجتمع المدني» بالأدبيات الأجنبية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها ما يسمى بالمجتمع المدني وبالتالي هناك تنوعات عديدة من التحديدات والتعريفات لمفهوم المجتمع المدني. وفي الأدبيات العربية فإن ندوة «المجتمع المدني» التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية العام 1992 قد تبنت تعريفاً للمجتمع المدني على أنه «. . . يقصد به المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتّاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[5].

هذا التعريف يُدخل الأحزاب السياسية ضمن عناصر «المجتمع المدني» كما هو تعريف أم. ستيفن فش M. Steven Fish في دراسته عن التحول (الانتقال) الرابع في روسيا، حيث يحدد «المجتمع المدني» في دراسته باستبعاد بعض العناصر وإدخال بعض العناصر عندما يقول: «إن مفهومي للمجتمع المدني هو أنه مقيَّد على نحو معقول. إنه يستبعد الجماعات والاتحادات المتعصبة والتي تسعى إلى السيطرة على الدولة وحكمها حصراً. إنه يركز على الاستقلالية، وعن طريقها مستبعداً تلك المجموعات التي تتداخل والدولة. وبما أنه يشتمل على الاتحادات الطوعية والتي تعمل في إطار النطاق العام، فإنه يستبعد كل المجموعات التي إما أن تكون ضيقة أو محدودة الأفق أو تقوم على معايير انتسابية أساسية. إنه يشمل الأحزاب السياسية (في أنظمة حزبية تنافسية)، اتحادات العمال ومجموعات المصالح وكثيراً من أنواع أخرى من المنظمات الطوعية، بما في ذلك تلك التي لا تتضمن بالضرورة أهدافاً ليبرالية أو لا تتمتع بحكم داخلي ديمقراطي[6].

ويعرف Raymond A. Hinnebusch «المجتمع المدني» على أنه في إطار كونه تعبيراً أساسياً في الانتقال التعددي المستقر فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل «بشبكة الاتحادات الطوعية التكوين والتي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات البدائية (الأساسية) ولكنها في الوقت الذي تعمل على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع فإنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها»[7].

ومع أن هناك من يدخل الأحزاب السياسية في عناصر المجتمع المدني ويستبعد المجموعات البدائية (القبائل والعوائل والأسر والطوائف . . . إلخ) من عناصره، إلا أن هناك من يستبعد الأحزاب السياسية من عناصر المجتمع المدني كما يفعل لاري دايموند Larry Diamond والذي يرى أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة وإنما كذلك عن المجتمع السياسي وهو، ما يعني في جوهرة النظام الحزبي. وفي ذلك يقول إن «شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكّل تحالفات مع الأحزاب ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فإنها تفقد وضع نشاطها الأساسي إلى المجتمع السياسي وتفقد بالتالي معظم قدرتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة من التوسط وتعزيز وبناء الديمقراطية»[8]. في المقابل هناك من يدخل في «المجتمع المدني» جميع المجموعات والتكوينات والنشاطات المنفصلة عن الدولة. وعلى هذا الأساس فإن «براين اس تيرنر Bryan S. Turner» في ملاحظاته النقدية عن الاستشراق وإشكالية المجتمع المدني في الإسلام يتوصل إلى تعريف عن المجتمع المدني على أنه «شبكة وفيرة من المؤسسات ـ الكنيسة والعائلة والقبيلة، والنقابات القديمة، والاتحادات والجماعة ـ والتي تقع بين الدولة والفرد والتي في الوقت نفسه تصل أو تربط الفرد بالسلطة وتحميه من السيطرة السياسية الشاملة. إن فكرة «المجتمع المدني» ليست فقط أساسية لتحديد الحياة السياسية في المجتمعات الأوروبية الغربية وإنما هي تعتبر نقطةالتضاد بين الغرب والشرق»[9]. وفي الاتجاه نفسه يتساءل إيليا حريق عن الحكمة والمبرر من استبعاد المجموعات التقليدية (الأسر، والعوائل، والطوائف) في عملية التحولات الديمقراطية من قبل وجهة نظر المثقفين العرب[10].

وإذا كان هناك تنوع واختلاف في تحديد المجتمع المدني من حيث العناصر والقوى الداخلة فيه والخارجه عنه، فإن هناك من يضع عدة شروط كحد أدنى للقول بتوافر ميزة «المدني» لأي مجتمع كان أو للتفريق بين مجتمع مدني وآخر. لذلك فإن مصطفى السيد يشدد على أن وجود المنظمات والاتحادات وكذلك التسامح في إطار العلاقة بين الأغلبية والأقلية وكذلك توافر قيود على الممارسة الاعتباطية لسلطة الدولة، تشكل الحد الأدنى لتوفير ميزة أو صفة المدني لأي مجتمع[11].

وفي الاتجاه ذاته فإن محمد مصلح، يرى أن الفرق بين مجتمع مدني وآخر يقوم على عناصر مهمة منها طبيعة الحياة الاتحادية Associational life والمدنية Civility وكذلك التسامح Tolerance في إطار التنوع والتعددية[12]. ومن أجل القيام بالمهام الديمقراطية، فإن لاري دايموند Larry Diamond يضيف إلى تلك المزايا أعلاه مزايا إضافية وجوهرية

للمجتمع المدني تتعلق بمأسسة المنظمات المدنية من حيث المصالح المستقرة والبعيدة المدى وفي إطار من المساواة لأعضائها، وكذلك على سيادة روح القيم الديمقراطية داخل التكوينات المدنية وفي إطار السيرورة والعملية الداخلية (البناء والقرارات الداخلية) وكذلك التعددية والتنوع في إطار التكوينات المدنية ودونما أن تحدث الانقسامات[13].

«المجتمع المدني» على هذا النحو أو ذاك يُراد له أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين الحد من سلطة الدولة وتعزيز المشاركة السياسية / وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات وتعزيز القيم الديمقراطية واختراق وربط المجموعات المتنافرة في الأصل، ونشر المعلومات والمساهمة في الإصلاح الاقتصادي والتعزيز المتبادل للحكومة وللحياة المدنية[14].

ورغم أن المدرسة الماركسية ابتداءً بماركس وانتهاءً بغرامشي لها تصوراتها المحددة عن المجتمع المدني ومغايرتها للدولة[15]، إلا أننا ركزنا على ما يمكن تسميته بالمدرسة الاجتماعية الغربية في إطار الليبرالية الغربية باعتبار أن فكرة «المجتمع المدني» ترعرعت ونمت في أحضانها وانتشرت منها بدرجات متفاوتة إلى أنحاء العالم في إطار التمدد الغربي الرأسمالي بما في ذلك فترة الاستعمار الأوروبي الحديث وفترة العولمة المترافقة مع صعود الغرب وهيمنته في ما بعد 1990.

(3)

وفي ما يخص الدراسات ذات الصلة «بالمجتمع المدني» والبلاد والمنطقة العربية عموماً فإن هناك عدداً متزايداً منها وخاصة في ما بعد 1991. ولعل أهم تلك الدراسات ذات الصلة والتي انبثقت من المنطقة العربية ذاتها هي تلك الدراسات التي تضمنتها ندوة «المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية» التي عُقدت في يناير 1992 برعاية من مركز دراسات الوحدة العربية. وما يهمنا من تلك الدراسات على أهمية معظمها هو بعض منها والتي تبدو ذات صلة بالدراسة التي نقوم بتنفيذها. منها دراسة وجيه كوثراني حيث أشار إلى طرح فكرة «المجتمع الأهلي» بدلاً من «المجتمع المدني» حيث الأخير مرتبط بالتجربة الغربية كما تطورت وحيث الأول يشير إلى تواجد نوع من التكوينات المهنية الاجتماعية في إطار المدينة الإسلامية والتي تراوحت بين جماعات الحرف بالأسواق والطرق الصوفية وكذلك الوقف والأوقاف الإسلامية[16]. ومنها دراسة سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل حيث ينتقد فكرة «المجتمع المدني» كفكرة ترتبط بالتجربة الغربية وبالتالي المناداة بطرح فكرة بديلة ترتبط بمفهوم «مؤسسات الأمة» (مثل المساجد والأوقاف، الإفتاء، العلماء... إلخ)[17].

إضافة إلى تلك الدراستين فإن هناك دراسة وحيد عبدالمجيد والتي نشرها في «النداء الجديد» في مارس 1995 وأعيد نشرها في المجتمع المدني أبريل 1995 . دراسة وحيد عبدالمجيد تنتقد مفهوم «المجتمع المدني» باعتبار أنه لا يتسم فقط بالغموض والسيولة وإنما أيضاً لا يتوافق مع خصوصيات الثقافة والبُنى الاجتماعية في المنطقة العربية وبالتالي لا يرى التلازم بين «المجتمع المدني» والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية ويقترح مفهوماً بديلاً عن «المجتمع المدني» أسماه (المجتمع السياسي أو الجماعة السياسية Political Com-munity) . وهذا المفهوم يعتبره عبدالمجيد مدخلاً أفضل «وخاصة في الواقع العربي، لأنه يرتبط بنمط ديمقراطي لا يستلزم تغيراً جوهرياً مسبقاً في التركيب الاجتماعي والثقافة السياسية السائدة وهو نمط الديمقراطية النخبوية التنافسية، وهو نمط متحرر من رومانسية ديمقراطية المشاركة، التي ترتبط بتعظيم أهمية المجتمع المدني بها، فالديمقراطية وفقاً لهذا النمط هي طريق للحكم وترتيب مؤسسي لإدارة التنافس بين القوى الرئيسية بشكل سلمي . إنه نمط غير محمل بوعد المشاركة الواسعة، التي يقتضي تحقيقها وقتاً وظروفاً تتيح تقليص السلبية واللامبالاة تدريجياً، لذلك فهو يعول على التزام النخب السياسية بالديمقراطية، إما من خلال التوازن بينها أو عن طريق تفاهمها على مقومات الدولة وقواعد اللعبة فيها أو كليهما»[18] .

ويطرح طارق البشري أفكاراً عدة حديثة له ذات تصورات عن الدولة والمجتمع والديمقراطية مشيراً إلى فقدان التوازن بين الجماعة السياسية العامة (الدولة) وبين التكوينات الاجتماعية الفرعية (المجتمع الأهلي) وأن هذا الخلل ولد الاستبداد، كما أن مؤسسات «المجتمع المدني» الحديث وهي واهنة على أية حال وفاقدة للفكرة المجردة (الأطر المرجعية الإسلامية باعتبارها ذات تقبل عام) كما هي الدولة الحديثة، لا يمكن أن تساعد في تشييد الهيكل الديمقراطي دون إعادة التوازن بين الجماعة السياسية العامة (الدولة) وكذلك التكوينات الاجتماعية الفرعية (المجتمع الأهلي ومؤسساته بما في ذلك التقليدية) وعلى أسس من الشرعية الإسلامية[19] .

وتأتي دراسة الطاهر لبيب لتؤكد أن مفهوم المجتمع المدني عندنا بلا تاريخ وأن تطور الديمقراطية في البلاد العربية مرتبط بوجه عام أكبر لا على «المجتمع المدني» ولكن على الخروج من الطاعة الاستبدادية المتراكمة في التاريخ العربي وكذلك الطاعة الإخضاعية الأجنبية المستفاد منها تاريخياً في استغلاله[20] .

وفي هذا السياق تشير دراسة إيليا حريق إلى عدم العلاقة بين «المجتمع المدني» والتحول الديمقراطي في البلاد العربية وكذلك التساؤل عن الفائدة من إقصاء التكوينات الاجتماعية التقليدية، كالعائلة، الأسرة، القبيلة، الطوائف . . . إلخ[21] .

وهناك دراسات عدة صدرت في دوريات أجنبية ولكنها تطرح مسألة المجتمع المدني وأثره في التحولات الديمقراطية في البلاد العربية سواء تعلقت بمصر كما هي دراسة مصطفى السيد والتي - وإن أشار بها إلى توافر عدد متنوع ومتعدد من التكوينات والاتحادات المهنية والاجتماعية ذات الصلة بالمجتمع المدني - إلا أنه يرى أن هيمنة السلطة (الدولة) وكذلك سيادة روح من عدم التسامح تقلل من القول بوجود مجتمع مدني فاعل في مصر[22]، أو تعلقت بسوريا كما هي دراسة ريموند هنبوش والتي يحاول فيها الربط بين الاتجاهات الليبرالية الاقتصادية على مستوى سياسات الدولة وبروز بعض التكوينات المدنية وخاصة احتمال تزايد دور قطاع رجال الأعمال (السوق) والتي يرى لها مستقبلاً في طور احتمال تغير السلطة في سوريا والتي ما زالت كما يلاحظ قوية ومهيمنة على عناصر المجتمع المدني[23].

وهناك دراسة محمد مصلح عن فلسطين وقضية الحكم الذاتي تشير إلى وجود حالة من التكوينات المدنية والفاعلة خاصة في إطار مقاومة الاحتلال وتقديم الخدمات مع عدم خلوها من التداخلات الأسرية والواجهات والمحسوبيات السياسية للقوى السياسية الداخلية أو الإقليمية (السلطة الفلسطينية والأردنية تحديداً)[24].

وتبقى هناك دراسة عامة عن المنطقة العربية من باب التحولات الديمقراطية على أسس من الضرورات الاقتصادية (الخدمات / العمل / البطالة / الغذاء . . . إلخ) والتي ترى أن على دول المنطقة مواجهتها من خلال إتاحة التحول في النظام السياسي على أسس ديمقراطية بما في ذلك تكوين المجتمع المدني[25].

وفي موازاة تلك الدراسات هناك دراسة عن مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربية حيث تقدم مسحاً عاماً لأعداد وأنواع تلك المؤسسات كما يناقشها باقر النجار ضمن ندوة المجتمع المدني 1992[26]، وكذلك دراسة عن المجتمع المدني في الكويت ولكن من خلال مدخل قطاع المرأة وحقوقها والموقف منها وفي إطار ما أسمته الكاتبة الفضاءات المحمية Protected spaces (مثل المساجد والديوانيات) التي أتاحت مجالاً للفصل والتوازن مع الدولة[27].

ونحن في هذه الدراسة والتي نوظف فيها منهجاً استقرائياً مقارناً لا نقف عند حدود تلك الدراسات وإنما نحاول أن نتجاوزها إلى نقطة تبدو غير مطروقة من قبل وهي على غاية الأهمية كما نعتقد. تلك المسألة تتعلق بانتفاء وإقصاء فكرة «المجتمع المدني» وبالتالي عدم فاعليته ليس من باب قيود السلطة والقيود الثقافية والاجتماعية العامة، وإنما من باب ملاحظة الإشغالات الاجتماعية وقواها ومنظوماتها القيمية فيما هي تداخلات بين الريف

والمدينة العربية وباتجاه «تريّف المدينة» في البلاد العربية عموماً وفي دول الخليج والجزيرة خصوصاً. وحيث إن المدينة / الحاضرة وبموازاة التجربة الغربية التاريخية لتطور مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية وقواه، كانت هي الحاضنة وهي الإشغال الاجتماعي والبنية الثقافية للتكوينات الاجتماعية في إطارها والمسماة «المجتمع المدني»، فإن المدينة / الحاضرة العربية، وهي الحاضنة قياساً، ليست كمثيلتها الأوروبية وذلك لأن الإشغال الاجتماعي الريفي وثقافته هو الذي بدأ يستحوذ على الإشغال للمدينة العربية وحاضرتها وقواها وثقافتها وخاصة في الجزيرة العربية وبالتالي فإن تلك الإشغالات الاجتماعية بعينها وتضافرها مع المنظومة المرجعية الإسلامية ذات الصلة، تجعل من فكرة «المجتمع المدني» فكرة بدون معنى أو فاعلية حتى وإن وجدت. ومن هنا عدم الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البلاد العربية عموماً ودول الخليج والجزيرة خصوصاً. كذلك فإن الدراسة ومن تلك المنطلقات، ترى بتوظيف فكرة «المجتمع الأهلي» بدلاً من «المجتمع المدني» وخاصة أن فكرة الأهلي تتجاوز الانقسام المدينة ـ الريف وتحيزاتها وفي الوقت نفسه تدخل عناصر وقوى تقليدية وذات فاعلية والتي يستبعدها مفهوم «المجتمع المدني».

(4)

التحولات الكبيرة والعميقة في الإطار العلمي والتكنولوجي وتطبيقاتها الصناعية (الثورة الصناعية) وما رافقها من تحولات في البُنى الاقتصادية وقواها وعلاقاتها وكذلك آثارها الاجتماعية والثقافية حدثت بالأساس في أوروبا في فترة ما سمي بعصر النهضة وخاصة منذ نهاية القرن السادس عشر وتحديداً في القرنين السابع عشر والثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر[28]، وتركزت بداية وبشكل رئيسي في إطار تجمعات بشرية أطلق عليها «المدن». تلك «المدن» وخاصة في إطارها التجاري والاقتصادي وليس السياسي القديم[29] أخذت ترتبط بنشوء وصعود قوى وفي مقدمتها الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) وما ارتبط بها لاحقاً من شرائح للطبقة الوسطى وبموازاة الطبقة العاملة وكذلك أخذت ترتبط بمضامين ومنظوات وقيم فكرية وثقافية وتنظيمية أسست لعلاقات في ما بين قواها وبين الآخرين بما في ذلك الإشغالات الاجتماعية الأخرى (الريف) وكذلك تجاه السلطة (الدولة) والتي أصبحت تمثل في نهاية المطاف الطبقة البرجوازية ومصالحها. تلك «المدن» أخذت بالتعاظم والتوسع على نحو كبير منذ القرن السادس عشر وإلى حد ما في القرن السابع عشر، ولكن بدرجة أكبر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث تضاعفت بذاتها أو تكونت مراكز جديدة والتي ارتبطت بتحولات الثورة الصناعية والانفجار السكاني في تلك الفترة[30].

تلك «المدن» وإشغالاتها وقواها وثقافتها أخذت في البداية تقطع قطعاً واضحاً مع منظومات وقيم فكرية واجتماعية لقوى وعلاقات إشغالات اجتماعية «تجمعات بشرية» أخرى يقال لها الريف (القرى).

ذلك التحول في إطار الثورة الصناعية وباتجاه العلاقة بين المدينة ـ الريف وقواها ولحساب الأولى يلحظه آر. جي. هولتون R. J. Holton عندما يقول «إن النظرة غير الغامضة للمدن وللبرجوازية الغربية كمراكز للتقدم الاقتصادي وكذلك لكل من الفضيلة السياسية والانعتاق الاجتماعي من الاستبداد هي في الأغلب نتاج للتحولات الرأسمالية الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر. إن مد هذا النموذج المثالي «الحضري» مرتبط على نحو جلي ببروز معنى «للحياة الاجتماعية باعتبارها ذات اكتفاء ذاتي وقوة مهيمنة في تشكيل المجتمع البشري»، ومع ذلك فهو يشدد على أن مد تلك الرؤية إنما يعتمد بالأحرى على «الأثر القوي لمجموعة من المتغيرات التنظيمية والتكنولوجية والتي مع أوائل القرن التاسع عشر قد أفصحت بجلاء عن القدرة الإنتاجية المثيرة للإنسانية في استغلال البيئة الطبيعية من أجل تحقيق غايات اجتماعية. لقد أصبح من العادة أن يُشار إلى ذلك التأثير المركز لتلك المتغيرات على أنها «الثورة الصناعية». . . «إن أكثر التلازمات إثارة لتلك الزيادات في الفترة الإنتاجية البشرية كان تطور معنى «المجتمع» والحقل الاجتماعي للعمل والبراعة الإنسانية على نحو متميز عن تلك (الحقول) ذات الصلة بالطبيعة. وفي الوقت نفسه فإن الموقع الحضري الأساسي والصناعي للديناميكية الاقتصادية بعد 1750م قدم خدمة التأكيد على الصلة بين «المجتمع» و«المدينة»، بينما «الريف» وسكانه كانت مساواتهما بحقل أو جمال «الطبيعة. . . »[31] ذلك القطع بين «المدينة» وقواها وتشكيلاتها الاجتماعية والثقافية مع «الريف»، وإن استمر من الناحية الشكلية لربما حتى وقتنا الحاضر، فإنه (أي القطع) تحول إلى الاستحواذ بمعنى تعميم المنظومة القيمية والثقافية والتشكيلات الاجتماعية «للمدينة» على «الريف» وعلى نحو تدريجي بما يعني «تمدين الريف». ومن هنا أخذت الدينامية الصناعية الحضرية تتجاوز وتحد من الصناعات الريفية التقليدية في فترة القرن الثامن عشر وما بعدها وإلى درجة أنها أخذت تفككها وتحويل طبقة الملاك الزراعيين إلى طبقة برجوازية (برجزة). في ذلك يلاحظ، Holton قائلاً بأن «التوسع الزراعي والصناعات الريفية في أوائل أوروبا الحديثة تم الحد منها أو تجاوزها على المستوى الكلي من قبل الدينامية الصناعية ـ الحضرية في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر» مضيفاً أنه وقبل هذا التاريخ ورغم وجود عدد من المدن الحيوية «فإنه لم يكن قبل منتصف القرن الثامن عشر حيث بدأ الثقل النسبي للقطاع الصناعي ـ الحضري كافياً

لأن يحدث تفكيكاً صناعياً de - industrialization وبرجزة (تكون برجوازي) Bourgeoisifi-cation لملاك الأراضي الزراعية»[32].

إن لنمو «المدن» وعمليات وسيرورات التحضر المتزايدة في أوروبا منذ القرن السادس عشر فصاعداً دوراً مهماً في عملية إعادة صياغة العلاقة بين «المدينة» والريف وباتجاه متزايد نحو استحواذ الأولى على الأخير. من ذلك فإن Charles Tilly وهو يرصد دور «المدن» بمسألة النظام العام والمسألة الغذائية، يلحظ أن «مسيرة التحضر في أوروبا. . . استلزمت إخضاع قطاع مهم من الريف لاحتياجات المدينة وكذلك التوسع في منظومة مكثفة من المواصلات»[33]. ورغم تسارع وتيرة التحضر في أوروبا في الفترة منذ القرن السادس عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن نمو المدن وخاصة الكبيرة في القرن السابع عشر شهد تباطؤاً مرده جزئياً «التوسع في النشاط الصناعي بعيداً عن المدن الكبيرة وباتجاه الريف والقرى أو المدن الصغيرة المجاورة»[34].

سيرورة التحضر تلك في أوروبا سواء أخذت شكل تزايد حجم المدن الصناعية نفسها أو أخذت شكل نمو مدن جديدة ومراكز حضرية جديدة في مختلف المناطق بما في ذلك في المناطق الريفية، نشأ عنها مزيد من احتواء «المدن» لـ «الريف» واختراقه وبآليات البرجوازية الرأسمالية (التصنيع). لذلك يلاحظ في نهاية القرن الثامن عشر، أن ثلث سكان الريف في فرنسا بدأوا يتكسبون معيشتهم من خلال التصنيع والخدمات والنشاطات غير الزراعية، حيث انتشرت صناعات من المعادن والفخار ودبغ الجلود والسلال. . . إلخ والتي ساهمت في الأزمات الاجتماعية للريف بما في ذلك تكوين البرولتاريا الزراعية[35].

إذاً التمايز بين «المدينة» و«الريف» والذي يبدو أكثر وضوحاً في المراحل الأولى من التحولات وباتجاهات الرأسمالية والثقافات الجديدة وقواها الموازية، لا يستمر، ولذلك فإن القطع مع الريف إنما هو في إطار انتقالي غالباً ما ينتهي مع تعمق التحولات الرأسمالية وقواها الموازية في إطار «المدن» ومن ثم تمددها وتوسعها وانتشارها باتجاه الريف وبالتالي الاستحواذ عليه. من هنا تؤكد النظرية الاجتماعية سواء في الإطار الماركسي أو الفيبري Marxist or Weberian أن «. . . التمايز الريفي / المدني ينتهي تدريجياً حالما المراحل أو الحقب التاريخية ذات الصلة بالمسألة، هي الأخرى تصل إلى نهاياتها». ولذلك فإن التمايزات الريفية / المدينة عند بكفانس Pickvance لا يعود لها وجود حالما تكون الرأسمالية قد ظهرت للعيان. وفي الوقت نفسه، فإن تلك التمايزات عند ساندرز Sanders

نُظر لها بأنها حاسمة فقط في المراحل الأولية من التطور الرأسمالي، ولكنها ليست كذلك فيما بعد»[36] ورغم اعتراضات هولتون Holton على النظرية الاجتماعية الليبرالية والماركسية في إعطاء دور قوي وحاسم لـ «المدينة» في التحول والحضارة والتقدم الاجتماعي، إلا أنه وفي ضوء عدم التوصل إلى نظرية شاملة عن «المدينة» باعتبارها متغيراً سببياً صحيحاً على المستوى العالمي، فإنه يقر بأن فكرة «المدينة» تبقى ملائمة لتحليل حالة وضع تاريخي محدد للانتقال الأوروبي إلى الرأسمالية[37]. عليه فإن «المدينة» في أوروبا الغربية قد أخذت تمدد ذاتها في إطار تشكيلاتها وثقافتها باتجاه الريف على نحو متزايد وذلك بإلغاء أو إزاحة تلك التمايزات الأساسية وباتجاه «تمدين ـ الريف». ذلك ما يلحظه ماركس في كتابه التشكيلات ما قبل الرأسمالية، عندما يقول إن التاريخ الحديث، وهو يتحدث عن أوروبا وتجربتها وتاريخها [«. . هو مدْينة الريف أو حضرنة الريف وليس كما عند الأقدمين، هو تريّف ـ المدينة»][38]. في الاتجاه ذاته، يشاطر دوركهايم Durkheim نظرة ماركس إلى المجتمع بأنه «. . . على نحو متزايد يزيل أو يطمس الفوارق بين المدينة والريف عن طريق الحضرنة (التمدن) المتوالية أو المتصاعدة للمجتمع ذاته»[39].

المدن الأوروبية احتضنت تلك القوى الصاعدة وثقافتها ومنها الاتحادات المهنية والنقابية والتي أخذت لاحقاً تعمم على بقية المناطق الأخرى في تلك البلدان. لذلك فإنه وفي إطار تشكل الاتحادات النقابية في بريطانيا والتي تعود الى العام 1720م، فإن أول نقابة تشكلت كانت من قبل عمال الخياطة، ظهرت أولاً في لندن. كذلك فإن الاتحادات النقابية الصناعية بدأت أولاً في المجتمع اللندني (لندن) ثم ما لبثت أن انتشرت إلى بقية أنحاء بريطانيا وخاصة باتجاه المناطق الصناعية الأخرى ومنها المنطقة الشمالية الغربية (لانكاشير) ووصلت إلى المناطق الريفية وقراها مثل قرية توليدل والتي احتضنت أفكاراً ومناصرين للنقابات العمالية منذ الثلث الأول للقرن التاسع عشر. تلك الاتحادات النقابية أخذت في نهاية القرن التاسع عشر تتغلغل حتى في مجالس المقاطعات البريطانية حيث أصبح لها دوراً وثقلاً سياسياً متزايداً[40].

من هنا فإنه ومع صعود البرجوازية وخاصة مع الثورة الفرنسية، فإنها وبرنامجها السياسي يرتبطان بدرجة عملية بـ «المدينة» وقواها وطبقاتها الاجتماعية الحضرية وليس بالطبقات الاجتماعية لملاكي الأراضي الزراعية[41]. على هذا الأساس فإن «المميزات والصفات الأخلاقية السياسية والتي ترافقت وفكرة المواطنة، مثل القدرة على حكومة ذاتية وحق الناس الحر في المشاركة السياسية، أصبحت جزءاً من تقليد ثقافي ترافق

و«المدينة» باعتبارها حيِّزاً فضائياً اجتماعياً محدداً وبقيم إيجابية»[42].

من هنا، فإنه وكما يلاحظ ماركس في البيان الشيوعي، استطاعت «المدينة» وقواها وبالذات البرجوازية، ومنذ الثورة الفرنسية فصاعداً، أن تخضع الريف لحكمها وسيطرتها[43] وبالتالي لثقافتها وتكويناتها الاجتماعية.

هكذا إذاً فإن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة «المدن» وفي إطار التجربة الرأسمالية الغربية خلال تلك الفترة، وفي إطار التحولات الصناعية والرأسمالية، تشكل قوى ومؤسسات وجمعيات وأحزاباً وتنظيمات ذات مضامين ومنظومات ثقافية وقيمية ذات صلة بإدارة العلاقات لتلك الجماعات والمنتمين لها ولتربط بينها وبين مؤسسات الدولة واتجاهاتها المستقبلية على محاور التنمية (التطور) السياسي، وباتجاه توسيع المشاركة السياسية وفكرة تداول السلطة وفي إطار من التعددية والديمقراطية وعلى طريق تقييد سلطة الدولة. تلك «المدن» قواها ومؤسساتها وثقافتها بما هي تُشكِّل لبنية ما يدعى بـ «المجتمع المدني» أخذت تؤثر بشكل واضح على الدولة وثقافتها واقتصادها لدرجة أنها ومع مرور الزمن أخذت تعمم تلك المنظومة من المؤسسات والتنظيمات والقوى والثقافة حتى على تلك الإشغالات الاجتماعية «الريف» لدرجة أن الأخير أصبح امتداداً «للمدن» وتشكيلاتها وقواها أكثر من كونه جزراً منفصلة أو متمايزة. عليه فإن المجتمعات الغربية والتي مرت بتلك التحولات قد شهدت، ومن الداخل، ولادة المجتمع المدني، (في المدن أساساً) وتطوره وآثاره على مستوى مسار تكون الدولة باتجاهاتها الحديثة بما في ذلك تعميمه على كافة أنحاء البلاد سواء تعلق ذلك بـ «المدن» أو «الريف» مع بعض الاختلافات النسبية. لذلك فإن فكرة «المجتمع المدني» ومؤسساته ومنظوماته وثقافته وروابطها قد أخذ يُعاد تصديرها إلى بقية التجمعات للإزاحة الكبيرة والجذرية للمنظومة القيمية والاجتماعية والثقافية وبنية العلاقات القديمة وقواها.

(5)

سيرورة التحضر (التمدن) في البلاد العربية خلال العقود الأربعة الماضية الأخيرة تشير إلى أعداد متزايدة في عدد السكان الذين يقطنون الإشغالات الاجتماعية المسماة «المدن» العربية. وباستثناء عدد محدود من البلاد العربية (الكويت والبحرين وقطر وهي على أية حال تشكل بذاتها ما يمكن أن يرقى لأن يوصف دولة ـ مدينة، وكذلك جيبوتي) فإن الإحصاءات تشير إلى أن نسبة سكان الحضر (المدن) إلى مجموع السكان قد قفزت من حدود 43٪ (الأردن والعراق 43٪) فما تحت (لبنان 40٪، مصر 38٪ سوريا 37٪، تونس

36٪، الجزائر والسعودية 30٪، المغرب 29٪، ليبيا 23٪، الصومال 17٪، السودان وجزر القمر 10٪، اليمن 9٪، وعُمان 4٪) في العام 1960 إلى حدود 50٪ وحتى 80٪ في معظم البلاد العربية في العام 1993 (باستثناء السودان 24٪، وجزر القمر 30٪، الصومال 25٪ وعُمان 12٪ واليمن 32٪)، وباستثناء السودان والصومال واليمن (27٪، 28٪، 38٪ على التوالي) وإلى حد ما مصر والمغرب وسوريا (46٪، 51٪، 55٪ على التوالي) فإن بقية الأقطار العربية متوقع لها أن تصل نسبة التحضر فيها في العام 2000 إلى ما بين 60٪ و90٪ (انظر جدول رقم 1 ـ الملحق). وبشكل عام فإن نسبة التحضر في جميع البلاد العربية كوحدة واحدة قد قفزت من 30٪ العام 1960 إلى 49٪ العام 1993 ويتوقع لها أن تكون في حدود 54٪ العام 2000 (انظر جدول رقم 1 ـ الملحق).

ويلاحظ أن معظم القفزات الكبيرة في تزايد التحضر في البلاد العربية يتركز بدرجة كبيرة في البلاد العربية النفطية سواء بمشرق الوطن العربي أم بمغربه (انظر الجدول رقم 1 ـ الملحق). تلك الزيادات في نسبة التحضر (قاطنو وساكنو المدن إلى مجموع السكان) لا تعني زيادات في سكان المدن بذاتها حيث إن المراكز المدنية والحضرية بذاتها تتميز بتزايد طبيعي بطيء وقد لا يتجاوز 50٪ من نسبة التزايد الكلية فيها[44]. ومن هنا فإن التزايد الواضح والكبير في المدن والتمدن في المنطقة إنما يعود إلى تدفق أعداد كبيرة من الريف إلى المدن وهو ما يمكن ملاحظته أيضاً من خلال توزيع قوة العمل في البلاد العربية على النشاط الاقتصادي والتي أخذت تتضاءل في مجال الزراعة (الريف) وتزداد في مجال الصناعة وتلك الأخيرة تتواجد غالباً في المدن العربية وذلك ما بين العامين 1960 ـ 1990 (انظر جدول رقم 3 ـ الملحق).

وإذا كانت نسبة التحضر في الوطن العربي مرتفعة قياساً إلى العالم باستثناء العالم الصناعي، فإن عدداً من «المدن» العربية الرئيسية قد استحوذت على نصيب أكبر من نسبة التحضر والتمدن، حيث شكلت المدن التي يتجاوز عدد سكانها 000 750 حوالي 40٪ من نسبة سكان الحضر في العام 1990 (انظر جدول رقم 2 ـ الملحق).

وحيث الأمر كذلك فإننا إذا نظرنا إلى تكون «المدن» العربية (على فرض وجودها) نجد أن لدينا بعض التكوين «العمراني» في مراكز بعينها مثل بغداد، دمشق، بيروت، القاهرة، تونس، الجزائر، الرياض، الخرطوم، الدار البيضاء، طرابلس وما في حجمها، ولكنها ورغم قدم بعضها إلا أنها لا تشكل «مدناً» بالمفهوم الحديث قياساً على التجربة القادمة من التكوينات العمرانية (المدن) الغربية تحديداً. ذلك أن «مدننا» العربية هي مراكز لتجمعات بشرية ذات امتدادات وتشكلات اجتماعية غير منفكة مع التشكيلات الاجتماعية ومنظوماتها القيمية السابقة[45].

(6)

قياساً على ذلك فإننا إذا أخذنا الرياض بداية، فإننا نجد أنها وبمقاييس السكان قد قفزت من بضعة آلاف لا تتجاوز العشرة في نهاية القرن التاسع عشر إلى 19 ألف نسمة في العام 1919 إلى 160000 في العام 1960[46] والذي وصل إلى أكثر من 2.5 مليون في العام 1995 (انظر الجدول رقم 2 ـ الملحق) ولربما يصل أو يتجاوز 3 ملايين في العام 1997. تلك الزيادات وباستثناء العمالة القادمة من خارج الدولة سواء من البلاد العربية أم البلاد غير العربية، تتمثل بدرجة كبيرة بالهجرة الريفية سواء من القرى والأرياف المجاورة أم من المناطق والقرى والأرياف البعيدة حيث استحوذت الرياض على ما لا يقل عن 25٪ من مجموع المهاجرين المحليين بين مدن السعودية[47].

لذلك فإننا عندما نتفحص الخلفية الاجتماعية لسكانها نجد أنها عبارة عن خليط من أصول ريفية وقروية أو صحراوية (بادية / قبائل) في أغلبها مع تواجد نسبة من الجاليات الاجتماعية غير العربية أو المحلية التي عادة ما تكون مفصولة عن تلك التجمعات وخاصة في إطار سكنها وطريقة معاشها وعلاقاتها بما في ذلك تجاه السلطة (رغم بعض العوامل المشتركة كقيم الوحدة الإسلامية لبعض الجاليات الإسلامية). لذلك فرغم أن مساحة الرياض تقدر بمساحة 50كم × 40كم تقريباً ويقطنها أكثر من 2.5 مليون نسمة فإنها تخفي في ثناياها حقيقة أن تلك الكثافة السكانية وبما يطلق عليها (التمدن / التحضر) تضم مجموعات بشرية منوعة ومتعددة وذات توجهات وقيم ومنظومات وعلاقات اجتماعية ذات امتدادات غير «حضرية / مدنية» حتى وإن عاشت في «المدينة»، من هنا فإنك تجد، رغم بعض التداخلات، مجموعات بشرية من خلفية اجتماعية محددة تسكن أحياء أو مناطق بعينها لدرجة تسميتها بأسماء ذات صلة بالمناطق أو المنابع التي قدم منها أولئك المهاجرون[48].

في السياق نفسه، فإننا إذا انتقلنا شرقاً (المنطقة الشرقية) فلعل «المدن» الأكثر وضوحاً هي (الخبر / الدمام) وهذه «مدن» تكونت حديثاً مع بداية الإنتاج النفطي (منهذ نهاية الثلاثينات فصاعداً) ولكنها في حقيقتها وطبيعتها ذات امتدادات اجتماعية متباينة سواء من داخل المنطقة أو خارجها وبسمات ريفية وقبلية غالبة عليها، حيث أسس التعاون والترابط تعود إلى مرجعية ذات أصول تقليدية أكثر منها حديثة. وإذا ما ذهبنا إلى الحجاز والذي يبدو أكثر «الجزيرة العربية» تحضراً من الناحية التاريخية، فإننا إذا ما دققنا الأمر لوجدنا أن جدة ومكة ولربما المدينة وحتى الطايف ـ وهي «المراكز العمرانية» في الحجاز ـ تتكون من خليط من الاستيطان الداخلي (البادية والقبائل والأرياف من المناطق المجاورة وبدرجة كبيرة من المنطقة نفسها ومن منطقة الجنوب) والاستيطان الخارجي (خارج السعودية وبالذات من بلاد إسلامية

وخاصة أفريقية وشرق آسيوية وكذلك من وسط آسيا ومنطقة القوقاز) ولكنها مفصحة عن نفسها على شكل تجمعات وتكوينات اجتماعية بامتداداتها الأولية ومتواجدة في أحياء ونواح بعينها داخل وفي أطراف تلك المدن وعلى نحو يبدو فيه التمايز اجتماعياً واضحاً أكثر من التداخل. وتبقى التشكيلات العمرانية الأخرى في المناطق الأخرى من السعودية وإن احتضنت أعداداً من السكان تربو على ما بين خمسين ومئة ألف فأكثر (منطقة القصيم، منطقة الجنوب [الباحة وعسير ونجران وجيزان]) وكذلك منطقة الحدود الشمالية والجوف وتبوك وحائل في طابعها العام «ريفية» مضافاً إليها إضافات عمرانية (اجتماعية) استيطانية حديثة العهد بالبادية والمجتمعات الصحراوية.

عليه فإن حالة تشكل وطبيعة وقوى التكوينات الاجتماعية لبنية «المدن» في الحالة السعودية لا ترقى إلى أن تسمى «مدن» بالمفهوم المحدد والتاريخي المرتبط باحتضان وتطوير ما يدعى بـ«المجتمع المدني» وقواه وعلاقاته. وعلى هذا الأساس فرغم وجود تكوينات مثل «الجمعيات الخيرية» وبعض التنظيمات المهنية المحدودة (مثل الجمعيات العلمية في الجامعات) وكذلك بعض غرف التجارة والصناعة لرجال الأعمال، فإن تلك تتماهى والدولة بدرجة كبيرة وصريحة تلغي معها أية فكرة لاستقلالها وإمكانية أن تعمل على أن تؤدي وظائف ما يسمى بـ«المجتمع المدني». وبشكل عام فإنه ورغم أن الدولة لا تسمح أصلاً بتشكل «مؤسسات» وتنظيمات مهنية أو نقابية (خلافاً لما ذكرناه أعلاه)، إلا أن غياب تلك المؤسسات أو عدم فاعليتها ذات الصلة بما يدعى بـ«المجتمع المدني» ترتبط إلى حد كبير ببنية تلك التجمعات البشرية والإشغالات الاجتماعية المسماة على نحو ظاهري بـ«المدن».

ويبدو أن حالة «المدن» الخليجية الأخرى(الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) رغم ارتفاع معدلات التحضر فيها والتي تتراوح ما بين 83٪ و97٪ وكذلك في عُمان والتي على أية حال تبدو فيها سيرورة التمدن منخفضة والتي لا تصل حتى 20٪ مع العام 2000 (انظر جدول رقم 1 ـ الملحق) لا تخرج عن بنية الإشغالات الاجتماعية «للمدن» في الحالة السعودية وهي بنية وإن تخللتها بعض القوى ذات التوجه العصري والحداثي ذي النزعة المادية والعقلية وكذلك وجود بعض المؤسسات والتجمعات والتنظيمات المدعوة بـ«المجتمع المدني» كالتجمعات والمنتديات في بعض دول الخليج وخاصة في الكويت والبحرين والإمارات مع ملاحظة أن الأحزاب السياسية محظورة في جميع تلك البلدان بما في ذلك طبعاً السعودية، تبدو ذات تمايزات اجتماعية وتشكيلات اجتماعية ذات نزعة ريفية غالبة أو قبلية أو مذهبية وباتجاهات متزايدة لبروز عصبياتها وفاعليتها حتى في المجالات السياسية (الحالة الكويتية مثلاً في الانتخابات الأخيرة 1996).

حالة «المدينة» الخليجية في بيئتها الثقافية الاجتماعية يلحظها باقر النجار على نحو دقيق ومفصَّل لأنماطها الفرعية باعتبارها «منقطعة الوصل عن بعضها البعض، متباينةً طبقياً من حيث ساكنيها كما هي متباينة في أنماط حياتها ومصفوفة علاقاتها الاجتماعية . . . إن المدينة الخليجية رغم انتمائها فيزيقياً وفي أنماط استهلاكها إلى مرحلة ما بعد الحداثة، إلا أن الفواصل العرقية والإثنية والمذهبية بين سكانها ما زالت فاعلة رغم حداثية أو ما بعد حداثية بعضهم، فسمات العولمة والحداثة، أقرب إلى أن تتمثل في جوانبها المادية وفي ارتباطاتها الخارجية وكذا في تنوع سكانها. إلا أن نسقها القيمي والثقافي التقليدي ما زال محدداً لسلوك أناسها ونسيج علاقاتهم الاجتماعية . . . إن الشواهد الأمبريقية تشير إلى نمو غير عادي منذ السبعينات للعصبيات القبلية وربما المذهبية للجماعات القاطنة لهذه المدن. كما أنها ـ أي عمليات التوطين ـ قد ساهمت من ناحية أخرى في إضفاء طابع المحافظة على نمط الحياة في هذه الأحياء، وأبرزت الجماعة البدوية، كقوة اجتماعية وسياسية ذات تأثير متزايد على متخذي القرار، وقدرة على نسج تحالفات سياسية في أوقات الأزمات أو أوقات الانتخابات البرلمانية كما هو في الكويت، مضيفاً أنه ورغم بعض الاستثناءات للمجاورات القديمة (المدن القديمة) وقدرتها على الصهر الاجتماعي والثقافي باتجاه التجانس رغم الاختلافات الإثنية والطبقية لساكنيها فإن المدن الخليجية المعاصرة عجزت عن عملية الصهر والمجانسة الثقافية لمكوناتها الاجتماعية . . . «بل إنها وبفعل معطيات أخرى كبيرة، قد ضخمت من عملية العزل الاجتماعي لساكنيها على أسس قبلية وأخرى طبقية، كما أنها ومنذ السبعينات قد شهدت عودة محمومة للنزعات القبلية والمذهبية[49].

وحيث إن بنية «المدينة» و«المدن» في الخليج العربي هي بنية غير منفكة مع الإشغالات الاجتماعية الريفية والقبلية والمذهبية، فإنه يلاحظ انتشار مذهل لنشاطات موازية مثل الجلسات والمجالس والشلة والديوانيات بتقاطعاتها مع تلك المجموعات العائلية أو الأسرية أو العشائرية والقبلية أو المناطقية في معظم دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة في السعودية والكويت وبدرجات متفاوتة في بقية تلك البلدان. وحيث الأمر كذلك، وفي إطار منع عدد من تلك الدول لقيام ونشاط ما يسمى بـ «المجتمع المدني» فإنه يلاحظ أن التكوينات الاجتماعية تلك في المدن ـ وإن كانت غير مسيسة بالأساس وعلى نحو عام ـ وفي حالات محددة هي الأكثر تأثيراً في المجال السياسي وتجاه التعامل مع وباتجاه الدولة / السلطة، وذلك واضح في مسائل المواجهات (البحرين والمسألة الطائفية منذ العام 1994)[50] وحتى الآن ورغم

الارتباط بمطالب الديمقراطية والتعددية كمبرر وكذلك في الانتخابات في الحالة الكويتية 1996[51] ورغم ما يقال عن الاحتشاد السياسي للقوى المدنية في الكويت[52].

في هذا السياق ليس من المستغرب أن يستخدم مصطلح ومفهوم الفضاءات العامة المحمية Protected Spaces (الديوانيات والمساجد كأمثلة عليها) لمناقشة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الكويت وخاصة في إطار المرأة وحقوقها والمواقف منها[53]، وذلك في محاولة للالتفاف حول هشاشية وعدم فاعلية مؤسسات ما يسمى بـ «المجتمع المدني» نفسه.

ومع ذلك فإنه ومع تنبه بعض الدول للدور الذي تلعبه تلك الفضاءات (الديوانيات والمساجد) فقد أخذت تحد منها بطريقة متزايدة وذلك مع تزايد الاختراق لتلك الديوانيات و/ أو التحكم والسيطرة في المساجد وتفاعلاتها ونشاطاتها من قبل الدولة / السلطة مباشرة وعلى نحو شبه كامل وخاصة في السعودية وبدرجة تالية في الكويت. وباستثناء الحالة الكويتية، فإن ما تم من تحولات على طريقة الإصلاحات السياسية والمشاركة السياسية على محدوديتها في السعودية وعُمان والبحرين والإمارات لم يكن نتيجة ضغوط لقوى ما يسمى بـ «المجتمع المدني» في تلك البلدان وإنما أتى من فوق (السلطة) بدرجة كبيرة وخاصة في الحالتين السعودية والعُمانية. أما في البحرين فإن توسعة مجلس الشورى وإن كان استجابة لضغوط اجتماعية فإن تلك الضغوط لم تكن من القوى الموصوفة بقوى المجتمع المدني وإنما من قبل القوى التقليدية بامتداداتها الريفية والمذهبية والتي عادة لا تصنف ضمن العناصر ذات الصلة بما يسمى بالمجتمع المدني.

الحالة اليمنية ـ رغم اختلاف تجربتها وتحولاتها الديمقراطية والتي لا تبدو على أية حال ذات صلة بمسألة «المجتمع المدني» ورغم تشكل ووجود تكوينات وتنظيمات ذات صلة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» من جمعيات مهنية وثقافية وحتى قوى سياسية وحزبية والتي تزايدت مع الحالة الوحدوية ما بعد 1990 ـ لا تختلف كثيراً في بنية «مدنها» وقواها وثقافتها عن «المدن» الخليجية بالشكل العام من حيث ارتباطها بالريف والتكوين القبلي أو المذهبي وإن اختلفت من حيث مظاهر الحداثة الاستهلاكية والنمط العمراني وبنية العمالة الخارجية كما هي في الخليج ودولها. ومع أن «التمدن» والتحضر في اليمن ما زال منخفضاً مقارناً بأغلب الدول العربية الأخرى حيث يتراوح بين 32 إلى 38٪ بين العام 1993 وتوقعات العام 2000 (انظر جدول رقم 1 ـ الملحق)، فإنه، وفي إطار تلك النسب للتمدن في اليمن فإن سكان المدن الرئيسية وخاصة صنعاء وتعز والحديدة والبيضاء وعدن يغلب عليها الطابع الريفي والقبلي والذي قد يتجاوز 65٪ من أصل سكان المدن الأصليين. ويبقى على أية

حال أن أكثر من 60٪ من سكان اليمن الإجمالي هو قاطنو الأرياف والقرى (بمعنى أن المجتمع اليمني ما زال ريفياً أو قبليا على الجملة).

لذلك كله ورغم وجود حياة حزبية في «المدن» اليمنية وكذلك بعض النشاط المحدود لمجموعات وتنظيمات ذات صلة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» فإن القبلية والقبائل في اليمن والمتقاطعة مع الدولة / السلطة ما زالت تشكل أحد أبرز المؤسسات التقليدية الأكثر فاعلية في اليمن ـ بالمقارنة مع تنظيمات ما يسمى بالمجتمع المدني والتي تعيش في أحسن أحوالها أزمات مستمرة مثل حال نقابة الصحفيين المأزومة وغير المؤثرة والمتداخلة مع القوى الحزبية وانقساماتها[54] ـ على كافة المستويات السياسية وكذلك الاجتماعية سواء على مستوى الدولة والممارسة السياسية والحزبية أم على المستويات الشعبية والأهلية والاجتماعية وخاصة في إطار المنازعات الفردية والقبلية ذات الصلة. ومن هنا فإن الريف بقواه وثقافته القبلية والمناطقية ولربما المذهبية يتداخل وتلك الإشغالات المسماة «مدن» وقواها وثقافتها. وعلى هذا الأساس فإن التحول الديمقراطي في اليمن لم يكن نتيجة لديناميكية وفاعلية لقوى «المجتمع المدني» وإنما أتى من توجه للسلطة في اليمن وتماشياً مع ظروف واتجاهات الوحدة اليمنية. ومن هنا فإن التحول الديمقراطي في اليمن هو الذي ساعد على تنامي بعض تنظيمات ما يسمى بـ «المجتمع المدني» وخاصة بعد 1990 وليس العكس. لذلك يلاحظ أنه وفي أثناء أزمة الوحدة 1993 ـ 1994 فإن القوى ذات الصلة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» من تنظيمات وأحزاب والتي قامت بصياغة وثيقة العهد والاتفاق لحل الأزمة لم تستطع أن تؤثر على مجريات الأمور واتجاهاتها لاحقاً فيما التوجهات القبلية والمناطقية والدينية (المذهبية) كانت حاضرة فاعلة.

(7)

إذا كانت تلك حقيقة وواقع المدينة العربية وبشكل خاص في الجزيرة العربية من حيث كونها إشغالات اجتماعية متريّفة (تريّف المدينة العربية) بما ينفي عنها صفة وإشغالات «المدينة» والمدن بالمعنى والجذور المرتبطة بمسألة «المجتمع المدني» كما ارتبطت وتطورت في التجربة الغربية منذ القرن السابع عشر وحتى أوائل القرن العشرين، فإن هناك نقاطاً ذات صلة بتلك الحقيقة (تريّف ـ المدينة العربية) والتي تحتاج إلى بعض الإشارة والمعالجة والملاحظة.

أولى النقاط تدور حول مسألة أن التداخل الواضح بين المراكز العمرانية (المسماة مدن) وبين الأطراف والإشغالات العمرانية (المسماة الريف) واستمرارية ذلك التواصل وتلك

المداخلة بما يحول المراكز العمرانية العربية (المدن) إلى حركية دائرية من الاستمرارية في بنية علاقاتها الاجتماعية ذات الأصول والامتدادات الطرفية (الإشغالات الاجتماعية الريفية)، تعود إلى ليس فقط استمرارية العلاقة بين المركز (المدن) والأطراف (الريف) من حيث الجذب الاجتماعي المتواصل تجاه المركز ودائماً تجاه المركز وليس العكس إلا في فترات انقطاع كبرى كما أشار إلى ذلك ابن خلدون في تحولات المركز في فترات خراب الدولة وانقراضها[55]، وكذلك كما هي الحالة الموريتانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين حيث الهجرة من المدينة إلى الريف واحتضان الأخيرة للثقافة والعلم[56] حيث إن الاستمرار المتواصل للشكل الاجتماعي المستحدث دائماً في المراكز العمرانية (المدن) يقع تحت هيمنة الامتدادات الاجتماعية للعمران الطرفي (الريف وما في حكمها) وبنيته الثقافية ـ كما هي حال المدن العربية حالياً كما لاحظنا سابقاً في دول الجزيرة العربية ـ وبالتالي يولد ضعفاً أو هشاشة أو انعدام قيام ما يسمى بـ «المجتمع المدني» أصلاً ـ وإنما تعود أيضاً إلى فكرة جوهرية أخرى وهي أنه ليس فقط لا توجد «مدن عربية» على هذا النحو وإنما لأنه لكي توجد وقياساً على «المجتمع المدني» في أصوله وجذوره التاريخية الأوروبية الغربية، فلا بد من وقوع ما يمكن أن نسميه الإزاحة الكاملة لمنظومة القيم والعادات والتقاليد والأخلاقيات والمعتقدات (الدينية والمذهبية . . . إلخ) المنظمة والمسؤولة عن إدارة وضبط العلاقات الاجتماعية في امتداداتها الطرفية والقطع معها قطعاً واضحاً في بداية الأمر من قبل التشكلات الاجتماعية في المراكز العمرانية (المسماة مدن عربية) ثم استحواذ الأخيرة في فترة لاحقة على تلك الإشغالات الاجتماعية الطرفية (الريف) وثقافتها ومنظوماتها من خلال نشر ثقافة وقوى وعلاقات «المدن» (على فرض وجودها) وهو ما يعني «مدينة الريف».

ورغم أن هناك تحولات ترافقت وسيرورة قوى التحديث وبالذات تقلص مستويات الأمّية في معظم البلاد العربية والتي مع بعض الاستثناءات القليلة تتراوح بين 40٪ و80٪ [57] (انظر جدول رقم 4 ـ الملحق)، إلا أن تلك الأرقام تخفي في ثناياها كما هي أرقام التمدن والتحضر، استمرار الذهنيات والثقافات والامتدادات غير المدنية حيث إن تلك الأرقام تشير فقط إلى القدرة على القراءة والكتابة وهذه الأخيرة لا تدل في أغلب الأحيان على تغير في نمط التفكير أو في الترابط الاجتماعي وأسسه وباتجاهات جديدة ومغايرة لتلك التقليدية.

وحيث الأمر كذلك فإننا نعتقد أن الإزاحة الجذرية الكاملة أو شبه الكاملة لتلك المنظومة القيمية والعقيدية بكل أبعادها وتجلياتها الحاكمة على مستوى علاقات الإشغالات

الاجتماعية سواء بـ «الريف» أو «المدينة» خاصة وأن الأخيرة متداخلة مع الأول وليست منفصلة عنه، تبدو مسألة يصعب تحققها إن لم تكن مستحيلة بالفعل. تلك الاستحالة والصعوبة ترتبط وتتصل بحقيقة أن مكونات ومعايير ومنظومات القيم التي تسود العلاقات الاجتماعية للتشكلات والإشغالات الاجتماعية سواء في «المدينة» أو «الريف» تبدو إلى حد كبير متشابهة وغير قابلة للفكاك خاصة وأن «المدن» العربية هي في واقعها الحالي «مدن متريّفة».

إن أواصر الرحم والتواصل على أسس القرابة والأخوة والصداقة والارتباطات الدينية (العقيدة) ـ رغم ما عانته من بعض التهميش نتيجة لقوى التحديث والحداثة المرتبطة بتطورات التنمية في الحياة العربية وباتجاهات مادية ـ ما زالت حاكمة فاعلة في كثير من المجتمعات العربية بما في ذلك دول الجزيرة العربية سواء بالمراكز أو الأطراف وإن كانت في الأطراف بدرجة أقوى. غير أن تداخلات الأطراف العمرانية (الريف) بالمراكز العمرانية (المدن) وتريّف الأخيرة يضعف من مسألة التمايز تلك.

المجتمع العربي بشكل عام بمدنه وأريافه هو مجتمع متدين ومسلم بشكل عام ومتأثر بتلك العقيدة على نحو قوي. ولعله من المفارقات أنه ومع قوى الحداثة والتحديث وسيرورته وقواه، فإن هناك تصاعداً لتلك الحالة الإسلامية والتي أخذت بالتزايد منذ نهاية الستينات فصاعداً وحتى الآن. هذا الأمر ليس متعلقاً فقط بالحركات الإسلامية وتفرعاتها بما في ذلك المتشددة وموقفها من الدولة والمجتمع، وبما في ذلك الموقف من المسألة الديمقراطية وإنما المسألة تتشابك والنزوع الإسلامي المتصاعد على مستوى فئات المجتمع وأفراده في معظم البلاد العربية بما في ذلك منطقة ودول الجزيرة العربية خلال العقدين الماضيين[58].

وإذا ما تجاوزنا الإسلام والإسلاميين والموقف من المسألة الديمقراطية، حيث اتجاهات وأحداث متزايدة بالمطالبة بالديمقراطية والتعددية وحتى الحزبية وعلى بعض مستوى القيادات الإسلامية الفكرية مثل الدكتور يوسف القرضاوي والشيخ محمد الغزالي، يرحمه الله،[59] وكذلك موقف عدد من الحركات والتنظيمات الإسلامية من العملية الديمقراطية كما في عدد من البلاد العربية بما في ذلك الكويت والسعودية[60] رغم تباينها وتنوعها من تلك المسألة، فإن ما يهمنا هنا ليست المسألة الديمقراطية بذاتها وإنما علاقة الإسلام (العقيدة) ومنظومته القيمية من مسائل تتصل بالليبرالية والحريات وذات الصلة بمسألة تكوينات قوى ما يسمى بـ «المجتمع المدني». وإذا كان الإسلام يؤكد على حقوق

الإنسان بكافة المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن هناك إشكالات ذات صلة ببعض الحقوق وما يتصل منها بالحقوق الشخصية الإسلامية وخاصة في علاقة الرجل بالمرأة من باب المساواة والإرث وتعدد الزوجات والولاية العامة والقوامة والشهادة أمام القضاء[61] وما يتصل بتلك المسائل ـ رغم أنها تقع في باب الأحكام الجزئية وليس الكلية ـ بقوى ومؤسسات ما يسمى بالمجتمع المدني والتي قد تفسح المجال أمام المرأة على قدم المساواة مع الرجل وهو ما يلاقي اعتراضاً من قطاع عريض من المجتمع العربي المسلم. لذلك يلاحظ مثلاً أن موقف الإسلاميين في الكويت من قضية تصويت المرأة في الانتخابات وحضور الاجتماعات والحملات الانتخابية هو موقف معارض بل إنه وحتى القوى والعناصر السياسية الليبرالية والتي تنادي بحقوق المرأة في الكويت تميل إلى عدم إعطاء المرأة حق التصويت وذلك خوفاً من تصويتها إلى جانب الإسلاميين[62]. وتلك الحالة تزداد في البلاد العربية الخليجية الأخرى من حيث النظرة غير المتساوية للمرأة والحقوق المتساوية مع الرجل بما في ذلك حقها السياسي والانخراط بالتكوينات الاجتماعية (المسماة مدنية) والتي ينظر لها أنها تدخل في باب الاختلاط مثلاً.

ورغم أن الدول العربية الأخرى تتفاوت نظرة مجتمعاتها إلى تلك المسائل ذات الصلة بالمرأة وحقوقها، إلا أنه يلاحظ ورغم ما حدث من تطور في عدد من البلدان العربية وخاصة في الهلال الخصيب ومصر والمغرب العربي، إلا أن المرأة وكذلك تكويناتها الاجتماعية تواجه معاناة كبيرة في إطار النشاط والحياة العامة وخاصة تواجه محاصرة واضطهاداً ومحاربة في فترات النشاط العام وخاصة من قبل أجهزة الدولة ومسؤوليها وثقافتها التمييزية والمناهضة للمرأة كما هي الحالة الأردنية في الانتخابات الأخيرة[63] وكذلك فإن موقع المرأة في الحياة العامة بشكل عام بما في ذلك التكوينات السياسية والاجتماعية ذات الصفة «المدنية» قليل جداً كما هو موقعها من المشاركة السياسية العليا (السلطة/ وأجهزتها) حيث إنه في العام 1995 يتراوح بين صفر و2٪ مع بعض الاستثناءات الطفيفة[64] (انظر جدول رقم 5 ـ الملحق).

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للمرأة وحقوقها وصلة ذلك بالتكوينات الموصوفة بـ «المجتمع المدني» وفي إطار الحياة العامة وفي سياقها والتي يبدو أنها تتصل ببنية متريّفة ومنظومة الثقافة العربية الإسلامية الحاكمة، فماذا عن حق الرجال أو النساء في الممارسات الجنسية غير المقيدة بالشريعة الإسلامية وباتجاه تشكيل قوى وتنظيمات خاصة بهم مثل جمعيات الشذوذ الجنسي كما هو حادث في الغرب وفي سياق ممارسة الحقوق والمساواة

وتشكيل التكوينات الاجتماعية الموازية لها؟ إذا كانت قيادات الفكر الإسلامي أو بعض منهم يرفضون تشكيل تجمعات مدنية سياسية (الأحزاب السياسية) على أسس مغايرة لثوابت الأمة، فماذا يكون حالها وحال العامة تجاه تلك المسائل الأكثر إثارة؟ يقول د. يوسف القرضاوي في معرض إقراره بالديمقراطية والتعددية الحزبية «والمعارضة لا توجد أي شروط لقيام الأحزاب في الدولة الإسلامية. فقط يجب على كل حزب أو تنظيم أن يحترم القواطع الإسلامية التي تعد من ثوابت الأمة، فلا يقوم حزب يدعو إلى الإلحاد مثلاً، ولا يقوم حزب يدعو إلى الإباحية والشذوذ والجنس كما يحدث في أوروبا الآن. فالإسلام لا يقر بهذا لأنه خروج على الفطرة الإنسانية»[65]. تلك الأمثلة التي سقناها عن الحقوق والممارسات الجنسية تبدو متطرفة وجزئية ولكنها تقع كما نعتقد في إطار ملاحظة تداخل المنظومة القيمية الإسلامية والعربية مع إشكالية «المجتمع المدني» وقواه وممارساته وخاصة في سياق المسألة الليبرالية على إطلاقها. وفي هذا السياق فإننا نتذكر ماذا حدث في الكويت قبل عدة سنوات من ضجة حول تلك التوجهات وصلت إلى ردود فعل غاضبة سواء في الكويت أو الشارع العربي القريب والبعيد. ونتذكر كذلك الضجة التي حدثت بعد أزمة الخليج الثانية حول حرية الاعتقاد وإعلان أحد الكويتيين عن تغيير دينه من إسلام إلى مسيحية وما أثارته تلك المسألة من ردود فعل قوية ضدها وكذلك التوجهات الجديدة في الجامعات الكويتية ومسألة الاختلاط في الجامعة.

الغرب ودوله عن طريق الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» وقواها وثقافتها استطاعت أن تقضي على الروابط الدينية والعقيدية وكذلك الروابط الأسرية والقبلية ولم تعد تشكل فاعلية في حركية وعلاقة الفرد بالفرد أو الفرد بالجماعة الصغيرة أو الكبيرة (الجماعة العامة). من هنا كانت المؤسسات وبنى «المجتمع المدني» لا تقوم على منظومة قيمية أخرى سوى الرابطة المهنية والوظيفية و«المادية» بشكل عام، وهو ما يعني أو عنى تدمير تلك البنى الاجتماعية القديمة وثقافتها وقواها وتعميم تلك المنظومة الثقافية والقيمية المرتبطة «بالمدن» وقواها كما تشكلت في القرون السابع عشر والثامن عشر وحتى أوائل القرن العشرين على التجمعات العمرانية في المناطق الطرفية أو الريفية كما بيّنا سابقاً.

في المنطقة العربية عموماً وفي منطقة الجزيرة العربية بدرجة أكبر لم تحدث تلك العملية ولربما لن تحدث على نحو جذري وإن حدث شيء من الخلخلة هنا وهناك ترافقت وقوى التحديث ولكنها ترافقت أيضاً مع صعود مقابل وبدرجة أقوى لدى قطاعات وفئات أكبر وأشمل من المجتمع العربي وكردة فعل لتلك الخلخلات وللسياسات الموصوفة بالتغريب. عليه فإن العقيدة (الإسلامية تحديداً) وبنية التقاليد

والقيم العربية ذات الصلة بالمسألة الاجتماعية (التركيب الاجتماعي) وعلاقاتها وسواء تعلق ذلك بالعائلة أو الأسر أو القبيلة أو الجماعة وإشغالها المكاني (المنطقة ـ الإقليم ـ المناطقية) والمنظومة الثقافية المرتبطة بتلك التكوينات تعني أن إزاحتها (إزاحة العقيدة والأسرة والقبيلة وما في حكمها) أمر يتجاوز ليس فقط متطلبات وإمكانات فكرة «المجتمع المدني» وإنما يرقى إلى إعادة قولبة «المجتمع العربي» على صيغة مغايرة لأساس تكوينه وهو ما يعني بالصورة النهائية في حالة حدوثها، أن يشكل «مجتمع» من نوع «ما» ولكنه قطعاً لن يكون «عربياً» وهو ما يعني مسخ ذلك المجتمع وشخصيته العربية والإسلامية بما يعني إنهاء تميّزه وتفرده عن غيره من المجتمعات الأخرى. ذلك المجتمع العربي الذي تنتفي شخصيته العربية الإسلامية هو ما يدعو إليه بعض مثقفينا عندما ينادون بتدمير وتحطيم «. . الثالوث المقدس، الدين، والسلطة، والجنس» باعتبارها كما يتصورون تمثل دعائم فكر تقليدي عربي مناهضة للنهضة المنشودة[66]. إن تلك النظرة والتي تنطلق من مفاهيم «الأنوار» والتنوير الأوروبية وروادها في المنطقة العربية ودونما ملاحظة إلى نسبية تلك المفاهيم وحدودها في المنطقة العربية وخصوصياتها[67] تمثل في رأينا قمة اللاعقلانية.

إضافة إلى ذلك هناك مسألة ترتبط بـ«المجتمع المدني» وقواه والمسألة الديمقراطية إجمالاً. تلك تتصل بمسألة «الطبقة الوسطى» وتشكلها ووجودها وفاعليتها في المنطقة العربية بما في ذلك الجزيرة العربية ودولها مقارنة ومقاربة مع مثيلاتها في المجتمعات الأخرى الأوروبية ولربما حتى اللاتينية. والنقطة الجوهرية في هذا السياق هي أن الطبقة الوسطى في أوروبا وارتباطها بالبرجوازية هي التي وبديناميكيتها كانت وراء ثقافة المدن وقواها (المجتمع المدني ـ من تنظيمات واتحادات ونقابات. . . إلخ) وهي التي عممت تلك على بقية الإشغالات الاجتماعية (الريف) وقواه وثقافته إلى درجة التماهي بين المدينة والريف من حيث «تمدين الريف». أما في المنطقة العربية فإن الطبقة الوسطى والبرجوازية بشكل عام هي طبقة غير ذاتية التكوين وفي أغلبها ذات امتدادات خارجية وفي معظمها تعتمد على الدولة وإنفاقاتها واقتصادها. ومن هنا كان تماهي كثير من طبقة رجال الأعمال مع الدولة في البلاد العربية وخاصة وبشكل واضح في دول الجزيرة العربية. وإذا أدخلنا شرائح الطبقة الوسطى غير التجارية (غير الرأسمالية) وإنما تلك المعتمدة في مواقعها على مرتباتها (الموظفون والضباط والمثقفون وأصحاب المهن العليا في المجتمع) فإنها هي الأخرى تعتبر شريحة صغيرة بالمقارنة بالشريحة العليا المحدودة والشريحة الدنيا العريضة كما هو الحال في عدد من البلاد العربية ومنها الدول الخليجية[68]. إنها تآكلت وتضاءلت كما هي حال كثير من مثيلاتها في الدول النامية والتي تهمشت بسبب انتهاج أنظمة

الحكم فيها لسياسات ليبرالية جديدة مما أدى إلى أن عناصر منها خرجت من تحالفها مع الدولة متجهة إلى قوى المعارضة والعنف[69] . وما تبقى منها على ضآلته ما زال معتمداً اعتماداً كبيراً على الدولة ونفقاتها وماليتها وبالتالي فاقد للحركة والاستقلالية في تشكيل مؤسسات وقوى ذات صلة بما يسمى بـ «المجتمع المدني» . أضف إلى ذلك أن كثيراً من عناصر تلك الطبقة الوسطى وخاصة ذات الفئات المرتبطة بمرتبات الدول، تتداخل والإشغالات الاجتماعية الريفية والمتداخلة مع «المدينة» وفي إطار تريّف الأخيرة في المنطقة العربية . النقطة الثانية ذات الصلة بالطبقة الوسطى هي أن فاعلية الطبقة الوسطى تاريخياً ذات صلة بالبُعد الاقتصادي بمعنى قوتها الاقتصادية الذاتية والتي جعلت منها تشكل قوة سياسية فيما بعد . بينما في البلاد العربية عامة فإن الاقتصاد ذاته لا يشكل العنصر المهم والحاسم في فاعلية جماعة ما تجاه النشاط والعمل السياسي، وذلك أن الهيمنة هي للمسألة السياسية (السلطة السياسية) وبالتالي فإن الوصول إلى السياسة (مركزها) هو الذي يزيد من المنافع والقوة الاقتصادية وهيبتها وليس العكس . تلك ملاحظة خلدونية ترى أن الإمارة (السلطة/ الملك) هي مفتاح الترف واللذات الدنيوية والملاذ النفسية ومن هنا كانت وما زالت (السلطة/ الملك) باعتبار أنها مفتاح ذلك، هي غاية العصبية (الجماعة النازعة للسلطة) وبالتالي التصارع والصراع حول السلطة وباتجاهها[70] . وعليه فإنه ليس هنا ما يبدو على أن مؤسسات ما يسمى بـ «المجتمع المدني» سوف تفعل الكثير أمام أوضاع كهذه إلا في إطار تشكلات ذات عصبيات متحفزة ومعبئة Mobilized Assabiyah[71] . ومن هنا فإن من لا عصبية له سواء كانت أساسية من جماعة محددة بعينها أو مركبة (أحلاف/ حلف) فلا سلطة له أو تأثير متوقع .

خاتمة

جادلت هذه الدراسة بأن عدم فاعلية أو انتفاء ما يسمى بـ «المجتمع المدني» وقواه في المنطقة العربية (البلاد العربية) عموماً بما في ذلك منطقة الجزيرة العربية تجاه التحولات الديمقراطية والدولة والمجتمع يعود إلى مسألة أن الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» لا وجود لها قياساً على «المدن» وقواها وثقافتها في التجربة الأوروبية الغربية . إن تلك الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» في البلاد العربية جميعاً تبدو إشغالات مثقلة بالإشغالات الاجتماعية الريفية والتقليدية وقواها وثقافتها إلى درجة أننا أمام ما يمكن تسميته «بتريّف المدن» العربية. وإذا كانت تلك الإشغالات الاجتماعية (المدن) وهي الحاضنة لما يسمى قوى «المجتمع المدني» وثقافته «متريّفة» على نحو كبير فإن ذلك يعني أن مفهوم «المجتمع المدني» وقواه وثقافته وبالتالي فاعليته تبدو معطلة في أساسها وبنيتها ليس بسبب أن تلك القوى غير موجودة وإنما بسبب أن «المدن» العربية وقواها على ما هي عليه

من «تريّف» غير قادرة أو لم تستطع أن تمدد ثقافتها وتنظيماتها إلى «الريف» على نحو يولد عملية «تمدن ـ الريف».

ورغم أن الأرقام تشير إلى نسب عالية من التمدن (التحضر) في معظم البلاد العربية تقريباً وخاصة في دول الخليج العربية، فإن التدقيق فيها وفي مضامينها الاجتماعية يفصح عن أن جل تلك العملية لا تعكس حالة واضحة لظهور «مدن» بقواها وثقافتها على نحو يؤطر إلى قيام تنظيمات ثقافية قادرة على تعميمها على معظم الإشغالات الاجتماعية الريفية سواء على مستوى الريف ككل أم على مستوى الامتدادات الريفية والمكثفة وتداخلاتها الغالية في «المدن» العربية ذاتها. وحيث إن الامتدادات الريفية في الإشغالات الاجتماعية المسماة «مدن» مثقلة بقواها التقليدية (الأسرية، والعشائرية والقبيلية والدينية والمذهبية والطائفية... إلخ) وثقافتها ومنظوماتها القيمية، وحيث إن القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» مع تواجدها كماً وكيفاً غير قادرة على أو راغبة في استقطاب تلك المجموعات الغالبة ولا على تعميم منظوماتها وثقافتها عليها ـ سواء في المدن ذاتها أم في الريف ـ فإن الطابع العام والنتيجة الملازمة هي أن وجود تلك القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» لا أهمية لها في إطار إحداث تحولات وباتجاه الديمقراطية وفي ما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع. إن جل التحولات الديمقراطية إن لم تكن جميعها في البلاد العربية على اختلاف درجاتها ومستوياتها وكذلك بعض الاتجاهات الإصلاحية السياسية في دول الخليج، تحولات وإصلاحات مصدرها السلطة ذاتها ورغباتها ومتأثرة بدرجة كبيرة برؤية وتداخلات خارجية أكثر منها داخلية. إنها تحولات باتجاهات ديمقراطية محددة أو مقيّدة آتية من فوق (السلطة) وليس بسبب ممارسة القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» لدورها ووظائفها ذات الصلة نظرياً.

ولاحظت الدراسة تداخل المسألة الإسلامية مع المسألة الديمقراطية والمجتمع المدني وذلك في الإطار الأوسع للحريات والليبرالية والتي تعني في ما تعنيه وجود إمكانية دائماً لتكوينات اجتماعية ـ طبقاً للحقوق والحريات كما هي في الغرب ـ وقد تكون تلك التكوينات الاجتماعية في إطار القوى الموصوفة بـ «المجتمع المدني» متعارضة مع المنظومة الإسلامية العامة. ومن هنا فإن الدراسة تقترح فصل المسألة الديمقراطية عن الليبرالية وعلاقة كل منهما بـ «المجتمع المدني» وقواه وثقافته، ذلك أن التركيز على مسألة ديمقراطية السلطة والتعدد السياسي وتداول السلطة ودونما الدخول في المضامين الاجتماعية والثقافية ذات الصلة بالحريات المطلقة، قد يكون هو أحد السبل الممكنة لإمكانية تفعيل بعض القوى الاجتماعية مدنية أو تقليدية باتجاه تلك المسألة السياسية. وفي هذا الإطار فإن الدراسة ترى أن مفهوم المجتمع الأهلي يقدم إطاراً أفضل للعمل

باتجاه الدولة والمجتمع وفي إطار المسألة السياسية خاصة وأن المفهوم الأهلي يعني أنه يشمل القوى الموصوفة بـ«المدينية» تحديداً أو الريفية والتقليدية دونما إثارة للحساسيات والمواجهات بين القوى والثقافات «الريفية» و«المدنية» وخاصة في إطار «تريّف المدن» العربية.

إضافة إلى ذلك، فإن الدراسة لاحظت إشكالية في ضعف وهشاشية الطبقة الوسطى سواء ذات الجذور الرأسمالية أو الشرائح الوسطى ذات الاعتماد على الرواتب الحكومية وبالتالي تماهيها مع الدولة في معظم البلاد العربية ومنها دول الخليج. ومن هنا لا هذه ولا تلك من الطبقة الوسطى تتمتع بالاستقلالية عن الدولة ومن ثم عدم القدرة على ممارسة الضغط على الحكومات وفي إطار كونها أحد المكونات الأساسية للقوى الموصوفة بـ«المجتمع المدني» وباتجاه التحولات الديمقراطية. هذا مع ملاحظة أن فئات وأعداداً كبيرة من شرائح تلك الطبقة الوسطى وخاصة ذات الحياة المعتمدة على مرتبات الحكومة هي فئات ذات امتدادات ريفية سواء من الريف أو من المدينة المتريّفة. والدراسة على ما توصلت إليه من نتيجة تشير إلى ضعف إن لم يكن انتفاء لما يسمى بالقوى «المدنية» نتيجة تريّف المدن العربية، تجد أن الإلحاح المتكرر على تفعيل «المجتمع المدني» باعتبار أنه الآلية للتحول الديمقراطي في البلاد العربية ودول الخليج والجزيرة العربية خاصة يتجاهل تلك المعضلة الأساسية الكبرى والمتنفذة في بنية تلك القوى الموصوفة بـ«المجتمع المدني» ويلقي عليها آمالاً وأدواراً لا يبدو أنها تستطيع أن تقوم بها.

الملاحق

الجدول رقم (1)

التحضر في الوطن العربي

المؤشرات / البلد	سكان الحضر (النسبة المئوية من مجموع السكان)			معدل النمو لسكان الحضر (بالمئة)	
	1960	1993	2000	1993 - 1960	2000 - 1993
الأردن	43	70	75	4.9	4.7
الإمارات العربية المتحدة	40	83	86	12.0	2.7
البحرين	82	89	92	4.1	2.9
تونس	39	56	60	3.6	2.7
جزر القمر	10	30	34	6.7	5.8
جيبوتي	50	82	84	7.6	2.5
السعودية	30	79	82	7.6	3.6
السودان	10	24	47	5.3	4.7
سوريا	37	51	55	4.4	4.4
الصومال	17	25	28	3.8	4.3
العراق	43	74	77	4.9	3.6
عُمان	4	12	19	8.0	7.7
قطر	72	91	93	8.6	2.2
الكويت	72	97	98	6.7	0.5
لبنان	40	86	90	3.7	2.9
ليبيا	13	85	88	8.3	4.0
مصر	38	44	46	2.9	2.6
المغرب	29	47	51	4.0	3.0
موريتانيا	9	51	59	9.4	4.6
اليمن	9	32	38	6.8	6.6
مجموع الوطن العربي	30	49	54	5	4
جميع البلدان النامية	22	36	40	3.8	3.5
البلدان الأقل نمواً	9	22	29	5.2	5.3
أفريقيا جنوبي الصحراء	15	30	34	5.0	4.9
البلدان الصناعية	61	73	75	1.4	0.7
العالم	34	44	47	2.7	2.5

المصدر : المستقبل العربي عدد # 218 (أبريل 1997) جدول رقم (10) ص 197

الجدول رقم (2)

التحضر في الوطن العربي

البلد / المؤشرات	عدد السكان المدن التي يزيد عدد سكانها على 750000 نسمة (نسبة مئوية من مجموع السكان)	عدد السكان المدن التي يزيد عدد سكانها على 750000 نسمة (نسبة مئوية من سكان الحضر)	أكبر مدينة	
	1990	1990	المدينة	السكان (بالآلاف) 1995
الأردن	22	23	عمان	1183
الإمارات العربية المتحدة	-	-	–	–
البحرين	-	-	–	–
تونس	22	39	تونس	2037
جزر القمر	12	24	الجزائر	3702
جيبوتي	-	-	–	-
السعودية	20	26	الرياض	2576
السودان	8	35	الخرطوم	2492
سوريا	17	54	دمشق	2052
الصومال	9	37	مقاديشو	982
العراق	22	31	بغداد	4478
عُمان	-	-	–	-
قطر	-	-	–	-
الكويت	53	-	الكويت	1090
لبنان	-	-	–	-
ليبيا	77	93	طرابلس	3172
مصر	23	51	القاهرة	9665
المغرب	17	36	الدار البيضاء	3289
موريتانيا	-	-	–	-
اليمن	-	-	–	-
مجموع الوطن العربي	20	40	–	-
جميع البلدان النامية	14	39	–	-
البلدان الأقل نمواً	8	47	–	-
أفريقيا جنوبي الصحراء	10	34	–	-
البلدان الصناعية	29	41	–	-
العالم	17	39	–	-

المصدر : المستقبل العربي عدد # 218 (أبريل 1997) جدول رقم (10) ص 197

جدول رقم (3)

توزيع القوة العاملة على النشاطات

في البلاد العربية 1960/1990

المؤشر	النسبة المئوية للقوة العاملة في					
البلد	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1960	1990	1960	1990	1960	1990
الأردن	45	15	26	23	29	61
الإمارات العربية المتحدة	29	8	29	27	42	65
البحرين	14	2	45	30	42	68
تونس	56	28	18	33	26	39
الجزائر	67	26	12	31	21	43
جزر القمر	86	77	6	9	8	13
جيبوتي	-	-	-	-	-	-
السعودية	71	19	10	20	19	61
السودان	86	69	4	8	10	22
سوريا	54	33	19	24	27	43
الصومال	84	75	5	8	11	16
العراق	53	16	18	18	29	66
عُمان	67	45	12	24	20	32
قطر	17	3	24	32	59	65
الكويت	1	1	34	25	64	74
لبنان	38	7	23	31	39	62
ليبيا	53	11	17	23	30	66
مصر	58	40	13	22	29	38
المغرب	66	45	12	25	22	31
موريتانيا	92	55	2	10	6	34
اليمن	76	61	8	17	16	22
مجموع الوطن العربي	-	39	-	21	-	40

المصدر : المستقبل العربي عدد # 218 (أبريل 1997) جدول رقم (12) ص 198

جدول رقم (4)

عدد سكان الأقطار العربية (مليون نسمة) ونسبة النمو

السنـــة	1984	1900	1994	المعدل السنوي للنمو
البلـــد				2000 - 1993
الأردن	2.20	2.43	4.10	3.8
الإمارات العربية المتحدة	1.29	1.84	2.39	2.1
البحرين	0.41	0.50	0.56	2.4
تونس	7.03	8.07	8.73	1.8
الجزائر	21.17	25.1	27.32	2.2
جزر القمر	0.44	0.54	0.63	3.6
جيبوتي	0.41	0.52	0.57	2.1
السعودية	11.13	14.87	17.83	3.1
السودان	21.17	25.75	28.97	2.7
سوريا	3.93	12.12	13.81	3.4
الصومال	7.68	8.68	9.04	2.7
العراق	19.08	18.08	19.90	2.9
عُمان	1.21	1.75	2.06	4.0
قطر	0.28	0.48	0.59	1.9
الكويت	1.64	2.13	1.47	3.0
لبنان	2.67	2.55	2.92	2.3
ليبيا	3.24	4.15	4.90	3.4
مصر	45.23	52.69	57.85	3.0
المغرب	21.33	24.47	26.59	1.9
موريتانيا	1.72	2.00	2.21	2.6
اليمن	11.08	12.40	13.51	3.7
مجموع الوطن العربي	186.74	222.03	245.95	2.5

المصدر : المستقبل العربي عدد # 218 (أبريل 1997) جدول رقم (11) ص 197

جدول رقم (5)

المرأة والمشاركة السياسية والاجتماعية

المؤشر / البلد	المشتغلون بالأعمال الإدارية والتنظيمية		المشتغلون بالأعمال المهنية والفنية		المشتغلون بأعمال الكتابة والبيع		المشتغلون في مجال الخدمات		المـــرأة في الحكـــومـــة		
	الإناث (بالمئة) 1990	الإناث كنسبة مئوية من الذكور 1990	الإناث (بالمئة) 1990	الإناث كنسبة مئوية من الذكور 1990	الإناث (بالمئة) 1990	الإناث كنسبة مئوية من الذكور 1990	الإناث (بالمئة) 1990	الإناث كنسبة مئوية من الذكور 1990	المجموع على (بالمئة) 1995	المستوى على الوزاري أ (بالمئة) 1995	المستوى دون الوزاري أ 1995
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	-	1.6	3.2	صفر ب
الإمارات العربية المتحدة	2	2	25	34	8	8	25	32.0	صفر ب	صفر ب	صفر ب
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر ب	صفر ب	صفر ب
تونس	7	8	18	21	-	-	-	-	5.3	3.4	6.5
الجزائر	6	6	28	38	11	13	19	23	1.6	صفر ب	3.0
جزر القمر	-	-	-	-	-	-	-	-	2.5	6.7	صفر ب
جيبوتي	2	2	20	25	-	-	-	-	1.4	صفر ب	1.7
السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر ب	صفر ب	صفر ب
السودان	2	3	29	40	-	-	-	-	0.8	صفر ب	1.2
سوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	3.7	6.8	1.6
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر ب	صفر ب	صفر ب
العراق	13	15	44	78	7	7	16	19	صفر ب	صفر ب	صفر ب
عُمان	-	-	-	-	-	-	-	-	3.7	صفر ب	4.2
قطر	1	1	27	37	6	7	27	36	1.7	صفر ب	2.5
الكويت	5	6	37	58	19	23	46	85	6.0	صفر ب	9.4
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر ب	صفر ب	صفر ب
ليبيا	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر ب	صفر ب	صفر ب
مصر	16	9	29	40	29	40	8	9	2.2	3.2	1.7
المغرب	26	34	31	46	-	-	-	-	1.2	صفر ب	1.9
موريتانيا	8	8	21	26	25	33	45	81	4.7	3.6	5.0
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	صفر ب	صفر ب	صفر ب
مجموع الوطن العربي	12.0	12.0	30.0	24.0	-	-	-	-	2.0	-	2.0
جميع البلدان النامية	10	12	36	65	-	-	-	-	7.6	7.7	8.5
البلدان الأقل نمواً	9	-	24	-	-	-	-	-	7.0	8.6	7.7
أفريقيا جنوبي الصحراء	10	12	28	42	-	-	-	-	7.7	7.9	9.0
البلدان الصناعية	27	44	48	95	-	-	-	-	10.8	12.6	11.3
العالم	4	18	39	71	-	-	-	-	8.7	9.1	9.6

(أ) بمن فيهم رئيسات الدول المنتجة ومحافظات المصارف المركزية

(ب) لم تبلغ شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة عن وجود أية وزيرات، وهذه المعلومة لم يكن بمقدور مكتب تقرير التنمية البشرية أن يعيد تأكيدها

المصدر: المستقبل العربي عدد # 217 (3/1997) جدول رقم (6) ص 192.

جدول رقم (6)

التعليم والأمية في الوطن العربي

المؤشـــر	معدل القراءة والكتابة بين	نسبة القيد الإجمالية في التعليم
البلـــد	(بالمئة) 1993	الأولي والثانوي والعالي معاً (بالمئة) 1993
الأردن	81.8	66
الإمارات العربية المتحدة	78.2	81
البحرين	84.1	84
تونس	64.1	66
الجزائر	58.8	66
جزر القمر	56.2	38
جيبوتي	44.2	19
السعودية	61.3	55
السودان	43.8	31
سوريا	68.7	65
الصومال	24.9	7
العراق	55.7	55
عُمان	35	60
قطر	78.5	74
الكويت	77.4	53
لبنان	91.7	74
ليبيا	73.7	88
مصر	49.8	69
المغرب	41.7	44
موريتانيا	36.7	35
اليمن	41.1	45
مجموع الوطن العربي	53.0	55.0

المصدر : المستقبل العربي عدد # 217 (1997/3) جدول رقم (1) ص 185

الهوامش والمصادر

1 ـ من ذلك مثلاً انظر؛ سعد الدين إبراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 1984)؛ سعد الدين إبراهيم (محرر) التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي (عمان: منتدى الفكر العربي، 1989).

2 ـ عبدالرضا الطعان، «الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي» المجلة العربية للعلوم السياسية عدد # 7 (تشرين / نوفمبر 1992) ص 7 ـ 23. الإشارة إلى ص 20 ـ 23.

3 ـ سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1 1992). وكذلك،

Larry Diamond "Toward Democratic consolidation" Journal of Democracy v.5. n.3 (July 1994) PP: 4 - 17.

4 ـ سعيد بنسعيد العلوي، «نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي الحديث» في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع العربي وآخرون، مصدر سابق، ص 41 ـ 65، ومع ذلك لاحظ الانتقادات التي طرحها كمال عبداللطيف، المصدر نفسه ص 73 ـ 80.

5 ـ خير الدين حسيب، «كلمة الافتتاح» في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، مصدر سابق، ص 33 ـ 40 وخاصة ص 37.

6 ـ عن مفهوم المجتمع العربي كما طرحه Fish وما يشمله وما يستبعده من عناصر انظر،

M. Steven Fish, "Russia's Fourth Transition" Journal of Democracy V.5. N.3 (July, 1994) PP. 31 - 42, esp P. 41 Note # 1.

7 ـ عن مفهوم Hinnebusch للمجتمع المدني انظر؛

Raymond A. Hinnebusch, "State and civil Society in Syria" The Middle East Journal V.47. N.2 (Spring, 1993) PP.243 - 257, esp. P.243.

8 ـ انظر؛ Larry Diamond, Op. cit, P. 7

9 ـ في ملاحظة تيرنر عن المجتمعات البدائية وعلاقتها بالمجتمع المدني انظر؛

Bryan S. Turner "Orientalism and the Problem of civil society in Islam" in Asaf Hussain, Robert olson, and Jamil Qureshi (eds.), Ortientalism Islam and Islamists (Brattleboro, Vermont: Amana Books, 1984) PP. 23 - 42 esp P. 27.

10 ـ عن انتقادات إيليا حريق للمثقفين العرب واستبعادهم التكوينات التقليدية بما في ذلك الطائفية انظر؛

Iliay Harik "Rethinking civil society: Pluralism in the Arab World: Jurnal of Democracy V.5. N.3 (July, 1994) PP. 43 - 56, esp. P. 47.

11 ـ عن الحد الأدنى «المدنية» مجتمع ما كما يطرحها مصطفى السيد انظر؛

Mustaf K. Alsayyid, "A civil Society in Egypt" Middle East Journal V.47. N.2 (Spring, 1993) PP. 228 - 242, esp. 230.

12 ـ في ذلك انظر ؛

Muhammed Muslih. "Palestinian Civil Society" Middle East Journal V.47. N.2 (Spring 1993) PP. 258 - 274, esp. PP. 258 - 259.

13 ـ في ذلك انظر ؛ Larry Diamond, op. Cit, P. 12

14 ـ Ibid, P. 7 - 11

15 ـ عن مناقشات للمفاهيم الماركسية والغرامشية لمفهوم المجتمع المدني انظر ؛ سعيد بنسعيد العلوي، مصدر سابق، 58 ـ 65 ؛ مصطفى السيد، «مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي» في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، ندوة المجتمع العربي . . . ، مصدر سابق، ص 643 ـ 664 وخاصة ص 645 ؛ وكذلك انظر

Bryan S. Turner, Op. Cit., PP. 27 - 28.

16 ـ عن مصطلح الأهلي، انظر ؛ وجيه كوثراني «المجتمع المدني والدولة في التاريخ العربي» في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، ندوة المجتمع العربي . . . ، مصدر سابق، ص 119 ـ 131 وخاصة ص 120، 124، 128 .

17 ـ سيف الدين عبدالفتاح إسماعيل «المجتمع العربي والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة» في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، ندوة المجتمع العربي في الوطن العربي . . . ، مصدر سابق ص 279 ـ 311 وخاصة ص 282، 291، 293 ـ 296 .

18 ـ عن تلك الدراسة وأطروحات وحيد عبدالمجيد عن مفهوم الجماعة السياسية بدلاً من المجتمع المدني انظر ؛ وحيد عبدالمجيد، «المجتمع المدني مفهوم فقير واستخدام أفقر» المجتمع المدني عدد # 40 (أبريل 1995) ص 8 ـ 9، وانظر الانتقادات على تلك الأطروحات من قبل سليمان شفيق وسعيد عبدالمسيح، المصدر نفسه، ص 10 ـ 12، ص 13 على التوالي .

19 ـ عن أطروحات طارق البشري عن الجماعة السياسة العامة والتكوينات الاجتماعية الفرعية والأطر الإسلامية وفكرة التوازن باتجاه التحول الديمقراطي انظر ؛

طارق البشري، «منهج للنظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (1 من 3) : أهمية التوازن بين الجماعة السياسية العامة والجماعات الفرعية لما يمثله التكوين المؤسسي من هيكل تنظيمي مترابط ومشترك «الحياة عدد # 12557 في الخميس 1997/7/17 أ ص 19 ؛ طارق البشري، «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (2 ـ 3) : مؤسسات قديمة تحطمت، وأخرى جديدة واهنة» الحياة عدد # 12558 في الجمعة 1997/7/18 ب ص 19 ؛ طارق البشري، «منهج النظر في أسس البناء الديمقراطي والمجتمع المدني (3 ـ 3) : حين قوضت الدولة المركزية المؤسسات التقليدية تراجعت إمكانيات التطور . . الديمقراطي . الحياة عدد 12559 في السبت 19/ 7/ 1997 ص 19 .

20 ـ الطاهر لبيب «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي» في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي . . . ، مصدر سابق، ص 339 ـ 367 .

21 ـ Iliya Harik, op. cit. PP 43 - 56.

22 ـ Mustafa K. Alsayyid, op. cit., PP. 228 - 242.

23 ـ Raymond A. Hinnebusch, op. cit., PP. 243 - 257.

24 ـ Muhammed Muslih, op. cit PP. 258 - 274.

25ـ عن التحديات والضرورات الاقتصادية وأثرها في التطور الديمقراطي والمجتمع المدني، انظر؛

Alan Richards, "Economic Imperatives and Political Systems" The Middle East Journal V.47. N.2 (Spring, 1993) PP. 217 - 227.

26ـ باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون (1992)، مصدر سابق، ص 565ـ587.

27ـ عن «الفضاءات المحمية» وصلتها بالمجتمع المدني في الكويت انظر؛

Mary Ann Tetreault, "Civil Society in Kuwait Protected Spaces and Women's Rights" The Middel East Journal V.47. N.2 (Spring, 1993) PP. 275 - 291.

28ـ عن الثورة الصناعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، انظر؛

Charles Breunig, The Age of Revolution and Reaction 1789 - 1850 (N. Y & London: W.W Norton & Company, 1977) PP. 155 - 179, E. J Hobsbawn, The Age of Revolution 1789 - 1848 (N. Y & othons, Amentor Book 1962) PP. 44 - 73.

29ـ عن فكرة المدن التجارية في إطارها التجاري الاقتصادي انظر؛

كلود دلماس، تاريخ الحضارة الأوروبية، ترجمة وفيق وهبة (بيروت ـ باريس: منشورات عويدات، ط 2، 1982) ص 23ـ28.

30ـ عن تزايد سكان المدن وعلاقته بالانفجار السكاني، وخاصة في بعض المدن الرئيسية الأوروبية مثل لندن / باريس / روما. . . الخ وكذلك بشكل عام في أوروبا انظر؛

Heins Gollwitzer, Europe in the Age of Imperialism 1880 - 1914 (N. Y. W. W. Norton & Company, 1969) PP. 19 - 20, Cahrles Tilly (ed) The Formation of National States in Western Europe (Princeton, J. J: Princeton Univ. press, 1975) esp. PP. 389 - 400.

31ـ انظر؛

R. J. Holton, Cities, Capitalism and Civilization (London, Boston and Sydney: Allen & Unwin, 1986) PP. 1 - 10.

مع ملاحظة أن هذا الكتاب ومؤلفه يطرح فكرة تحاول التقليل من مركزية «المدن» في التقدم والحضارة، وأن المسألة أعقد من ذلك بما في ذلك إمكانية دور مهم «للريف» في تلك التحولات. وهو يتهم مثقفي المدن وعلماء الاجتماع والفلسفة الغربيين بأنهم منحازون «للمدينة».

32ـ المصدر نفسه، ص 11/ Ibid, L. 11.

33ـ عن أثر التحضر في اختراق الريف وتكوين الصناعات الرأسمالية لاحقاً انظر؛

Charles Tilly "Food Suply and Public Order in Modern Europe" In Charles Tilly (ed) Op. Cit., PP. 455 - 580, esp. 398.

34ـ المصدر نفسه، ص Ibid, P. 399. 399

35ـ المصدر نفسه، ص Ibid, P. 409. 409

36 ـ R. J Holton, op. cit. P. 30 - 31

37 ـ المصدر نفسه، ص Ibid, p. 31. 31

38 ـ وردت في المصدر نفسه، ص Ibid, P. 21. 21

39 ـ وردت في المصدر نفسه، ص Ibid, P. 24. 24

40 ـ في نشوء الاتحادات وخاصة النقابية العمالية في المدن أولاً انظر؛

جورج لوفران، الحركة النقابية في العالم (بيروت وباريس: منشورات عويدات. 1986) ص 9 ـ 17.

41 ـ R. J. Holton, op. cit., p. 4

42 ـ المصدر نفسه. ص Ibid, P. 4. 4

43 ـ وردت في؛

Alfred Cobban, The Social Interpretation of the French Revolution (Cambaridge & Others: Cambaridge Univ. Press, 1964) P. 92.

44 ـ في ذلك انظر؛

عباس فاضل السعدي، دراسة في جغرافية السكان (الاسكندرية: منشأة المعارف، 1980) ص 183؛ عبدالرحيم عمران، سكان العالم العربي: حاضراً ومستقبلاً (نيويورك: صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، 1988) ص 272.

45 ـ يشكل الحضريون التقليديون الريفيون السواد الأعظم لسكان المدن العربية، في ذلك انظر؛ ملاحظات سعد الدين إبراهيم وجانيت أبواللغد وكذلك جون توليك كما وردت في؛ توفيق الجرجور، الهجرة من الريف إلى المدن في القطر العربي السوري (دمشق: وزارة المعارف والإرشاد القومي، 1980) ص. 31 ـ 31.

46 ـ مضاوي حمد الناصر الهطلاني، مدينة الرياض: دراسة تاريخية في التطور السياسي والاجتماعي والثقافي 1902 ـ 1975م (1330 ـ 1395هـ) (الرياض: مكتبة العبيكان، 1996) ص 306.

47 ـ المصدر نفسه، ص 303.

48 ـ المصدر نفسه، ص 303.

49 ـ عن طبيعة المدن الخليجية المعاصرة في بنيتها الثقافية والاجتماعية، انظر الدراسة القيّمة التالية؛ باقر النجار، «البنية الثقافية والاجتماعية للمدينة الخليجية في الحقبة النفطية» عالم الفكر (الكويت) عدد # 4 (أبريل / يونيو 1996) ص 77 ـ 91 وخاصة ص 79، 84 ـ 85.

50 ـ عن علاقة العنف والمواجهات بالمسألة، انظر؛ علاء سالم «إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الجزيرة العربية» السياسة الدولية عدد # 126 (أكتوبر / 1996) ص 148 ـ 151؛ وفي المسألة الصراعية بين الريف والمدينة وقواها انظر؛ محمد جابر الأنصاري «هل بدأ الاحتشاد السياسي للقوى المدنية؟» الحياة عدد # 12515 (5/ 6/ 1997) ص 17. وفي هذه المقالة يطرح الأنصاري مقولة بروز القوى المدنية (المدن) على ضوء إعلان تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في الكويت وكذلك الانتخابات الإيرانية الأخيرة مع الإشارة إلى أحداث البحرين 1994 ـ 1996 باعتبارها تجاذباً بين المدينة ـ والريف.

51 ـ باقر النجار، (1996) مصدر سابق، ص 85؛ كذلك تركي الحمد «الديمقراطية وأوضاعنا الاجتماعية» الشرق الأوسط

في 15/ 6/ 1417 هـ، ص 9.

52ـ محمد جابر الأنصاري، مصدر سابق، ص 17.

53ـ Mary Ann Tetreatult, 1993, op. cit.

54ـ «ندوة تبحث أزمة الصحفيين اليمنيين وسط اتجاه غالب يدعو لمؤتمر عام»، «الشرق الأوسط» الجمعة 29/ 8/ 1997، ص 4.

55ـ عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار القلم، 1978) ص 374ـ376.

56ـ ودود ولد عبدالله ومحمد عبدالحي، «الثقافة والأدب» في السيد ولد أباه وآخرون، موريتانيا: الثقافة والدولة والمجتمع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1995) ص 161ـ198 وخاصة ص 171ـ180.

57ـ عن مستويات التعلم والأمية في البلاد العربية انظر؛

المستقبل العربي عدد # 217 (آذار / مارس 1997) جدول رقم (1)، (2)، (4)، (5)، ص 185ـ187، 190ـ191.

58ـ عن الصحوة الإسلامية في البلاد العربية انظر؛ إسماعيل صبري عبدالله وآخرون، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)؛ وكذلك عن الدين وأثره في المجتمع العربي رغم بعض التغيرات والتباينات انظر؛ عبدالباقي الهرماسي وآخرون، الدين والمجتمع العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990).

59ـ الوطن العربي، 3/ 11/ 1995، ص 37ـ40.

60ـ عن موقف الإسلاميين من فقهاء وعلماء وحركات من الديمقراطية انظر؛

حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996).

61ـ عن الإسلام وحقوق الإنسان وبعض الخصوصيات تجاه المرأة، انظر؛

محمد عبدالملك المتوكل «الإسلام وحقوق الإنسان» المستقبل العربي عدد # 216 (شباط / فبراير 1997) ص 4ـ31 وخاصة ص 18ـ22.

62ـ في موقف الإسلاميين والعلمانيين من تصويت المرأة في الكويت أو من انخراطها في الاجتماعات والحملات الانتخابية انظر؛

Mary Ann Tetreault, 1993, op. cit, PP 282 - 285.

63ـ زليخة أبوريشة، «السياسة والمسألة النسوية كما تتجسدان في الأردن» الحياة عدد # 12684 الجمعة 21/ 11/ 1997، ص 19.

64ـ عن المرأة والمشاركة السياسية في البلاد العربية انظر؛

المستقبل العربي عدد # 217 (1997/3) جدول رقم (6) ص 193.

65ـ عن موقف الدكتور يوسف القرضاوي من الديمقراطية والتعددية والأحزاب والمعارضة انظر؛

«المفكر الإسلامي الدكتور يوسف القرضاوي يناقش أخطر قضايا الساعة (2ـ5): الإسلام.. والمعارضة» الوطن العربي 3/ 11/ 1995 ص 37 وما بعدها.

66ـ عن الموقف من الدين والسلطة والجنس باعتبارها معوقات ضد النهضة من وجهة نظر بعض المثقفين العرب انظر؛

سمير الزين «مثقف النهضة . . . مثقف نهاية القرن! : البحث عن الدور المفقود» المستقبل العربي عدد # 213 (11/ 1996) ص 121 ـ 126 وخاصة ص 126 .

67 ـ وعن الدراسة الناقدة لبعض أنصار مفهوم التنوير في الثقافة العربية وعدم ملاحظة نسبية المفاهيم انظر الدراسة القيّمة التالية ، جلال أمين «حول مفهوم التنوير : نظرة نقدية لتيار أساس من تيارات الثقافة العربية المعاصرة» المستقبل العربي عدد # 221 (1997/7) ص 35 ـ 51 .

68 ـ عن صغر الطبقة الوسطى وضآلتها ، كانت تلك ظهرت في نقاشات مع الدكتور عثمان الرواف في 22/ 12/ 1996 .

69 ـ عن تآكل الطبقة الوسطى في البلاد النامية نتيجة السياسات الليبرالية الجديدة التي تنتهجها أنظمة الحكم فيها ، انظر الدراسة القيّمة التالية ؛

رمزي زكي ، الليبرالية الجديدة تقول : وداعاً للطبقة الوسطى ، عالم الفكر ، مج 25 : عدد # الأول (يوليو/ سبتمبر 1996) ص 31 ـ 74 وخاصة ص 69 .

70 ـ عن الملك والترف والملذات وعلاقة ذلك بالقوى النازعة للسلطة (العصبيات) من حيث إن السياسة هي مصدر النفوذ الاقتصادي وليس العكس ، انظر ملاحظات ابن خلدون في ؛ عبدالرحمن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، مصدر سابق ، ص 154 .

71 ـ عن مفهوم العصبية المحفزة والمعبئة Mobilized ، انظر ؛ متروك الفالح ، «ابن خلدون ونظريات الثورة : نظريته في الثورة ومفهوم العصبية» ، دراسات (الجامعة الأردنية) مج 23 ، عدد 2 (آب/ 1996) ص 167 ـ 184 وخاصة ص 170 ـ 173 .

أوراق خلفية

المجتمع المدني في الكويت
منذ الاستقلال حتى الاحتلال

إعداد الدكتور عبدالمالك التميمي

مقدمة:

المجتمع المدني مصطلح حديث رغم أن مؤسساته قد بدأت في التكوين قبل ظهور المصطلح.

يُعرَّف المجتمع المدني عند غرامشي الفيلسوف الإيطالي بأنه يضم المؤسسات الخاصة والحرة مثل الكنائس والمدارس والنقابات. ويرى أنه يتكون من الأحزاب والتجمعات وهو عامل تغيير وتمثيل للطبقات الاجتماعية، وفي نظره أن المجتمع المدني هو الذي يتكون من مؤسسات أهلية وشعبية غير حكومية [1].

ويعرف سيف الدين اسماعيل المجتمع المدني بأنه المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في استقلال عن سلطة الدولة، تعمل لتحقيق أهدافها في الميادين المختلفة سياسية أو مهنية أو ثقافية أو اجتماعية [2].

ويمكن تلخيص تعريف المجتمع المدني بأنه مجتمع المؤسسات الشعبية وهو النشاط الأهلي المنظم عن طريق الأحزاب وجمعيات النفع العام والنقابات.

لقد نشأ المجتمع المدني الحديث في الوطن العربي مع حركة الاستقلال فبرزت الحركات الاستقلالية، وتبلورت في قيام الأحزاب والنقابات وجماعات الضغط ووسائل الإعلام، وأعمال المعارضة الجماعية، وسادت عدة مفاهيم حملتها تلك المؤسسات مثل الاستقلال والحرية والعدالة والديمقراطية [3] وكلما زاد تفرد واستبداد السلطة سواء كان ذلك قبل الاستقلال أو بعده في البلاد العربية زاد ضغط مؤسسات المجتمع المدني فهي الرديف والقوة الموازية التي تحفظ توازن المجتمع وتحافظ على قيمه وفكره وفعله الإيجابي باتجاه التقدم. حتى لو اتفقنا على أنه لا بد من تحديد تعريف عام جامع مانع للمجتمع المدني يصلح لأي مجتمع من المجتمعات في فترة معينة من تاريخه فإن خصوصية تطور المجتمعات تفرض تحديدا للتعريف قد يختلف من مجتمع لآخر، فعلى سبيل المثال يصعب

الحديث عن المجتمع المدني بمفهومه العربي أو حتى الغرامشي حتى لو التقى في بعض جوانبه مع مجتمعاتنا لأن المجتمع المدني بذلك المفهوم غير مكتمل لدينا والذي يضم مؤسسات وتنظيمات اجتماعية وسياسية ومهنية وعمالية. وحزبية الخ..

ومن الضروري ونحن نتكلم عن المجتمع المدني في الكويت أن نؤكد أنه رغم الحضور النسبي لبعض التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية السائدة، ورغم تمثيل تلك الاتجاهات والمدارس في تنظيمات غير حكومية وبعضها شبه حكومية علنية وغير علنية فهي محدودة الأثر رغم الزخم الجماهيري التي بدا عليه بعضها في بعض فترات تاريخنا المعاصر مثل سيادة التيار القومي في الخمسينات والستينات وسيادة التيار الديني في الثمانينات والتسعينات حيث بقي تأثير الدولة هو السائد والمهيمن. ونظراً لمنع قيام الأحزاب فإن القوى السياسية التي تعمل بصورة غير علنية لجأت الى تنظيم نشاطها من خلال المؤسسات الأهلية العلنية: أندية جمعيات مهنية، جمعيات نسائية، جمعيات خيرية، وجمعيات دينية الخ..[4].

في الحقيقة تمثل الكويت نموذجا جيدا للمجتمع المدني في إطار الظروف السائدة في العالم العربي في تاريخه المعاصر. فمنذ أربعة عقود تتشكل في الكويت مؤسسات تتوزع على مجالات مختلفة سياسية ومهنية وثقافية واجتماعية واقتصادية، وتملك رؤى وأهدافاً ليست بالضرورة تنسجم مع رؤى وأهداف الدولة الرسمية ولكنها لا تتناقض معها، وهي في غالبها في إطار الدستور والقوانين في البلاد ما عدا الأحزاب والتجمعات السياسية التي لم ينص الدستور على السماح بها رغم عدم النص على منع قيامها، وليس لها قانون في الكويت ولكنها موجودة وغير معلنة أو غير مشهرة رسميا.

وفي هذه الدراسة ليست مهمتنا استعراض مؤسسات المجتمع المدني ونشاطها بقدر ما تتركز المهمة على توضيح أثر هذه المؤسسات في قيام المجتمع المدني ونقد بعض جوانب ذلك المجتمع في الفترة المحددة لهذه الدراسة، فهل لدينا مجتمع مدني بمعناه الصحيح؟ وإلى أي مدى تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدورها في البناء والتنمية؟ وما هي طبيعة علاقتها بالسلطة؟ وما هو دورها في ترسيخ الديمقراطية؟ وكيف نرى واقعها ومستقبلها؟ لا ندعي بأننا نستطيع الإجابة على هذه الأسئلة إجابة كاملة وشافية ولكنها على أي حال محاولة لإثارة الحوار حول قضية مهمة وأساسية في أية تجربة ديمقراطية حقيقية لأي بلد في أي زمان.

دستور الكويت ومجلس الأمة والمجتمع المدني:

نصت المادة 43 من الدستور الكويتي لعام 1962 على ما يلي:

«حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام الى أية جمعية أو نقابة» [5].

وجاء تفسير هذه المادة وتوضيحها في المذكرة التفسيرية للدستور كما يلي:

«تقر هذه المادة حرية تكوين الجمعيات والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية، وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب، كما أن عدم إيراد هذا الإلزام في صلب المادة ليس معناه تقرير حظر دستوري يقيد المستقبل لأجل غير مسمى، ويمنع المشرع من السماح بتكوين أحزاب إذا رأى محلاً لذلك، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها، وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه» [6].

إن هذه المادة قد وضعت موضع التنفيذ العملي بعد صدور الدستور والعمل به، فبدأت المؤسسات من جمعيات نفع عام ونقابات تتكون تباعاً وقد شملت مختلف المجالات الثقافية والمهنية، وأصبح لدينا بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على صدور الدستور مجتمع المؤسسات الذي يطلق عليه اليوم المجتمع المدني.

مجلس الأمة:

هو المظلة التي تستظل بها الديمقراطية، ووجوده مهم وأساسي لاستمرارها وتعزيزها. وكون مجلس الأمة يضم ممثلي الشعب الكويتي المنتخبين عن طريق الاقتراع الحر المباشر، فإن مدى تأثيره في الحياة الديمقراطية، وفي تطوير المجتمع، يعتمد على مدى وعي الناس في اختيار النواب.

ورغم أن عدد الذين لهم حق الانتخاب لا يزيد عن 12% من السكان، وأن قانون الانتخاب يضبط تقسيم المناطق الانتخابية الخمس والعشرين بطريقة تخدم الولاءات القبلية والطائفية والفئوية، وأن الانتخابات شابها الكثير من القصور وربما شراء الأصوات والذمم في بعض المناطق، وأن مجلس الأمة قد أغلق أكثر من مرة 1976 و1986، وزورت انتخاباته عام 1967م إلا أن الشعب الكويتي متمسك بالدستور وبمجلس الأمة، وقد أصبح المجلس مؤسسة شعبية تعبر عن المجتمع المدني وأهم مؤسساته.

لقد حقق المجلس العديد من الإنجازات خلال مسيرته التي استمرت أكثر من ثلاثة عقود لصالح المجتمع المدني، فكثير من التشريعات قد أقرت لتعزيز المؤسسات الشعبية وأهمها القوانين الخاصة بتلك المؤسسات استناداً الى مواد جاءت في الدستور. وإذا كنا نثير سلبيات الممارسة الديمقراطية من خلال مجلس الأمة فلأننا نريد المزيد، ونريد الارتقاء بها الى وضع أفضل لكن ذلك لا يعني بأي حال أن التجربة لم تحقق شيئاً بل قد تحققت إنجازات نفخر بها على المستوى المؤسسي الشعبي ويمكننا أن نتصور دور المؤسسات الشعبية في غياب مجلس الأمة لندرك أهمية وجود واستمرار المجلس، وقد حدث تراجع ملحوظ في نشاط مؤسسات المجتمع المدني في فترات حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور.

إن الإصلاح السياسي يتطلب أن يبادر المجلس الى تقييم التجربة ومواجهة سلبياتها ابتداء من قانون الانتخاب وانتهاء بأداء المجلس، لكن العبء لا يقع كله على المجلس، وإنما هذه مهمة وطنية ينبغي أن تضطلع بها المؤسسات الشعبية والصحافة والمثقفون كذلك.

الدولة والمجتمع المدني:

تحتاج عملية تكوين المؤسسات والدور الذي تقوم به، وطبيعة علاقتها بالدولة تحليلاً ونقداً، وبهذا الصدد يقول د. شفيق الغبرا «إن الدولة في الكويت مثل حال معظم الدول العربية ما زالت مجرد مشروع دولة، فنتيجة حداثة تجربتها ما زالت دون الكثير من التقاليد الجماعية البيروقراطية المتطورة، وتعتمد كثيراً على القبلية والولاءات الصغرى لتسيير شؤوننا، ولا يزال ينقصها الحياد الاجتماعي» وقد نتفق مع د. الغبرا في ما ذهب إليه بصورة عامة بيد أن لنا ملاحظتين: الأولى أن تجربة مجتمع المؤسسات إذا ما أخذ بالقياس لتجارب الآخرين في المجتمعات العربية فهو في مرحلة لا بأس بها، فالدستور قد نص عليها وسمح بإقامتها والخلل في التطبيق وهذا الأمر مشترك بين الدولة والمجتمع، كذلك فقد وردت بعض المصطلحات في عبارة د. الغبرا مثل:

(التقاليد الجماعية، البيروقراطية المتطورة، والحياد الاجتماعي) ومثل هذه المصطلحات تحتاج الى توضيح وبخاصة في ما يتعلق بموضوع المجتمع المدني. ويمضي قائلا: «أما المجتمع فهو الآخر ما زال دون الاكتمال، وما زال يميل الى التشرذم والتفكك بلا جامع موحد لقيمه وأهدافه وشؤونه وتعدده، فهو متعدد الولاءات منقسم على نفسه، وعلى مستقبله، ويعيش مأزق التنمية ومعارضته ما زالت هشة، وغير قادرة على ممارسة الصراع

ووجهه المفيد. إن بعض أعضاء المجتمع ينتمون للقرن السابع الميلادي (لم يغادروه)، وبعضهم يشعر بالتهميش وينتمي لقطاعات حديثة. . إن التوتر بين الدولة والمجتمع يؤدي الى حالة من الخوف في علاقة الدولة بالمجتمع. إن الانقسام في الكويت سيد الموقف. . . إذ تحولت الدولة وقطاعها العام أيضا للصراع الاجتماعي للاستفادة منه وتجييره لصالحها دون أدنى التفات للصالح العام» [7]. هذا رأي صريح وواضح، لكن كنت أتمنى على الباحث أن يقف ليحلل الأسباب لذلك كله، ثم يحاول أن يصف لنا العلاج إذا أمكن، ويبدو واضحاً أن الأسباب عميقة في تاريخنا المعاصر تتصل بالتكوين الديموغرافي للسكان، وظروف الكويت الإقليمية، وطبيعة التجربة الديمقراطية وتطبيقها والتغير في القيم في مجتمعنا المعاصر وبخاصة بعد الغزو العراقي للكويت وهذه تحتاج الى دراسة متكاملة لكننا سنشير الى بعض ملابساتها في نهاية هذه الدراسة عندما نتكلم عن الغزو والمجتمع المدني في الكويت، وستجدون معالجة بعض الظواهر لتلك المشكلة في سياق البحث أيضاً.

إننا مهما حاولنا أن نبني مجتمعاً حديثاً ونتحدث عن تحديثه فإنه من الصعب وقد يكون من المستحيل تحقيق ذلك دون أن يكون للمؤثرات التاريخية التراثية تأثير على بنية المجتمع وتوجهاته وسلوكه، كما أنه في الوقت نفسه لا يمكن فصل المجتمع عن بيئته والظروف الموضوعية والمستجدات التي تحمل أحيانا الكثير من المتغيرات غير المحسوبة في تصوراتنا وخططنا ولا نقول استراتيجيتنا لأنها مع الأسف غائبة، فنحن كغيرنا في المجتمعات العربية نعيش فراغاً استراتيجياً وغياباً في الفكر الاستراتيجي حتى لدى المعارضة.

«إن خطر تشرذم حركات المعارضة في الأوضاع القائمة الآن يتعدى أثره الخلافات الشخصية أو الأيديولوجية الى خطر التشرذم القبلي أو الطائفي، والذي قد يؤدي في حالة استفحاله الى كارثة وطنية حقيقية، ويمكننا أن نلمح الأشكال المستجدة التي يمكن أن يتخذها هذا التشرذم في ظاهرة المزاوجة بين الانتماء للتيار الأصولي (الديني) والانتماء القبلي الطائفي، وهو زواج مصلحة لأن الانتماءين متناقضان بشكل جذري، فالانتماء الى الإسلام هو انتماء أممي إنساني معارض للعصبية ومانع للتعصب» [8].

القبلية والمجتمع المدني:

علينا أن نفرق بين القبيلة والقبلية. في البداية إن أغلبنا قبليون في تفكيرنا ولكن ليس بالضرورة أن يكون أغلبنا من القبائل.

القبلية عقلية وسلوكاً طبعت حياة مجتمعنا عبر آلاف السنين ولا تزال. وهي في

الأساس مبدأ تنظيمي يحدد الأطر العامة للعضوية في الجماعة، وهي رابطة موحدة الغرض مبنية على التحالف بقدر ما هي مبنية على النسب والقرابة وتمثل عقلية عامة مستمدة من الانتماءات والولاءات المنغرسة في وجدان الجماعة»[9] وإن نزعتها نحو إثارة قبليتها هو تعبير عن هويتها.

إن الكويت البلد الخليجي الذي يمر منذ عام 1961 بتجربة ديمقراطية جادة يحاول بناء المجتمع المدني، وهو البلد الذي يمكن اعتباره عدسة مكبرة لكثير من الملامح المشتركة بين دول الخليج والجزيرة العربية، وبعض دول المشرق العربي أيضا، ومن هذه الملامح طغيان القبلية على التركيبة السكانية وعوارض دولة الرعاية الريعية، وظاهرة البدون جنسية، وتزاوج الأصولية الدينية مع القبلية والمجتمع الاستهلاكي[10]. أما الى أي مدى دخلت القبلية في النسيج الاجتماعي وطغت في أيامنا هذه ثقافة القبلية على ثقافة المدينة، أي أن الأمر معكوس الآن ففي الخمسينات والستينات مثلاً كانت المدينة نقطة جذب للقبائل للتوطين ودخول الحياة الحديثة والتعليم، أما اليوم فإن المدينة تنجذب لتأثير العقلية القبلية حتى في المجال السياسي بعد أن حدث التزاوج بين القبلية والأصولية الدينية.

لقد كانت المدينة في السابق هي المركز، وهي نقطة الاستقطاب والجذب الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لأبناء القبائل. أما اليوم وخلال العشرين سنة الأخيرة فقد أصبحت القبائل هي المؤثرة على المدينة، فالدور الذي كانت تقوم به المدينة قد تغير فأصبحت المدينة متأثرة بالقبلية وليست مؤثرة فيها ولعل لهذه الظاهرة أسبابا عديدة نحاول الاجتهاد في طرح بعضها.

أولاً: إن سياسة الدولة كانت أحد الأسباب الرئيسية في تأثير القبائل لأغراض سياسية وبخاصة في ما يتعلق بانتخاب مجلس الأمة سواء في التجنيس أو بتقسيم المناطق الانتخابية الخارجية الخ..

ثانياً: تغلغل الجماعات الدينية التي نشأت أصلاً في المدينة وسط أبناء القبائل بحيث أصبح هناك تزاوج بين القبلية والجماعات الدينية وكل وجد في الآخر مكسباً ونفوذاً وتأثيراً.

أما الظواهر التي برزت للسطح في واقع المجتمع الكويتي وأخذت الكثير من وقته وجهده فهي عديدة والتي تعبر عن ذلك التأثير للقبلية على المدينة وليس العكس، فيمكن أن نذكر أمثلة عن ذلك:

أ - ظاهرة الانتخابات الفرعية التي لم يكن دافع أصحابها الأساسي اختيار الأصلح بقدر ما كان اختيار القبيلة لممثلها على طريقة انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً.

ب ـ ظاهرة النقاب عند المرأة، هذا كما يوضح عدد من علماء المسلمين ليس لباساً إسلامياً وإنما دخل المدينة وانتشر فيها نسبياً، فهو لباس بدوي قروي.

جـ ـ ظاهرة شعور بعض أفراد القبائل وبخاصة المتعلمون منهم بالغبن والتهميش في الحياة العامة فعددهم قليل في المراكز القيادية وفي مراكز التأثير كما يعتقدون.

د ـ وأخيراً ظهور قوائم انتخابية قبلية في العديد من المجالات وصلت حد بعض حملة الدكتوراه في الجامعة، الظاهرة التي لم تخطر على بال أحد قبل عقدين أو ثلاثة.

هذه بعض الظواهر التي يمكن رصدها كأمثلة فقط.

ويرى د. خلدون النقيب أن المؤسسة القبلية وكذلك المؤسسة الطائفية أو تآلفهما تطرح نفسها بديلا للمؤسسات الدستورية فيقول:

«إن السمة العامة المشتركة بين التضامنيات القبلية أنها تمثل المستودع البشري الرئيسي لتوظيف أفراد الجيش والشرطة والحرس الوطني. وفي الكويت التضامنيات القبلية غير رسمية، وتعمل من خلال البنى السياسية والاجتماعية مثل مجلس الأمة، المجلس البلدي، الجماعات الدينية، قوى المعارضة الخ، وأصبحت القوى القبلية المتضامنة مؤسسة من مؤسسات الدولة وتكيفت مع الأوضاع المستجدة، وهكذا تطرح المؤسسة القبلية نفسها والمؤسسة الطائفية بشكل متواز لها وأحيانا بتحالفهما بديلا عن المؤسسة الدستورية»[11].

كذلك المؤسسة القبلية والجماعات الدينية اتخذت من جمعيات النفع العام وسيلة للتأثير الاجتماعي والسياسي في الكويت.

جمعيات النفع العام:

ضمن ما نصت عليه المادة 43 من الدستور والتي سبق ذكرها فقد تأسست في الكويت جمعيات للنفع العام توزعت في مجالات عديدة مهنية وثقافية.

وتحددت أهدافها بالآتي:

1ـ تطوير مزاولة المهنة للأعضاء في الجمعية.

2ـ تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية للأفراد والجماعات المحتاجة في المجتمع.

3ـ الدفاع عن الحقوق المهنية الاجتماعية القانونية للأعضاء.

4ـ القيام بالدراسات الفنية (كالطب والهندسة) والاجتماعية ذات العلاقة بمشاكل المجتمع المحلي.

5- تشجيع البحوث ذات الصبغة الاختصاصية، والندوات العلمية ذات العلاقة بخدمة المجتمع.

أما الأنشطة فتتركز على الآتي:

1- إجراء الدراسات التخصصية ذات العلاقة بخدمة المجتمع.

2- عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.

3- عقد الحلقات الدراسية التخصصية التي تهدف الى تطوير القدرات المهنية للأعضاء [12].

إن جمعيات النفع العام هي مؤسسات اجتماعية وثقافية هدفها المصلحة العامة، وتمثل جماعات اجتماعية معظمها من الطبقة الوسطى، ومن تخصصات مهنية متنوعة ومتباينة، وتختلف درجة ثقل وأهمية هذه الجمعيات حسب مجالها ونشاط أعضائها وثقل بعضهم الاجتماعي والاقتصادي وتتوزع هذه الجمعيات على مجالات اجتماعية واقتصادية كالتالي:

1- جمعيات خيرية.

2- جمعيات مهنية.

3- جمعيات ثقافية واجتماعية.

4- نواد رياضية.

تحصل هذه الجمعيات على دعم مادي من الدولة، وتنتخب مجالس إداراتها، وتخضع لقانون وزارة الشؤون، ولها حرية النشاط في حدود اختصاصاتها وقانون جمعيات النفع العام.

بعض هذه الجمعيات لها نشاط ملحوظ، وتساهم في التنمية والنهضة في المجتمع، وبعضها واجهات اجتماعية، وبعضها خرج عن اختصاصه، وأصبح واجهة لنشاطات سياسية أو سياسية دينية، وبعضها ليس له أي نشاط، وأشبه بالديوانية التقليدية التي تضم الأصدقاء، وقد بلغ عدد جمعيات النفع العام في الكويت أكثر من 40 جمعية بينما تأثيرها محدود باستثناء عدد قليل منها.

ويمكن القول بأن بعض الجمعيات الخيرية قد خرجت عن أهدافها وجيرت لنشاطات حزبية. كما أن أغلب نشاط الجمعيات المهنية محدود الأثر في تطور المجتمع. أما الجمعيات والروابط الثقافية والاجتماعية فأغلبها نخبوي، نشاطها موسمي، وتأثيرها محدود ما عدا القليل منها.

والنوادي الرياضية بعضها تحول بميزانياتها المتضخمة الى نشاط لا ينسجم مع حجم الميزانيات، ودخلتها المصالح الشخصية والفئوية.

ولكن هذه الانتقادات لا تنسحب عليها كلها فبعضها قد ساهم فعلياً في النهضة والتنمية في المجتمع بطريق مباشر أو غير مباشر وأصبح ظاهرة حضارية ثقافية مهمة لا يستطيع المجتمع الاستغناء عنها.

وهناك في الكويت جمعيات تحت التأسيس لم يصرح لها رسمياً، ولم يتم إشهارها مثل: جمعية ضحايا الحرب، جمعية حقوق الإنسان، جمعية هيئة التدريس في الجامعة، والاتحاد الوطني لطلبة الكويت وغيرها.

الجمعيات التعاونية:

جاء في الدستور الكويتي المادة 23 (بأن الدولة تشجع التعاون والادخار) وبناء عليه صدر القانون رقم 20 لسنة 1961 في شأن الجمعيات التعاونية في 6/ 8/ 1962م، وبعد صدوره بدأ تأسيس الجمعيات التعاونية تباعاً في المناطق السكنية القائمة، ثم امتد تأسيسها في المناطق السكنية الجديدة مع التوسع العمراني. وقد تأسست أول جمعية في 9/ 11/ 1962م، وهي جمعية الشامية ثم في 11/ 11/ 1962 تأسست جمعية كيفان، ثم جمعية الشويخ عام 1963 والتي اندمجت مع جمعية الشامية. ثم كان تأسيس جمعية الدسمة في 12/ 4/ 1964، وتتالت الجمعيات الى أن وصل عددها الى أكثر من خمسين جمعية.

وفي28/ 11/ 1971م تم إشهار اتحاد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية. وكانت مرحلة الستينات مرحلة نشأة هذه الجمعيات في الكويت، وهي تجربة جديدة سادها عدم الاستقرار لبعض الوقت فكان بعض التجار قلقاً من بروز هذه الظاهرة التعاونية التي ربما ستقضي على احتكارهم سواء بالاستيراد مباشرة أو امتصاص القوة الشرائية التي كانوا يعتمدون عليها، أو بتحديد الأسعار. . . الخ لكن اتضح لهم فيما بعد بأنه يمكنهم التعامل مع هذه الجمعيات، والاستفادة منها وبخاصة تجار المواد الغذائية. وجاءت السبعينات وشهدت مشكلة الاختلاسات في جمعية الدعية [13] لكن الجمعيات بصورة عامة قد بدأت تشهد استقراراً منذ ذلك الوقت وبدأ المواطنون يحسون بأهميتها ودورها، فقد ساهمت في توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، وربما هي أهم مؤسسة تعاونية في حياة المجتمع الكويتي في تاريخه المعاصر. وفي نقد تجربة الجمعيات التعاونية يمكن القول:

1ـ حصل استغلال مالي وتلاعب في بعض الجمعيات.

2 ـ أصبحت الجمعيات التعاونية مجالاً لنشاط جماعات الإسلام السياسي للوصول الى مجالس إداراتها، بعضهم تمهيداً لخوضهم انتخابات مجلس الأمة، واعتمد هؤلاء أساساً على أصوات النساء في الجمعيات التعاونية في الوقت الذي يرفضون فيه حصول المرأة على حقها السياسي في الانتخابات والترشيح لمجلس الأمة.

3 ـ إن مساهمة الجمعيات التعاونية في مجال التدريب التعاوني محدودة، فالدورات التي ساهمت فيها محدودة لتأهيل الكويتيين لهذا المجال.

المؤسسات والجمعيات الخيرية:

إن العمل الخيري كان سمة من سمات مجتمع الخليج العربي منذ أن وجد هذا الشعب في هذه المنطقة فهو شعب متعاون متكافل، وقد اتخذ العمل الخيري عدة أوجه ضمن قيم المجتمع التقليدية إلى أن أصبح في وقتنا الحاضر مؤسسياً، لكنه لم يكن ليخلو في الحاضر من التأثير السياسي وبخاصة بعد أن انتشرت التنظيمات الحزبية الدينية، ونظراً لأن العمل الخيري أحد المجالات التي يحض عليها الدين الإسلامي الحنيف ويشجعها فقد نشأت لغرض إنساني نبيل في بدايتها، ولكن بعض المؤسسات الخيرية قد استغلت في بعض الأحيان لأغراض سياسية، ويمكن في هذا السياق الإشارة الى ما أثير مؤخراً عن استغلال أموال بيت الزكاة ـ وهو مؤسسة خيرية حكومية ـ لأغراض سياسية وقد أثير الأمر في إحدى جلسات مجلس الأمة، وبعدها قرأنا إعلاناً من بيت الزكاة في الصحف المحلية يحدد الأموال التي صرفها في ثلاثة أشهر أي شهر الانتخابات أكتوبر والشهر الذي يسبقه والذي يليه، وتبين أن ما صرفه بيت الزكاة في هذه الأشهر هو أكثر مما يصرفه عادة في الأشهر الأخرى حيث بلغ أكثر من مليون ونصف المليون دينار [14].

لقد جاءت أهداف المؤسسات الخيرية كالآتي:

1 ـ مساعدة المحتاجين والفقراء مادياً ومعنوياً.
2 ـ مساعدة الجهات المنكوبة نتيجة الكوارث.
3 ـ مساعدة المحتاجين وكبار السن.
4 ـ مساعدة المرضى المحتاجين للمساعدة.
5 ـ بناء وترميم المساجد والمراكز الدينية والمستشفيات.
6 ـ مساعدة الأسر المحتاجة.
7 ـ مساعدة الطلبة المحتاجين لاستكمال تعليمهم [15].

وهذه جميعها أهداف إنسانية ومجالات يمكن أن يلعب العمل الخيري فيها دوراً مهماً.

إن ثقل هذه الجمعيات وتوجيه أموالها يعتمد على قيادتها التي أصبحت مجالاً مفتوحاً لجماعات الإسلام السياسي. وتقوم بعض المؤسسات الخاصة والحكومية بدعم ميزانيات هذه الجمعيات بالإضافة الى أموال الزكاة.

الحركة العمالية في الكويت:

كفل دستور الكويت حرية تكوين النقابات (المادة 43)، وصدر قانون رقم 38 لسنة 1964 الخاص بتكوين النقابات وتعتبر الخطوة الأولى لتكوين النقابات والاتحادات العمالية في الكويت. وجاء بالقانون المذكور في الباب الثالث عشر مادة 69 ب ما يلي:

«حق تكوين اتحادات لأصحاب الأعمال، وحق التنظيم النقابي للعمال مكفول وفقاً لأحكام هذا القانون، ويكون للنقابة أو الاتحاد طبقاً لأحكام هذا الباب الشخصية الاعتبارية، وتسري أحكام هذه المواد على العمال في القطاع الحكومي». كما نصت المادة السابعة من القانون على:

«للعمال الذين يشتغلون في مؤسسة واحدة أو حرفة واحدة أو صناعة واحدة، أو بمهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم، وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية وتمثلهم في كافة الأمور المتعلقة بشؤون العمال».

وتناولت المواد من 71-87 من القانون المذكور إجراءات تشكيل النقابات والاتحادات، وواجبات وحقوق الأعضاء وشروط قيامها، وبدأ العمال تحركهم لتأسيس النقابات والاتحادات إثر صدور القانون حيث تأسست بتاريخ 21/ 10/ 1963 نقابة عمال ومستخدمي البلدية ثم نقابة عمال ومستخدمي وزارة الصحة في24/ 10/ 64، وتلتها نقابة عمال ومستخدمي وزارة التربية في64/11/6، فنقابة عمال ومستخدمي وزارة الأشغال في 31/ 12/ 64، ونقابة عمال ومستخدمي وزارة المالية في 10/ 1/ 56، بعد ذلك شعرت هذه النقابات بأهمية قيام اتحاد بينها فتأسس اتحاد عمال القطاع الحكومي في1/ 4/ 65، ثم تأسست بعد ذلك نقابة عمال ومستخدمي وزارة المواصلات في 19/ 9/ 68، ونقابة ومستخدمي عمال وزارة الإعلام في 12/ 12/ 71ثم نقابة عمال ومستخدمي وزارة الشؤون في 9/ 1/ 72، ونقابة عمال ومستخدمي وموظفي البنوك في27/ 12/ 72، حيث انضمت جميعها الى الاتحاد. أما في القطاع النفطي فتأسست نقابات القطاع النفطي في 12/ 11/ 64 بعد ذلك تأسست الكيماويات البترولية في27/ 2/ 72. وشكل الاتحادان: اتحاد عمال ومستخدمي القطاع الحكومي واتحاد عمال البترول الاتحاد العام لعمال الكويت في 25/ 12/ 1967 [16].

وعندما نحاول تقييم تجربة الحركة العمالية في الكويت يمكن رصد بعض ملامحها وإشكالياتها بالآتي :

أولاً : نشأت الحركة العمالية الكويتية بعد الاستقلال في أجواء عربية ودولية تشجع إقامة المؤسسات العمالية ، وتدعم مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المعيشية والإقرار بحقوقهم ، أي في ظل أوضاع سياسية عامة مشجعة .

ثانياً : كان للحركة الوطنية في الكويت دور في دعم الحركة العمالية في مرحلة النشأة وخلال الستينات .

ثالثاً : حققت الحركة العمالية العديد من المكاسب النقابية والمعيشية للعمال بوسائل سلمية ، فلم يحدث أن وقعت أحداث عنف خلال مسيرتها منذ تأسيسها حتى الاحتلال .

رابعاً : لقد أثبت رواد الحركة النقابية مقدرة في العمل النقابي وحضورا جيداً في المؤتمرات العربية والدولية .

خامساً : من الملامح المهمة في الحركة النقابية الكويتية النشاط الثقافي العمالي الذي قام به معهد الثقافة العمالية التابع للاتحاد العام لعمال الكويت .

سادساً : لقد تم تسييس الحركة النقابية على مدى العقود الثلاثة الماضية سواء بالارتباط بالتيار القومي أو بالتيار الديني وإذا كان ذلك التسييس في جانب منه قد خدم الحركة العمالية وثقافتها فإنه في الجانب الآخر قد جير النشاط العمالي الى مصالح حزبية وسياسية لا تخدم العمال ومصالحهم كما حدث في الفترة الأخيرة منذ منتصف الثمانينات .

سابعاً : جو الحرية الذي توافر للحركة العمالية في ممارسة نشاطها في الكويت ، أحد المظاهر الحضارية في مسيرة هذا المجتمع .

ثامناً : المظهر البرجوازي للحركة العمالية الكويتية ، بسبب طبيعة الوضع الاقتصادي ومستوى المعيشة حيث تعد الحركة العمالية الكويتية مترفة نسبياً ، وقد قال لي مرة أحد الضيوف العرب لا يمكن أن أتصور حركة عمالية يملك قياديوها سيارات مرسيدس فاخرة تقف عند مقر الاتحاد مساء .

هذه الملاحظات الإيجابية والسلبية على مسيرة الحركة العمالية لا تغطي كل ما لها وما عليها ولكنها محاولة لإلقاء الضوء عليها .

الجمعيات النسائية:

شمل قانون جمعيات النفع العام تكوين الجمعيات النسائية، وقد بدأ ذلك بعد صدور الدستور، وبدء الحياة الديمقراطية في الكويت.

يعتبر تكوين الجمعيات النسائية أحد مؤشرات الوعي الاجتماعي لدى الفئات المدنية والمتعلمة في الكويت.

لقد تأسست جمعيتان نسائيتان هما جمعية النهضة النسائية عام 1962، وقد أشهرت عام 1963، والجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية عام 1963، الأولى ضمت خريجات الثانوية، والثانية ضمت خريجات الجامعة. ثم تأسس نادي الفتاة في فبراير 1975م، ثم جمعية بيادر السلام في ديسمبر 1981، وجمعية الرعاية الإسلامية عام 1982، والجمعيتان الأخيرتان تتبعان الجماعات الدينية، وتحصلان بالإضافة الى الدعم الرسمي على تبرعات من المؤسسات الدينية مثل بيت الزكاة وبيت التمويل وغيرهما.

وتتميز عضوات الجمعيات النسائية الدينية بأنهن من الشابات في العشرينات ونشيطات، وملتزمات، ومعروف أن الجماعات الدينية قد نجحت في التأثير والاستقطاب وسط النساء أكثر من الرجال في الكويت وبخاصة جمعية بيادر السلام [17] وقام أخيراً عام 1995 اتحاد نساء الكويت وليس له نشاط ملحوظ وهو أقرب الي الواجهة الاجتماعية منه الى العمل الجاد للتوعية والمساهمة في خدمة القطاع النسوي.

وبمراجعة نشاط الجمعيات النسائية في الكويت على مدى العقود الثلاثة الماضية نجد أن عطاءها ومساهمتها في قضايا المرأة والوضع الاجتماعي محدود، ومتواضع، وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات تضم المتعلمات وخريجات الجامعة إلا أن نشاطها ليس بالمستوى المطلوب، وهناك سلبية واضحة من جانب عدد لا بأس به من المتعلمات في عدم الالتحاق أو النشاط في هذه الجمعيات وعلى سبيل المثال هناك حوالي 200 دكتورة كويتية من أعضاء هيئة تدريس في جامعة الكويت عشرة منهن فقط في الجمعيات النسائية بنسبة 5%.

إن المجتمع الكويتي إذ يعيش عدة مشكلات تتعلق بالمرأة، مثل مشكلة الطلاق، مشكلة الكويتيات والكويتيين زوجات وأزواج البدون، أزواج وأبناء الكويتيات المتزوجات من غير الكويتيين، حقوق المرأة السياسية الخ... لذا يفترض أن تتحرك هذه الجمعيات وتجدد الدماء فيها بإدخال دماء شابة جديدة لتفعيلها وطرح قضاياها الأساسية.

المؤسسات الثقافية:

إن المتأمل في وضع النشاط الثقافي وتكوين المؤسسات الثقافية في منطقة الخليج العربي قبل النفط يلاحظ أنها كانت شعبية، وقامت على جهد تطوعي شعبي وهذا الطابع جعل منها وجوداً نوعياً مؤثراً في حياة الناس امتد تأثيره الى العصر النفطي، ولذلك كانت النخبة المثقفة تشعر بالاستقلال والحرية النسبية في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك، لكن مجتمع الخليج في العصر النفطي وبعد تكوين الإدارة الحكومية، وتسلمها عائدات النفط الكبيرة أصبحت هي الجهة الرئيسية في الإنفاق على مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال الثقافي. إن المؤسسات الثقافية وتقنين نشاطها والتحكم فيه والصرف عليه أصبح بيد الحكومة، فقد زادت المؤسسات الثقافية، وزادت ميزانيات الصرف على النشاط الثقافي، وزاد عدد المتعلمين لكن الإنتاج الثقافي النوعي والإبداعي ظل محدوداً، لا بل تم تدجين بعض المثقفين، ولاحظنا تسطيحاً في المستوى والمحتوى [18]. وفي الوقت نفسه كان ولا يزال ينمو المجتمع الاستهلاكي والقيم الاستهلاكية بحيث أثر ذلك على الثقافة، ويمارس البعض النشاط الثقافي هواية وترفاً وليس هماً وفعلاً له دوره في التنمية والنهضة بيد أنه ينبغي القول:

«في مجتمعات الخليج العربي تضطلع المؤسسات الثقافية من أندية وجمعيات اجتماعية ونسائية وروابط واتحادات ومسارح ومراكز ومجالس وهيئات بدور أساسي في مناقشة مشكلة التنمية والتغيير، ومن خلال اتجاهات فكرية متعددة إسلامية وقومية وليبرالية، وطبيعة الممارسة تفصح بوضوح عن الهوية الفكرية لتلك المؤسسات» [19].
وفي الكويت بدأت الممارسة الثقافية تأخذ مكانها داخل المؤسسات من أندية وجمعيات وصحافة الخ، وتضطلع بمسؤولية الحوار حول المشكلات التي تواجه المجتمع مع التطبيق الديمقراطي.

«لقد وضعت المؤسسات الثقافية كل أهدافها وبرامجها وأسلوب عملها بتوجيه من السياسة المتبعة في بلدان المنطقة كما هو معروف لكن لم يأت هذا التوجيه إلا متأخرا لأن أغلب المؤسسات الثقافية وخاصة في الكويت والبحرين والإمارات العربية قد أنشئت لتنشيط الفعل الثقافي. [20].

لقد أنشأت الدولة في الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عام 1973م، وكانت دوافعه ثقافية لدى المؤسسين الرواد مثل الأستاذ المرحوم عبدالعزيز حسين، والأستاذ المرحوم أحمد العدواني، لكن من جهة أخرى يراد للثقافة أن تسير في إطار ضوابط تريدها الدولة، وتحددها سياستها، وقد استفادت دول الخليج الأخرى من التجربة

الكويتية فقامت بعضها بإنشاء مجالس مماثلة. وللحقيقة فإن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب يضطلع بدور مهم في الثقافة وأصبح مؤسسة رائدة في هذا المجال وبخاصة ما يصدره من دوريات ثقافية مهمة، بيد أن هذه المؤسسة رسمية وتحت إشراف وزارة الإعلام، وهو يتحرك في حدود الهامش المسموح به رسمياً. وفي مجتمع كالكويت وفي ظل الديمقراطية فإن جواً من الحرية والحوار متوافر مما أتاح للمجلس أن يلعب دوراً أساسياً في ميدان الثقافة. وتأتي في مقدمة المؤسسات الثقافية الصحافة.

الصحافة:

لقد لعبت الصحافة دوراً مهماً في ميدان الثقافة والتنبيه للأخطار وأسباب التخلف في العديد من المجالات الرسمية والشعبية، وساهمت بالنقد البناء وبخاصة في الستينات والسبعينات وفي الوقت نفسه ساهم بعضها أو بعض ما ينشر فيها فيما بعد ولأسباب موضوعية في تسطيح الوعي، وربما تشويه الكثير من المفاهيم وأصبح بعض صفحات بعضها مجالاً لثارات، وتصفية حسابات، وتخريب الذوق العام، لا بل لزرع التطرف في الرأي [21].

ومع ذلك وللأهمية التي تلعبها الصحافة فإن المواطن لا يمكن أن يستغني عن متابعة الصحف والمجلات التي تصدر في الكويت يوماً واحداً فهو يشتري صحيفة واحدة على الأقل. ولا نغفل في هذا الصدد الدوريات المتخصصة التي تصدر في الكويت سواء من جامعة الكويت أو المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ويصل عددها الى حوالي خمس عشرة دورية، وأهميتها في الثقافة.

إن صدور حوالي 40 صحيفة ومجلة يومية وأسبوعية وشهرية وأكثر من خمس عشرة دورية فصلية في الكويت في الفترة موضوع الدراسة وبشكل مستمر ما عدا فترة الغزو العراقي لدليل على المستوى الثقافي في الكويت رغم ملاحظاتنا وانتقاداتنا لبعض أوجه النشاط الثقافي في هذه الصحف والمجلات. ويأتي بعد ذلك دور المسرح كمؤسسة ثقافية.

المسرح:

نشأ المسرح في الكويت مبكراً منذ الثلاثينات من القرن العشرين واستمر مدة تزيد على ربع قرن مسرحاً مرتجلاً، ثم بدأ يتحول منذ عام 1960م الى النص المسحي المكتوب[22] وتعتبر الستينات انطلاقة المسرح في الكويت وأوج عطائه وزخمه حيث تناولت المسرحيات الأوضاع العامة في المجتمع بالنقد، وبمستوى رفيع نصاً وحواراً وإخراجاً وتمثيلاً، وفي الحقيقة كان رائداً في منطقة الخليج. ويبدو أن هناك أسباباً عديدة وراء تلك الانطلاقة:

أولها الحياة الديمقراطية في الكويت بعد صدور دستور الكويت وبدء الحياة الديمقراطية.

وثانياً: الأجواء السياسية والثقافية العامة في الوطن العربي حيث شهد أوج المد القومي العربي وانعكاس ذلك على الكويت.

وثالثها: توافر المال مما أتاح الفرصة للاستفادة من الإمكانات الفنية العربية.

ورابعها: وجود عناصر كويتية ريادية قيادية جيدة في المجال المسرحي كتابة وإخراجاً وتمثيلاً. وقد نشأت في الفترة من 1961–1964 أربعة مسارح تحملت مسؤولية النهضة المسرحية هي:

1 ـ المسرح العربي في أكتوبر 1961 على يد الفنان الكبير زكي طليمات، وبدأ عمله بمسرحية «صقر قريش» ودخل العنصر النسائي الكويتي المسرح لأول مرة.

2 ـ مسرح الخليج العربي، ونشأ في مايو 1963، وكان نقلة نوعية في الثقافة المسرحية، ومن أهم رواده المرحوم صقر الرشود، وأول مسرح كويتي يقدم مسرحياته في الوطن العربي وخارج الكويت.

3 ـ المسرح الشعبي، ونشأ عام 1954، لكنه أشهر بصورة رسمية عام 1964 ومن أهم رموزه المرحوم محمد النشمي.

4 ـ المسرح الكويتي ونشأ عام 1964 حيث أنشأه محمد النشمي بعد استقالته من المسرح الشعبي، لكن عطاء المسرح الكويتي كان متواضعاً[23].

لقد أصبحت الحاجة ملحة الى معهد للدراسات المسرحية بعد هذا النشاط المسرحي ليأخذ المسرح مساراً علمياً، فتأسس معهد الدراسات المسرحية عام 1969، وانتقل من وزارة الشؤون الى وزارة الإعلام ثم تحول الى المعهد العالي للفنون المسرحية عام 1976 وانتقل أخيراً الى وزارة التربية والتعليم العالي، وتجدر الإشارة الى دور حمد الرجيب في الاهتمام بالمسرح عندما عمل فترة طويلة في وزارة الشؤون ودخلت هذه المسارح المنافسة الشديدة والخلافات بين رموزها مع ضمور النشاط المسرحي وطغيان الهدف التجاري لدى أغلبها فهبط مستوى النص والأداء المسرحي في الكويت في الثمانينات والتسعينات وهناك أسباب أخرى عديدة لضعف المسرح في هذه الفترة تتعلق بالأوضاع العامة، وعدم مقدرة التعليم المسرحي الارتقاء بالمسرح الخ..

ويلخص د. ابراهيم غلوم المشكلات المتعلقة بالثقافة في منطقة الخليج بالآتي:

1 ـ خضوع أغلب مؤسسات العمل الثقافي لشروط العمل الأهلي التطوعي خضوعاً قد يحسب لصالح الثقافة بأن يجعلها صحيحة الانتماء الى حركة القوى الاجتماعية، لكنه يجعلها في المقابل عرضة للمد والجزر حسب الظروف المواتية لنشاط الفرد أو الظروف العامة في المجتمع، كما يجعلها عرضة لمراقبة أكثر من جهة رسمية في آن واحد كوزارات الإعلام والشؤون والداخلية.

2 ـ رغم أن مؤسسات العمل الثقافي امتداد طبيعي لقطاعات ثقافية موجودة في جهاز الدولة إلا أنها ظلت معزولة عن هذا الجهاز، ولم تفكر السياسة الرسمية في أية فترة من الفترات في إمكانية دمج عمل المؤسسات الثقافية في خطة شاملة للتنمية الثقافية بل إن وزارات الدولة لا تقيم الوزن الكافي لعمل هذه المؤسسات سواء بدعمها المادي أو المعنوي أو بإشراكها في خطط تنمية البلاد.

3 ـ لقد ساعد انفتاح مؤسسات العمل الثقافي نحو كافة الممارسات التطوعية للأفراد المثقفين على ظهور صراعات فكرية جادة يتصل بعضها بجذور الانتماء السياسي والأيديولوجي والاجتماعي... وتطورت خلافات المثقفين في الآونة الأخيرة وانشغالهم عن قضايا الوعي والحرية والإبداع والتاريخ والتنمية الى قضايا هامشية مفتعلة ومضادة [24].

ويمكن إضافة ثلاثة أسباب أخرى الى تلك الأسباب حول مشكلات الثقافة هي: الاتجاه المحموم وراء المادة والمصالح الشخصية في المجتمع سحب نفسه على المؤسسات الثقافية، وأثر بدوره على المستوى والأداء، وعدم تفرغ العديد من القيادات الثقافية للعمل الثقافي في المجالات المهمة مثل الصحافة وغيرها، كذلك فإن هيمنة الاتجاه الديني وتغلغل الجماعات الدينية في المؤسسات الحكومية والأهلية كان لها دور في التأثير على النشاط الثقافي وتحجيم دور تلك المؤسسات.

ونحن نتكلم عن المؤسسات الثقافية لا بد من الإشارة الى أن العدوان العراقي على الكويت قد أقدم على تدمير ونهب المؤسسات الثقافية في الكويت خلال فترة احتلاله عام 1990، والتي سجلتها تقارير المنظمات الدولية مثل تقرير الأمم المتحدة، وتقرير اليونسكو، وتقرير اليسكو «المنظمة العربية للتربية والثقافة، وتقرير المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة» [25]

الديوانية:

نشرت صحيفة «القبس» قبل فترة كتيباً يشمل أسماء وعناوين الدواوين في الكويت بلغ عددها أكثر من 1300 ديوانية، ويقال إن بعض الدواوين لم تذكر في ذلك الكتيب مما

استدعى إضافتها في طبعة جديدة، وفي وقتنا الحاضر مع كل بيت يبنى يبدأ التفكير في أن يشمل المخطط إقامة ديوانية. وهناك دواوين صباحية ومسائية لكن أغلبها مسائية وبعضها تستخدم في فترات خلال اليوم، للشباب ولكبار السن، وهكذا فظاهرة الديوانية وتاريخها في الكويت تكاد تكون فريدة من نوعها وأجوائها ودورها. وهي مؤسسة شعبية اجتماعية جزء من تاريخ الكويت. لقد مرت الديوانية بمراحل أثرت فيها ظروف التطور، فرواد الدواوين تغيروا تبعاً لتغير الأوضاع والظروف، ففي السابق كانت الديوانية مجالاً اجتماعياً للرجال يقضون فيه وقت فراغهم للتعارف وتبادل الأخبار ثم أصبحت بعضها شبه متخصصة لروادها الذين يعملون في مجال معين مثل الأطباء أو المحامين أو أساتذة الجامعة الخ.

وبدون شك «فإن الديوانية جزء من المجتمع المدني في الكويت ويمكن أن تعرف بالمجالس الشعبية، وتعتبر تراثاً غير نظامي لجس النبض السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمواطنين، وحلقة وصل بين المواطنين وصناع القرار السياسي»[26].

فالديوانية في الأساس مؤسسة اجتماعية لكن هناك بعض الدواوين أشبه بالمنتديات الثقافية تطرح فيها المحاضرات وتناقش فيها موضوعات جادة. وتلعب الدواوين دوراً مهماً وأساسياً في الانتخابات النيابية. وحتى لا نبالغ في تبيان إيجابياتها فإن هناك سلبيات يمكن ذكرها حول الديوانية. ففي وقتنا الحاضر غلب على بعضها طابع المظهرية، وهناك مبالغة في بنائها وتأثيثها، وتدخل بعضها وكأنك تدخل قصراً لملوك وأمراء الأندلس في أوج بذخهم. كما أنه يسودها في الوقت الحاضر جو من المجاملة المفرطة التي تصل أحياناً في بعضها ولدى بعض روادها الى درجة النفاق الاجتماعي. كما أنه من المؤسف أن بعضها أصبح مجالاً لترويج الإشاعات. رغم ذلك فهي مؤسسة تعبر عن واقع، وجزء من تراث هذا الشعب وأن إيجابياتها أكثر من سلبياتها.

الأحزاب السياسية في الكويت:

تمتد ظاهرة التنظيمات والتجمعات السياسية في الكويت الى بداية الخمسينات من هذا القرن وكانت اهتماماتها الأساسية قومية وإسلامية عامة، ففي الخمسينات والستينات انحصرت هذه التنظيمات بحركة القوميين العرب، وحزب الإخوان المسلمين وتنظيم صغير لحزب البعث العربي الاشتراكي[27] ولقد كانت فترة الخمسينات والستينات أخصب فترات التاريخ السياسي المعاصر للمجتمع الكويتي باعتبار ما تمثله الكويت من امتداد للروح القومية العربية. فمعظم التنظيمات السياسية قامت بدور فعال في تنمية الوعي السياسي وتحريك الشارع الكويتي سواء ضد المستعمر البريطاني وضد الصهيونية أو المطالبة

بالاستقلال والدستور وتحرير الثروة النفطية تنتمي بشكل مباشر أو غير مباشر الى المنظومة الفكرية القومية والتيار القومي السياسي الذي فجره الزعيم الراحل جمال عبدالناصر في تلك الفترة وتأتي حركة القوميين العرب على رأس تلك التنظيمات السياسية [28].

تلك كانت مرحلة الخمسينات والستينات حتى هزيمة 1967 بعدها جاءت مرحلة أخرى انهزم فيها التيار القومي، وفتح المجال أمام التيار الديني لينمو وينتشر ويكون القوة السياسية الأساسية في الكويت وفي البلاد العربية بصورة عامة، وتعددت التجمعات والجماعات السياسية في هذه المرحلة، وقد كان الكويتيون يتعاملون مع هذه التجمعات بشكل يغلب عليه طابع العمومية مثل جماعة «الطليعة»، وجماعة غرفة التجار والصناعة وجماعة الإخوان المسلمين، وجماعة السلف، وجماعة الجمعية الثقافية التي تضم أقلية شيعية كويتية. وبسبب انعدام تصور واضح ومنظم للعمل السياسي الحزبي على المستويين الشعبي والرسمي سعت هذه التجمعات لتوفير واجهات سياسية محددة تعمل من خلالها، ويتخذ من المقار الرسمية لجمعيات النفع العام منابر سياسية وثقافية تطرح من خلالها فكرها ورؤاها، وتتخد من هذه الجمعيات مجالات للضغط على السلطة السياسية [29] ففي فترة المد القومي كان معظم جمعيات النفع العام النشيطة بيد حركة القوميين العرب، وتحول الأمر منذ بداية السبعينات لتتسلم الجماعات الدينية معظم جمعيات النفع العام وتهيمن عليها مثل حزب الإخوان المسلين والحركة السلفية، كذلك كان لتلك التجمعات صحافة تعبر عن رأيها ووجهة نظرها فالقوميون لديهم مجلة الطليعة، والإخوان المسلمون مجلة المجتمع، والسلفيون مجلة الفرقان والبعثيون الرسالة.

ويمكن إعطاء فكرة سريعة عن التجمعات الحزبية في الكويت خلال الفترة الماضية حتى الغزو العراقي.

أولاً: حركة القوميين العرب

تأسست حركة القوميين العرب بعد نكبة فلسطين وقيام دولة إسرائيل عام 1948 حيث قررت مجموعة من الشباب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعة الأمريكية في بيروت في بداية الخمسينات تأسيس هذه الحركة، وكان من بينهم الدكتور أحمد الخطيب من الكويت، وبعد انتهاء دراسته في كلية الطب وعودته الى الكويت عام 1952 بدأ في تأسيس فرع حركة القوميين العرب في الكويت، وفي ظل المد القومي الناصري خلال الخمسينات والستينات نمت وتطورت هذه الحركة وسط الكويتيين

وأصبحت قوة شعبية استقطبت قطاعات مجتمعية واسعة من الطبقة الوسطى وبعض التجار والفقراء في أوساط الطلبة والعمال والموظفين والتجار. وكان لها نشاط وحضور سياسي في جميع المناسبات الوطنية والقومية، ولعبت دوراً في نقد النظام السياسي والمطالبة بالديمقراطية، ثم ترسيخ الديمقراطية والتمسك بالدستور. وقد تحققت العديد من المكاسب الشعبية نتيجة ضغطها وتأثيرها وأهمها في مجال السيطرة على الثروة النفطية وفي إقرار الدستور. وأصبح لها منابر صحفية وجمعيات نفع عام في تلك الفترة، ومرت حركة القوميين العرب بأزمة بعد هزيمة 1967، وهي أزمة أصابت التيار القومي برمته، وتحولت في الوطن العربي والكويت الى العمل القطري، وانشغلت عناصرها في الهموم المحلية كما شهدت تفككاً وانشقاقاً في أكثر من ساحة، وتركت التنظيم عناصر عديدة، وتوزعت ولاءاتها.

ثانياً: حزب الإخوان المسلمين

إن حزب الإخوان المسلمين قد بدأ نشاطه في الكويت في بداية الخمسينات بتأسيس «جمعية الإرشاد الإسلامي»، لكن نشاط هذه الجماعة كان محدوداً على المستوى السياسي والحزبي والديني طوال فترة الخمسينات والستينات والسبب الرئيسي سيادة وهيمنة التيار القومي، ومحاربة عبدالناصر لحزب الإخوان المسلمين. وشهدت الكويت بعد الاستقلال بدء التجربة الديمقراطية ومعها الانفراج السياسي، وأصبح بإمكان القوى والجمعيات ممارسة نشاطاتها بين العلنية والسرية، في ظل هذا المناخ اجتمعت عناصر من حزب الإخوان المسلمين وقررت تأسيس «جمعية الإصلاح الاجتماعي» عام 1963 ومن الواضح أن هذه الجمعية ليست سوى واجهة لحزب الإخوان المسلمين في الكويت، وهي امتداد لجمعية الإرشاد الإسلامي السابقة التي وجدت في الخمسينات وأصبح للحزب منابر مهمة بالإضافة الى المسجد، صحافة مثلاً فأصدر مجلة المجتمع وركز الحزب على قطاعي الطلبة والتجار وكذلك جمعيات النفع العام. وأصبح قوة مؤثرة منذ منتصف السبعينات [30].

ثالثاً: حزب البعث العربي الاشتراكي

لقد ظهرت الحلقات الأولى لحزب البعث الاشتراكي في الكويت عام 1951 عندما توافد الى الكويت عدد من المهاجرين العرب لحاجة الكويت للأيدي العاملة العربية والمدرسين، وبعد تدفق الثروة النفطية وبدء المشاريع العمرانية فيها. جاء هؤلاء من فلسطين والأردن ومصر والعراق، وكان من بينهم بعض البعثيين فحملوا تجربتهم

الحزبية الى الكويت، وتركز عملهم الحزبي على تنظيم العرب الوافدين، وفي عام 1956 بدأ نشاطه وسط الكويتيين. ومنذ الستينات انحسر نشاطه في الكويت بسبب انعكاسات الصراع بين عبدالناصر وحزب البعث ولأسباب أخرى عديدة منها عدم وجود قيادات حزبية بارزة [31]. ومع هزيمة العرب في حرب 1967، وهي هزيمة للتيار القومي برمته لم يعد لحزب البعث أي نشاط رغم أن بعض عناصره في الكويت شعرت بانتعاش نسبي أثناء الحرب العراقية الإيرانية ودعم الكويت للعراق الذي يسيطر على السلطة فيه حزب البعث.

رابعاً: حزب التحرير الإسلامي

نشأ حزب التحرير الإسلامي أصلاً في الأردن سنة 1952 على يد تقي الدين النبهاني وكان المجتمع الكويتي يتعامل مع التنظيمات السياسية إما عن طريق الطلبة الكويتيين الذين درسوا في بعض الدول العربية، أو من خلال العرب الوافدين للعمل في الكويت ولهم علاقات مع تلك الأحزاب وكان حزب التحرير أحد تلك الأحزاب التي أصبح لها أعضاء في الكويت لكن هذا الحزب ليس له نشاط سياسي أو ديني ملحوظ، ولم يكن قادراً على كسب الكويتيين وضمهم الى صفوفه، ولم يتعد نشاطه توزيع المنشورات السرية حول القضايا ذات الطابع العالمي أو العربي، والرؤية الإسلامية الواجب اتباعها مثل عودة الخلافة [32].

والملفت للنظر أن بعض عناصره حاولت بعد التحرير أن يكون لها حضور في بعض الندوات والمحاضرات العامة لكنها سرعان ما تلاشت. إن تواجد هذا الحزب المحدود منذ الخمسينات والثمانينات لم يؤثر في الوضع الديني، وليس له حضور وانتشار كحزب الإخوان المسلمين والحركة السلفية.

خامساً: الحركة السلفية

نشأت الحركة السلفية في الكويت في بداية الثمانينات وهي على العموم ذات منطلقات وفكر وهابي ينتمي للحركة الوهابية السلفية السابقة في الجزيرة العربية، وقد بدأت حركة دينية لإصلاح أحوال المجتمع والعودة به الى أيام السلف الصالح وبدايات الإسلام، كذلك فهذه الحركة تعتقد أن التجمعات الإسلامية الأخرى ومنها حزب الإخوان المسلمين لا تمثل التيار الإسلامي الصحيح، وسرعان ما انتشرت الحركة السلفية في الكويت فقد كان المناخ العام مناسبا لذلك في الثمانينات، وأيضا سرعان ما أصبحت للحركة دوافع وأهداف سياسية حيث شاركت في الانتخابات النيابية وقامت

بالتنسيق مع حزب الإخوان المسلمين في العديد من المناسبات وأيضاً شأنها شأن التنظيمات الإسلامية الأخرى فهي تختفي وراء عدد من الواجهات مثل: التجمع الإسلامي الشعبي، جمعية التراث الإسلامي، وتتبعها جمعية بيادر السلام النسائية، ومجلة الفرقان، وكان موقفها من الغزو ونشاطها أثناء فترة الاحتلال جيداً سواء في عدم تأييد الاحتلال تحت أي مبرر لا كما فعل الإخوان المسلمون، كما قدمت مساعدات لا بأس بها عن طريق اللجان الشعبية أثناء فترة الاحتلال [33].

من أبرز عناصر الحركة السلفية: خالد سلطان العيسى، عبدالرحمن عبدالخالق، أحمد باقر، وجاسم العون (العون ترك التنظيم بعد دخوله الوزارة».

أما التيار الشيعي الديني فتعبر عنه «جمعية الثقافة الاجتماعية» وهي قليلة الفاعلية في المجتمع الكويتي وحتى وسط الشيعة في الكويت لخصوصيتها بسبب الانتماء الطائفي، أما تجار الكويت فقد اتخذوا من غرفة التجارة والصناعة مدخلاً للتدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الفاعلة لفئة التجار، وتعبر عن لسان حال هذه الفئة صحيفة «القبس» [34].

ولما كانت ولا تزال منذ حوالي ربع قرن هيمنة التيار الديني على الحياة العامة في الكويت فإنه من الأهمية بمكان التوقف لتحليل ظاهرة امتداد هذا التيار وتأثيره.

التيار الديني في الكويت:

عندما نقول التيار الديني فإن المقصود هو التيار الذي تقوده الأحزاب والجماعات الدينية والذي أخذ طابعاً سياسياً وسمي بالإسلام السياسي أو جماعات الإسلام السياسي.

مثلما شكلت الأندية وجمعيات الخريجين والمعلمين ونقابات العمال ذات المحتوى القومي الأطر التي من خلالها نشط العمل الاجتماعي والسياسي في الخمسينات والستينات مثلت الجمعيات الدينية أو المهنية ذات الترويج الديني مركز الثقل في العمل الأهلي والاستقطاب الجماهيري في حقب السبعينات والثمانينات والتسعينات، وهي الواجهة التي من خلالها لجأت جماعات الإسلام السياسي الخليجية الى الترويج لأطروحاتها... واختلط لدى هذه الجماعات الخطاب الوعظي بالخطاب السياسي، وتأثرت بالمفاهيم السياسية والاجتماعية لحزب الإخوان المسلمين في مصر بعد نزوح بعض قيادات هذا الحزب الى منطقة الخليج خلال الحقبة الناصرية [35].

«إنه لأمر في غاية الأهمية التفريق بين انتشار التيار الديني في الطبقات الوسطى في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو 1967 ، وبين ظهور الحركات الدينية الرجعية المتطرفة شبه الفاشية سنية كانت أم شيعية .

ونحن مع الأسف لا نملك حتى الآن الدراسات التحليلية الموثقة للظروف والملابسات التي مكنت هذه الحركات من الوصول الى مراكز الهيمنة على مسرح الأحداث ، ولكن هناك عدداً من الحقائق الواضحة : الأولى أن هذه الحركات موجهة الى الطبقة الوسطى بشكل رئيسي ، والثانية أن النخبة الحاكمة قد تبنتها بشكل مباشر ، والثالثة أن الدين يمثل سلاحاً فعالاً ضد القومية والاشتراكية والدستورية في مستودع أو ترسانة النخبة الحاكمة والدول الامبريالية» [36] .

ونضيف الى ما ذهب إليه د . خلدون النقيب بأن الإمكانات المادية ومصادر التمويل التي فتحت لهذه الحركات على مصراعيها في منطقة الخليج كانت أحد الأسباب المهمة لذلك الانتشار والتأثير ، أيضا المنابر التي تستخدمها بدون رقابة ومحاسبة على خطابها الديني السياسي مثل المساجد .

في الواقع حققت القوى الإسلامية في الكويت منذ منتصف السبعينات نجاحا في السيطرة على العديد من الجمعيات والمؤسسات التي سبق وأن سيطرت عليها القوى القومية والوطنية الكويتية لا بل فاقتها كثيراً ، فقد تغلغل نفوذ جماعات الإسلام السياسي في جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية واتحادات العمال .

وحاولت تلك الجماعات بزعامة جمعية الإصلاح الاجتماعي واجهة حزب الإخوان المسلمين في الكويت أن تسيطر على الجمعيات ، وأن تدفع بالمجتمع للامتثال للتشريعات والممارسات الإسلامية التي تقررها هي ، واستخدمت المسجد الذي يجتمع فيه الناس للصلاة كوسيلة لخطابها . . . فضلا عن أن المرحلة المعاصرة قد شهدت أزمة القوى الوطنية والقومية في المنطقة العربية كلها مما أتاح الفرصة لنهوض قوى الإسلام السياسي ذات المنحى الأصولي . وقد سعت الحكومة في الكويت لاحتواء التيار الإسلامي في المؤسسات والأجهزة الحكومية ، وتعززت العلاقة بين الطرفين بتعزيز وبناء مؤسساتهم المالية [37] .

وربما تشعر السلطة في منطقة الخليج بأن نشاط وتأثير هذه الجماعات والقوى قد تجاوز الخطوط الحمراء وبات يهدد هذه الأنظمة وتحاول تحجيمه ولكن ذلك الأمر مرتبط بظروف وعوامل عديدة ترتبط بالمتغيرات والمستجدات والبديل الذي تعتمد عليه السلطات ، ولاعتبارات سياسية داخلية وخارجية .

وفي ظل سيطرة التيار الديني على المؤسسات الحكومية والأهلية تجدر الإشارة الى أن التيار الليبرالي قد تراجع لكنه لم ينته بل وجد في بعض المجالات والمؤسسات والجمعيات فرصاً للنشاط مثل جمعية الخريجين، ورابطة الأدباء ورابطة الاجتماعيين، وجمعية هيئة التدريس في الجامعة والجمعية الثقافية النسائية وكذلك بعض المنابر الإعلامية (الصحف والمجلات).

التجار ودورهم في المجتمع المدني:

لا يشكل التجار في الكويت حزباً ولكنهم قطاع مؤثر في الحياة الاقتصادية والسياسية قبل النفط وفي العصر النفطي تعبر عنهم منذ عدة عقود غرفة تجارة وصناعة الكويت. وقد دخلت بعض عناصر التجار التجمعات السياسية في الكويت أو ناصرتها، وتقتضي النظرة التاريخية الموضوعية القول: لقد كان للمستنيرين من التجار، دور مهم في قيام المجتمع المدني في الكويت منذ بداية التجربة الديمقراطية. فقد لعب أولئك دوراً في صياغة الدستور الذي أكد على قيام المجتمع المدني كما كان لهم دور فيما بعد في التمسك بالديمقراطية والمجتمع المدني وكان ولا يزال للعديد من المستنيرين التجار نشاط في مؤسسات المجتمع المدني.

الاحتلال العراقي والمجتمع المدني في الكويت

عندما وقع الاحتلال العراقي على الكويت في 2 أغسطس 1990 لجأ الغزاة الى تدمير المجتمع المدني في الكويت، والذي بني على مدى عشرات السنين الماضية، وعلى الأخص منذ الاستقلال، وحول الجيش المحتل المؤسسات المدنية في الكويت - الحكومية والأهلية - الى معسكرات، ومراكز للمخابرات، وألغى تماماً المجتمع المدني فانتهت الجمعيات والنوادي والاتحادات والنقابات والروابط، وأراد العودة بنا الى نقطة الصفر أو الى الوضع الذي يسود العراق، واعتقد البعض أن ذلك أمر طبيعي أن يحدث ما حدث من قبل المحتل أي محتل، إن الاحتلال الاستعماري للبلاد العربية في الماضي والذي استمر قرنا ونصف القرن لم يؤد الى إلغاء المجتمع المدني التقليدي الذي كان قائما رغم جبروته وطغيانه وتعسفه حيث بقيت الأسرة والقبيلة والتعليم الكتاتيبي والديوانية وكذلك بعض المؤسسات التطوعية الدينية والاجتماعية، لكن الغزو العراقي فريد من نوعه لجأ الى تدمير المجتمع المدني وإلغائه بالكامل، ولا بد من تفسير لذلك النهج، وإن تعليل ذلك يعود الى أنه ليس في العراق مجتمع مدني بالمعنى المؤسسي في ظل حكم حزب البعث منذ ثلاثة عقود، فهي مؤسسة واحدة وحاكم فرد ونظام دكتاتوري وحزب متسلط وما يقال عنها مؤسسات في العراق ما هي إلا فروع للحزب موزعة حسب القطاعات المجتمعية، تحسب أنفاس الناس

وتضبطها أجهزة المخابرات، إذاً كيف يقبل هذا النظام المعادي للمجتمع المدني في بلاده مجتمعاً مدنياً يقوم على المؤسسات في الكويت، لذلك لجأ ومنذ اليوم الأول للغزو الى إنهاء كل ما يتصل بالمجتمع المدني. ولكن هذا النظام يعيش أزمة في كل شيء إنه خارج الزمن المعاصر، واعتقد أنه بمجرد تخريب المؤسسات مادياً يستطيع أن يحقق ما يريد، ومن الصعب أن يفهم هكذا نظام أن المؤسسات التي تكونت على مدى عشرات السنين ليست وجوداً مادياً فحسب وإنما هي فكر، وممارسة وعطاء وقيم لذلك سرعان ما عادت الى وضعها الطبيعي بعد تحرير الكويت.

وهناك أمر آخر يتعلق بالاحتلال العراقي والمجتمع المدني في الكويت هو التغير الذي أحدثه الاحتلال في القيم في هذا المجتمع. صحيح إن ذلك سيبقى مؤثراً لفترة من الزمن لكن المجتمعات الحية تستطيع أن تستمر رغم جراحها لتتجاوز المحنة الى النهضة والبناء والديمقراطية من خلال تأصيل وبناء المجتمع المدني مجتمع المؤسسات القائم على الديمقراطية، فلا مجتمع مدنياً بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بدون المجتمع المدني.

عندما نتكلم عن تأثير الاحتلال العراقي على القيم في الكويت يمكن تقسيمها الى قيم إيجابية وأخرى سلبية، فالقيم الإيجابية تمثلت في العمل التطوعي الشعبي الرائع، والاعتماد على النفس، وتماسك العائلة والمجتمع حول أهدافه الأساسية في رفض الاحتلال، وعدم التعاون معه والعصيان المدني. أما القيم السلبية التي حدثت بعد الاحتلال ومستمرة حتى اليوم فيمكن تلخيصها بعدة ظواهر، ظاهرة العنف والتطرف التي تسود المجتمع، كذلك عدم انضباطية الناس وعدم الالتزام بالقوانين، الإحساس بعدم الأمن الشخصي والعائلي والوطني، الانغلاق على الذات وضيق الأفق، ورفض كل ما هو عربي، وفي المقابل الانفلات لدى البعض في العولمة والأمركة، ولا وسط بينهما، كذلك في إطار التغير في القيم الخوف من المستقبل لعدم الإحساس بالأمن.

تعتبر الكويت رائدة التحرك الشعبي في الخليج العربي، فالأرضية الديمقراطية المبكرة التي اكتسبتها من أوائل الستينات من هذا القرن بالإضافة الي الأزمات والتحركات الوطنية والقومية التي خاضتها في مسيرتها ما بعد الاستقلال خصوصاً في مواجهة الأطماع العراقية، ودعم القضية الفلسطينية، والديمقراطية أفرزت قدرة كبيرة في التحرك الشعبي، وعندما وقع الاحتلال العراقي على الكويت سارع الشعب الى التحرك في الداخل والخارج فكانت لجان التكافل والعصيان المدني والمقاومة في الداخل، وكانت اللجان الشعبية التي تجوب العالم شارحة قضية الكويت، ومؤتمر جدة الشعبي الكويتي في الخارج تعبيراً عن قدرة هذا الشعب على توظيف رصيده التاريخي في العمل الشعبي لصالح قضيته [38].

خاتمة:

نود في نهاية هذه الدراسة أن نبلور بعض الأفكار والنتائج المستفادة منها، ويهمنا طرح بعض نتائج الحوار.

أولاً: لقد تبلورت أربعة اتجاهات مثلتها المؤسسات المدنية في الكويت خلال الفترة موضوع البحث وهي: الاتجاه الحكومي الرسمي الذي يتبنى وجهة النظر الرسمية ويدافع عنها، ويبرر تصرفاتها وخطواتها. ثم الاتجاه الديني الذي هيمن على العديد من المؤسسات، وأوجد بعضها، وهو اتجاه يغلب عليه الإسلام السياسي والحزبي.

ويأتي الاتجاه الليبرالي الذي يقف في مواجهة الاتجاه الديني السياسي وهو ليس منظما ومؤثرا كالآخر وبخاصة في العقدين الماضيين، وأخيراً الاتجاه المهني التخصصي، وفي ما يتعلق بهذا الاتجاه فقد جرى تسييس بعض مجالاته حيث نشطت بعض الجماعات للسيطرة على مؤسسات هذا الاتجاه مثل الجمعية الطبية وغيرها، ولكن بعض جمعيات وروابط هذا الاتجاه غارقة في التخصص بعيداً عن الهموم المجتمعية.

ثانياً: أما المسألة الأخرى التي نطرحها للحوار فهي: هل جمعيات النفع العام والاتحادات ظاهرة إيجابية أم سلبية؟ يعتقد البعض بأن إقامة مثل هذه الجمعيات والاتحادات في إطار سياسة الدولة وقوانينها خلل في قيام المجتمع المدني الذي ينبغي أن تكون مؤسساته أهلية لا حكومية. ونختلف مع أصحاب هذا الرأي حيث إن إقامة مثل هذه المؤسسات ونشاطها ينبغي أن يكون مقنناً، ولم تمنع هذه المؤسسات العمل الشعبي بأي صيغة أو شكل بدليل هيمنة التيار القومي في السابق على العديد منها، وهيمنة التيار الديني في الفترة المتأخرة على أغلبها، كما أن مثل هذه الجمعيات والاتحادات نص عليها الدستور الذي ارتضيناه، ومتمسكون به، ولم تكن هذه المؤسسات عائقاً أمام أي نشاط شعبي آخر أما عدم الاعتراف بالعمل الحزبي في الكويت فهو مسألة تتعلق بسياسة الدولة، وبالظروف الموضوعية في هذه المرحلة من تاريخ الكويت، ومع ذلك فالتنظيمات الحزبية وشبه الحزبية موجودة وتعمل منذ فترة غير قصيرة.

ثالثاً: ما يتعلق بالقيم التي يغرسها المجتمع المدني، والتي ساهمت بها مؤسسات المجتمع المدني في الكويت بطريق مباشر أو غير مباشر خلال الفترة من الاستقلال الى الاحتلال، ونجملها بالآتي: التكافل والتعاون، العمل التطوعي، النشاط الخيري، الوعي السياسي والاجتماعي، العمل الجماعي، قيمة الإنتاج بدل الاستهلاك، الحرية والممارسة الديمقراطية، لكن المساهمة في ترسيخ وتعميق هذه القيم والمفاهيم ليست

بالمستوى المطلوب في مجتمع تتوافر فيه ظروف النهضة والتقدم، وهي لا تتوافر للعديد من المجتمعات الأخرى.

رابعاً: نخلص كذلك الى نتيجة أشرنا إليها في هذه الدراسة وهي ظاهرة تأثير القبلية على المدينة وتزاوج التيار الديني مع القبلية والآثار الناجمة عنها، وقد عكست الأوضاع السائدة قبل ذلك من أن المدينة كانت مركز التأثير.

خامساً: عند معالجة الأحزاب والتجمعات السياسية والتي وردت في هذه الدراسة ينبغي تقييم التجربة وبخاصة في ما يتعلق بالحركة الوطنية، وبإلقاء نظرة على أطروحات وممارسات أطراف الحركة الوطنية منذ الاستقلال وتعزيز التجربة الديمقراطية في بعده، تبين ما يلي:

- إنها لعبت دوراً مهماً في بلورة الوعي السياسي، وفي التنمية.
- إن اهتماماتها خارجية أكثر منها داخلية.
- إنها غير ملتصقة بمشكلات المجتمع المحلي.
- إنها كانت مشتتة وغير قادرة على العمل الجبهوي المنظم وكان يغلب على نشاطها العمل الموسمي السياسي.

سادساً: من الأمور التي ركزت عليها الدراسة كذلك التيار الديني السياسي وتأثيره على المجتمع المدني، فقد ركز على الجانب المظهري والشكلي في ممارسة الإنسان للشعائر، واهتم هذا التيار أساساً بالجانب السياسي وتسييس الدين.

وأصبح في مجتمعنا المتسامح إرهاب فكري وتطرف وهوس لا مبرر لها، كما يشهد المجتمع استغلالاً للدين وللمؤسسات المالية الدينية.

هذه الدراسة تحتوي على وجهة نظر الباحث في عدد من قضايا المجتمع المدني في الكويت غطت الفترة من الاستقلال الى الاحتلال يطرحها للحوار خدمة لوطننا ولتعزيز المجتمع المدني الديمقراطي.

لقد ارتبط تشكيل المجتمع المدني في الكويت بالديمقراطية، وكلما اتسعت وتعمقت الممارسة الديمقراطية عبرت عنها نشاطات المؤسسة الشعبية في الكويت، وكلما ضاق الهامش الديمقراطي همشت تلك المؤسسات، ونلاحظ ذلك في فترات حل مجلس الأمة.

إن المجتمع المدني في الكويت يعد نموذجاً معقولاً ومناسباً في منطقة الخليج العربي نتطلع الى تعميم تجربته على المنطقة.

ملحق رقم (1)

أسماء الصحف والمجلات والدوريات في الكويت منذ الاستقلال:

أولاً: الصحف

1ـ الهدف 1961 التي تحولت الى الوطن عام 1974.
2ـ الرأي العام 1961.
3ـ السياسة 1968.
4ـ القبس 1972.
5ـ الأنباء 1976.
6ـ كويت تايمز 1963.
7ـ آراب تايمز 1977.
8ـ الرسالة 1961 (تحولت إلى «الزمن» 1995).
9ـ صوت الخليج 1962.
10ـ صوت الكويت 1990.

ثانياً: المجلات الأسبوعية

1ـ الطليعة.
2ـ الكويت اليوم الرسمية.
3ـ النهضة.
4ـ أسرتي.
5ـ المجتمع.
6ـ الفرقان.
7ـ اليقظة.
8ـ مجلة البيان التي تصدرها رابطة الأدباء.

ثالثاً: الدوريات الفصلية

أولاً: مجلات جامعة الكويت وعددها عشر مجلات.

ثانياً: مجلات وسلاسل يصدرها المجلس الوطني للثقافة:

1ـ مجلة عالم الفكر.
2ـ سلسلة عالم المعرفة.
3ـ مجلة الثقافة العالمية.
4ـ سلسلة المسرح العالمي.

رابعاً: المجلات الشهرية:

1ـ العربي.
2ـ الاقتصادي الكويتي.
3ـ الرائد.
4ـ الكويت.
5ـ الاتحاد.
6ـ العامل (تحولت إلى «الحقيقة» 1996).
7ـ الوعي الإسلامي.

المراجع

1ـ سعيد بن سعيد العلوي، تعقيب، كتاب: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، إصدار مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1992، ص62–63.
2ـ سيف الدين عبدالفتاح اسماعيل، المصدر السابق، ص292.
3ـ كريم بقرادوني، تعقيب، المصدر السابق، ص 369.
4ـ د. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، المصدر السابق، ص565–567.
5ـ دستور دولة الكويت عام 1962، المادة 43، ص18.
6ـ المصدر نفسه، ص 70.
7ـ د. شفيق الغبرا، الكويت – دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، القاهرة، 1995 ص221–223.
8ـ د. خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية، حالة الكويت، بيروت 1996، ص290.
9ـ د. خلدون النقيب، صراع القبلية والديمقراطية: حالة الكويت، دار الساقي، 1996، بيروت، ص9، المصدر السابق.
10ـ المصدر نفسه ص8.
11ـ د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية – من منظور مختلف، بيروت1987، 1989، ص 150–151.
12ـ قانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، دولة الكويت.
13ـ مساعد عبدالرحمن الكوس، الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في الكويت، 1986–1987، الكويت، ص16–21.
14ـ راجع جلسات مجلس الأمة لشهر نوفمبر 1996.
15ـ راجع لوائح تأسيس هذه الجمعيات والقوانين الخاصة بها.
16ـ محمد مسعود العجمي، الحركة العمالية والنقابية في الكويت، 1982، الكويت ص 106–120.
17ـ د. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي، المصدر السابق، ص 574–575.
18ـ د. عبدالمالك التميمي، بعض إشكاليات الثقافة والنخبة المثقفة في مجتمع الخليج العربي المعاصر، مجلة المستقبل العربي، العدد 34، أبريل 1990، بيروت، ص 31–32.

19 ـ د. ابراهيم غلوم، الثقافة بوصفها خطاباً ديمقراطياً: نموذج الثقافة في مجتمعات الخليج العربي، الثقافة والمثقف في الوطن العربي، بيروت 1992، ص293.
20 ـ المصدر نفسه ص 293.
21 ـ د. ابراهيم غلوم، المصدر السابق، ص 294.
ملحق رقم (1) كشف بالصحف والمجلات والدوريات التي تصدر في الكويت منذ الاستقلال حتى الآن.
22 ـ خالد سعود الزيد، المسرح في الكويت – مقالات ووثائق، الكويت، 1983، ص68.
23 ـ المصدر نفسه ص 459,45، 73–74، 101–106، 111–112 انظر أيضا: د. محمد حسن عبدالله، الكويت والتنمية الثقافية العربية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت سبتمبر 1991، ص229–230.
24 ـ د. ابراهيم غلوم، المصدر السابق، ص 295.
25 ـ سليمان عبدالله العنيزي، العدوان العراقي على المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية في الكويت، الكويت، 1993.
26 ـ د. عبدالرضا أسيري، النظام السياسي في الكويت – مبادئ وممارسات المصدر السابق، ص 354-355.
27 ـ د. فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، الكويت 1994، ص54.
28 ـ د. أحمد البغدادي، حزب التحرير في المجتمع الكويتي، بحث غير منشور.
29 ـ د. فلاح المديرس، المصدر السابق، ص5–6.
30 ـ د. فلاح المديرس، جماعة الإخوان المسلمين في الكويت 1994، الكويت ص 15، 21.
31 ـ د. فلاح المديرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، الكويت 1994، ص12–20.
32 ـ د. أحمد البغدادي، حزب التحرير في المجتمع الكويتي، المصدر السابق، ص 8، بحث غير منشور.
33 ـ معلومات جمعها وحصل عليها الباحث بصورة مباشرة من لقاءات مع بعض العناصر أثناء الاحتلال وبعد التحرير.
34 ـ د. فلاح المديرس، التجمعات السياسية الكويتية، المصدر السابق، ص5–6.
35 ـ د. باقر النجار، المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية، المصدر السابق، ص 568–569.
36 ـ د. خلدون النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية – من منظور مختلف، 1987، 1989، بيروت، ص176.
37 ـ د. شفيق الغبرا، الكويت – دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع، 1995، القاهرة، ص114–115.
38 ـ عزام عبدالمحسن العصفور، العمل الكويتي الشعبي في الخارج أثناء الغزو، صحيفة «الرأي العام»، 27 فبراير 1997، ص14.

عرب الخليج.. وقضايا قُطرية وقومية*

د. عبدالعزيز محمد الدخيل

* محاضرة أُلقيت بنادي العروبة ـ البحرين بتاريخ 30 نوفمبر 1997م.

عرب الخليج جزء من سكان الجزيرة العربية، التي انطلقت منها الهجرات شمالاً وغرباً حاملة تراث ولغة العرب إلى الأمصار المجاورة والبعيدة، فاستوطن المهاجرون والفاتحون تلك الديار ونبت عرب من عرب قاسمُهم المشترك الأعظم التاريخ واللغة، والتراث، تلك العناصر الأساسية والجامعة للقومَية العربية المؤطرة اجتماعياً وثقافياً وسياسياً للأمة العربية.

العروبة في إطارها العرقي، مفهوم قديم عفى عليه وتجاوزه الزمن، قَبلي في تكوينه ضيق في إطاره والعروبة في إطارها الثقافي والاجتماعي والتاريخي مفهوم شامل جامع حضاري في تكوينه إنساني في مقوماته.

عرب الجزيرة اليوم عرب بالمفهوم الحديث للعروبة، وبدونه فهم أجناس وطوائف مختلفة لا يجمع بينهم جامع ولا يربطهم قاسم مشترك أعظم. خطابي هذا ينظر إلى قضايا عرب الجزيرة وشؤونهم القُطرية والقومية التي لا أحسبُ أنها في جوهرها تختلف عن قضايا العرب الآخرين، وإن اختلفت ألوانها. سألج إلى قضايا عرب الخليج من بابين:

الأول: القضايا القُطرية.

الثاني: القضايا القومية.

ومن نافلة القول الإشارة إلى أن المجال في هذا البحث المحدود لن يسمح لي بسرد كل القضايا، والغوص في داخل كل قضية، لذا فإنني سوف أختار من القضايا ما أعتقد أنه أهمها تأثيراً على حركة المجتمع نحو التقدم الحضاري.

المدخل الأول: القضايا القُطرية:

(أ): القضايا السياسية:

1 ـ قضية الديمقراطية:

التاريخ العربي الإسلامي لم تنشأ أو تترعرع فيه الحرية السياسية والاجتماعية بمفهومها الحقوقي الفردي ما عدا فترات قصيرة محدودة ومعزولة، للخليفة أو الزعيم الدور الأساسي في حضورها وغيابها. فتلك الومضات التاريخية المشرقة، لم تكن تياراً أو خروجاً جماعياً على السياق التاريخي العام للأمة العربية والإسلامية، إنما كانت مصادفة تاريخية مرتبطة بشخص الحاكم، لا بطبيعة النظام وقاعدته الاجتماعية والسياسية.

العرب في الخليج وفي أقطار الأمة العربية، يعيشون اليوم وبنسب مختلفة مرحلة سياسية اجتماعية هي أقرب إلى حال مجتمعات القرون الوسطى وظروفها الاجتماعية والسياسية ذات النزعة التسلطية والفردية منها إلى حال نهاية القرن العشرين وحضارته الموسومة بالحرية والتعددية.

الأمم الرائدة خرجت من زمن القرون الوسطى وعلاقاته ودخلت زمناً جديداً عندما خلقت ظروفاً جديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية قادتها وأسست لها عناصر المعرفة والعلم والفلسفة والصناعة.. الظروف الجديدة هي التي خلقت الزمن الجديد، زمن التقدم العلمي والتقني، والحرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هذا الزمن نطلق عليه زمن الحضارة الغربية.

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل أوروبية المنبت وغربية الهوية، تعني حكم الشعب للشعب. وفضلاً عن معناها اللفظي فإنها اكتسبت معنى اجتماعياً وسياسياً يرتبط بفسح مجال لتعدد الآراء قبل الوصول إلى القرار. فإن قيل عن نظام يدير شؤون المجتمع السياسية والاقتصادية أنه نظام ديمقراطي، فذلك يعني أنه نظام قائم على التعددية في الرأي كمنهج وقاعدة لاتخاذ القرار. ومن التعددية وبها تتحقق الحرية السياسية.

لقد كان العرب في أواسط هذا القرن، ومنهم عرب الخليج لا يرون للحرية والديمقراطية إلا ثوباً واحداً هو النظام الجمهوري، جرياً على السياق التاريخي للثورة الفرنسية والأمريكية، فاشتعلت الثورات في كل مكان، وجاءت الجمهورية ولم تأت الديمقراطية والحرية.

الحرية والديمقراطية ليس لها ثوب واحد تزهو به، فالعبرة ليست بالمظهر، بل العبرة

بالقواعد التي يُبنى عليها القرار، وتدار بها شؤون البلاد والعباد. فإن كانت هذه القاعدة تعددية البناء والمنهج كان القرار للأغلبية وكان الحكم ديمقراطياً مهما كان شكل النظام ولونه. وإن كانت القاعدة أحادية البناء والاتجاه كان القرار فردياً، مهماً كان شكل النظام ولونه.

عالم اليوم يضيق بالفردية نظاماً للحكم. أصبحت الديمقراطية مطلباً عاماً وثقافة شعبية رغم الاختلاف في درجات التعددية وأشكالها، ومساحة الحرية وأنواعها. دول مجلس التعاون، منها من قطع شوطاً لا بأس به في بناء المؤسسات الديمقراطية، ومنها من هو في أول الطريق. شعوب المنطقة مثقفيها وعامتها ليست لديهم النزعة لتغيير نظام الحكم، ولكن لديهم نزعة صادقة وقوية نحو جعل الأنظمة أكثر ديمقراطية وتعظيم دور المشاركة في القرار بهدف ترشيده لا بهدف انتزاعه. لذلك فإن كل مرونة يبديها النظام تجاه هذه الرغبة الشعبية والحضارية تزيد من متانته وتعمق من جذوره وتطيل من عمره. وكل مقاومة لها تقيم حاجزاً طبيعياً ونفسياً بين الحاكم والمحكوم، وتنشر بذور الفرقة والإرهاب وتضعف الأمن والأمان فينقلب الوطن على نفسه، وعلى نظامه، وتتوقف حركة التنمية والتطور.

كل الأنظمة في دول مجلس التعاون مطالبة اليوم بتعزيز مسيرة الديمقراطية والحرية، كل حسب ظروفها وآلياتها دون الإخلال بجوهر الديمقراطية القائم على التعددية. فكل إنجاز مهدد بالسقوط، وكل تنمية مآلها الزوال إن لم يكن للحرية والديمقراطية موقع في خريطة الوطن، يكبر وينمو مع نموه، حتى يعُم جميع أرجاء الوطن ويغطي وجه كل الخريطة. كل مجتمع مهما كان بدائياً، مؤهل لحجم ونوع من الديمقراطية ينمو معها وتنمو معه. ولا يمكن للديمقراطية أن تؤجل حتى ينضج المواطن والوطن. فالحرية جزء من تكوين الإنسان النفسي يعشقها ويطلبها، بصرف النظر عن حالته الاجتماعية والفكرية. الاختلاف وارد في نسب الحرية وأنواعها ومجالاتها، أما في جوهرها، فالحرية مطلب إنساني، وليست مطلباً فكرياً.

2ـ قضية الأقليات الدينية والعرقية:

المساحة الجغرافية الكبيرة للبلاد العربية تسكنها مجتمعات يرتبط غالبيتها بجذور عربية، وتعتنق ديانة إسلامية سنية المنهج. وإلى جانب هذه الأغلبية هناك أقليات عرقية ودينية بعضها ذاب واختلط بالتيار العام العرقي والديني، فأصبح جزءاً لا يتجزأ منه، وبعضها ما زال يُبقي على شيء من تراثه الديني غير الإسلامي وقوميته غير العربية. ومن أهم المجموعات الدينية غير الإسلامية، المسيحية واليهودية، ومن أكبر المذاهب الدينية الإسلامية غير السنية المذهب الشيعي بجميع فرقه. ومن المجموعات العرقية هناك

الكردية، والمارونية، والبربرية وغيرها. هذه المجموعات الدينية والعرقية التي جئنا على ذكرها هنا أو التي لم نذكرها هي جزء من المكون السياسي والاجتماعي والديني، لما يمكن أن نطلق عليه الأمة العربية. هذه الأمة التي انخرط في تكوين خيوطها ونسيجها أعراق وأديان كثيرة كان للعرب، والدين الإسلامي النصيب الأكبر فيها لكنه لم يكن الأوحد. فإلى جانب العرب كانت هناك أعراق ساهمت في تكوين تاريخ الأمة العربية، وإلى جانب الدين الإسلامي كانت هناك أديان ساهمت في بناء المجال الديني للأمة العربية.

هناك نهجان أمام العرق والدين الأكثر انتشاراً للتعامل مع الأديان والأعراق الأقل انتشاراً، أحدهما نفي الآخر وفرض الذات على كل المساحة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وثانيهما الاعتراف بالآخر وبحقه في العيش حراً داخل المساحة التي تقف عليها الأمة. المنهج الأول، منهج النفي والتغريب، يقود ومهما أحكمت الأغلبية سيطرتها وعظمت سطوتها إن عاجلاً أو آجلاً إلى انهيار المجتمع وتفكك البناء الوطني وقيام الحروب المدنية وتدخل الأجنبي ثم الانفصال السياسي. المنهج الثاني، منهج المساواة بين جميع أفراد الأمة الواحدة، والوطن الواحد في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية بصرف النظر عن لغاتهم وأديانهم وألوانهم، يقود إلى التلاحم والتعاون والتعاضد في بناء وطن للجميع فيه حقوق مدنية وسياسية واقتصادية متساوية. منهج النفي يؤدي إلى كره الوطن ومحاربته، ومنهج المساواة يؤدي إلى حب الوطن والدفاع عنه بالنفس والنفيس، هذا ما يُعلمنا التاريخ ودروسه مهمة، وما يمليه العقل وقيادته حكيمة.

الأقليات الدينية والعرقية في دول مجلس التعاون والخليج العربي، والأمة العربية هي جزء من المادة التاريخية والفكرية والدينية واللغوية، المكونة لتراث هذه الأمة العربية، وهي بوجودها وبقائها تشكل العناصر التي تغني هذا التراث بما لديها من تراث، وتكفيه شر الانغلاق على نفسه، والتقوقع في محيطه، إنها الألوان الأخرى في حديقة الأمة العربية تكسر رتابة النمط الواحد وشوكة الفكر الأوحد.

القومية العربية بمفهومها العرقي، والدين الإسلامي بفكره السني، لا خوف عليهما من القوميات والأديان والمدارس التي عاشت معهما وإلى جانبهما وأصبحت جزءاً من محيطهما مئات السنين إن هي تمتعت بعضوية كاملة في جسم الأمة تتداعى له سائر الأعضاء بالحمى والسهر إن أصابها ضرر. الخوف على الأمة العربية أن تتحول هذه الأضلع المساندة إلى خناجر حادة تغوص في جسم الأمة إن هي خنقت أو دفنت في التراب. الخوف على الأمة العربية في أقطارها أو في كلها أن تأخذ بمنهج النفي وتترك منهج المساواة في تعاملها مع الأقليات.

تاريخ الأمة العربية والإسلامية القديم والحديث كما أسلفت لم يكن عادلاً في التعامل مع الأقليات، رغم أن العقيدة الإسلامية ذات الانتشار الأكثر والتأثير الأكبر على سلوك الأمة العربية، تعارض نصوصها معارضة واضحة وصريحة، التفرقة بين أفراد الأمة الإسلامية في العرق أو اللون، فهم سواسية كأسنان المشط أمام قانون المعاملات في الدنيا وأمام قانون الحساب في الآخرة.

إن المشكلة تبدو في طبيعة التاريخ الذي أنتجته الأمة العربية من خلال سيرتها على هذا الكوكب عبر قرون، وأثره في تكوين الفكر العربي والإسلامي المتراكم عبر الزمن مكوناً للعقل العربي وعقل الأمة، هذا العقل الذي يصنع الحاضر بكل إيجابياته وسلبياته. التاريخ العربي والإسلامي كغيره، كان للأفراد والجماعة القليلة المتسلطة دينياً وسياسياً واقتصادياً، دور كبير وأساسي في بنائه وتوجيه مساره. إنها ليست مشكلة النصوص في كتب الأديان، إنها مشكلة الواقع في الزمن القديم، إنها مشكلة التاريخ والتراث المكون للعقل والسلوك العربي في الزمن الحديث.

حل هذه القضية سواء عند عرب الخليج أو غيرهم من مجتمعات الأمة العربية يبدأ في إخراج هذا التاريخ من صومعة المقدسات، ولا سيما وأنه في كثير من أحداثه يعارض الكثير من النصوص المقدسة الدينية والوضعية، وتعريضه لشمس العقل العارف يأخذ منه ما يصلح لبناء حاضر جيد والسير نحو مستقبل أفضل، ويرمي عن ظهورنا تلك الأحمال ويفك من أيدينا تلك الأغلال. إنه الانفصال عن التاريخ السيئ لبناء تاريخ أفضل، خطوة أولى وأساسية على طريق الإصلاح والنهضة، وإلا فإن الألوان تختلط، والرؤية تنعدم وتنقسم الأمة فريق إلى الجنوب وفريق إلى الشمال وآخرون بين هذا وذاك، ويتحرك الزمن وينتقل العالم من قرن إلى قرن، ويظل العرب في قرونهم الوسطى.

(ب): القضايا الاجتماعية:

عرب الخليج يعود معظمهم في أصوله القبلية إلى قبائل نجد الكبرى، لذا فإن المرجعية القبلية، في إطارها التاريخي والاجتماعي، توحد بشكل عام بين أبناء تلك القبائل أياً كان موطنهم على ساحل الخليج، أو في نجد الجزيرة العربية. هذه القاعدة الاجتماعية العريضة، في إطارها التاريخي القبلي التي ينتمي إليها عرب الخليج بشكل أو آخر، ساهمت في رفع نسبة التجانس الاجتماعي بين مواطني دول مجلس التعاون. هذا التجانس إضافة إلى الأهداف والمصالح السياسية المشتركة بين زعماء دول المجلس ساعدت على قيامه، وعلى بقائه على قيد الحياة، رغم العواصف التي عصفت به من حين إلى آخر.

في ما يلي سأطرح ما أحسبه أهم القضايا الاجتماعية التي تواجه عرب الخليج اليوم، وهم يطوون صفحة قرن ويفتحون صفحة قرن جديد هو الحادي والعشرين بعد الميلاد.

1ـ قضية المرأة:

قضية المرأة وإن كان البعض لا يرى أهميتها الاستراتيجية في المجال الاجتماعي فإنها تعتبر أم القضايا التي تواجه عرب الخليج اليوم. وقضية المرأة من القضايا الشائكة ذات الأبعاد والزوايا المختلفة، للدين فيها رأي تختلف حدوده ومعالمه باختلاف المذاهب والمفسرين. وللعرف والعادات والتقاليد رأي يسير في مؤازرة الرأي الديني أحياناً وأحياناً يتقاطع معه.

المدرسة الفقهية السلفية المحافظة لا ترى مكاناً للمرأة إلا بيتها، وترى فيها إنساناً يقل عن الرجل عقلاً وقدرة. وترى فيها تابعاً لمتبوع هو الرجل. أما المدرسة التوفيقية فإنها لا تدعم الموقف القائل بسيادة الرجل على المرأة سيادة مطلقة وتساوي بين الرجل والمرأة في كثير من الحقوق ولكنها قد تحتفظ للرجل بدور قيادي على المستوى العائلي والاجتماعي.

أما المدرسة الليبرالية فإنها تأخذ من المرجعية الفقهية قواعد تتكئ عليها وتبني فوقها فكراً ليبرالياً مستمداً من تفسير عقلاني يتخطى النص إلى المعنى، والظاهر إلى الباطن، والتاريخ إلى الواقع، يساوي حقوق المرأة بالرجل، كإنسان كامل العقل والسيادة.

إن قراءة الظواهر الاجتماعية ذات المعاني والمضامين التي ترسم خريطة الفكر الاجتماعي المعاصر في حاضرة وبادية المجتمع الخليجي المقنن لدور المرأة في المجتمع، تشير إلى أن الأغلبية من مواطني هذه الدول تقع في منطقة الحدود ما بين المدرسة السلفية المحافظة والمدرسة التوفيقية. لكنه رغم الغالبية العددية غير الليبرالية فإن حركة التطور تسير في اتجاه تحرير المرأة بسبب زيادة معدلات التعليم والتمدن والانفتاح على العالم الآخر، وإن كانت حركة بطيئة جداً نسبة إلى القفزات الكبيرة للمجتمعات الأخرى مما يجعل الفجوة بيننا وبين العالم تزداد اتساعاً في هذا المجال.

القيود الاجتماعية والدينية المفروضة على حرية المرأة وحركتها هي أخف على المرأة العربية منها على المرأة الخليجية، مما يعكس وضعاً أفضل للأولى على الثانية، إلا أن الفجوة بينهما تتجه إلى الانحسار وذلك بسبب سرعة التغيير والتطور في وضع المرأة الخليجية القادمة من الصفوف الخلفية. وهذه ظاهرة، على الأقل في نصفها المتعلق بقفل الفجوة، ظاهرة إيجابية.

ما تقدم كان وصفاً لواقع الحال، ولكن ما هي الأضرار التي يلحقها وضع المرأة الموصوف بالوضع المتخلف والذي يعتمد المنزل المقر الأساسي للمرأة والمجال الرئيسي لعملها. ولتبيان ذلك فلا بد لنا من الإعلان مسبقاً عن المعيار الذي نستخدمه في إصدار الأحكام، ونفصح عن المكيال الذي نكيل به. فبدون تعريف وتحديد للمرجعية القياسية، يبقى الحكم غير مؤسس.

معيارنا هنا معيار ليبرالي، يعتمد العقل الناضج معرفياً، العالم علماً منهجياً استقرائياً واستنباطياً بتراث الأمة العربية الديني والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والقادر بحكمته ومنطق الفيلسوف دفن الميت من التراث في مقبرة التاريخ ونقل الحي منه إلى مسرح الحياة الحاضرة بثوب العصر وإيقاعه. هذا العقل الناضج معرفياً عالم أيضاً بحاضر الأمة ومستقبلها، قادر على الإبداع في رسم استراتيجية تطورها وبناء حضارتها. هذه هي مواصفات العقل الخالق للمعيار الذي وسمناه بصفة الليبرالية وهكذا يجب أن تكون.

تأسيساً على هذا المعيار واستناداً عليه، أستطيع تحديد معالم ومواطن الضرر التي تلحق بالبناء والحركة الحضارية في منطقة الخليج العربي بسبب وضع المرأة، وأعتقد أن ذات المعيار صالح للتطبيق والاستخدام في النطاق الاجتماعي العربي والعالمي.

المرأة مخلوق عاقل، والرجل مخلوق عاقل، قد تختلف مكوناتهما الفسيولوجية لكن مكوناتهما العقلية البنيوية واحدة. العقل هو الفيصل بين الإنسان والحيوان، وهو من حيث الخلق والتكوين واحد في الرجل والمرأة، لكنه قد يكون مختلفاً من حيث المحصلة المعرفية والتجربة الميدانية فيختلف بذلك حجم الإنتاج والإبداع المادي والفكري. وقد يكون الاختلاف لصالح الرجل أو لصالح المرأة اعتماداً على الفرص المتاحة لتحقيق عملية الاكتساب المعرفي والعمل الميداني. العقل بقيامه تُكتسب الحقوق ويُفرض الواجب، وبزواله تزول. والأهلية العقلية شرط أساسي من شروط الإلزام في القوانين والأحكام المدنية والشرعية، وما دام العقل عند الرجل والمرأة واحداً في خلقه، والإلزام الواقع عليهما في أحكام الدين والدنيا واحد، فلا بد إذن أن تكون حقوقهما واحدة وإلا اختل العدل في الميزان، وهذا يجافي صفة الإله فارض الأحكام الدينية، ويتعارض مع أهم قواعد العدل القانوني.

المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق ليست هبة من أحد، لكنها حق طبيعي تفرضه المساواة في المصدر المؤهل لاكتساب الحقوق ألا وهو العقل والمساواة في الواجبات والالتزامات الدينية والقانونية المترتبة على وجود العقل. وإذا كانت المساواة بين الرجل والمرأة حقاً طبيعياً تفرضها القوانين الطبيعية التي أوجدها خالق الطبيعة، فإن عدم المساواة

بين الرجل والمرأة انتهاكٌ للحقوق الطبيعية للمرأة. إن القوانين التي اقتطعت مساحات من خريطة المساواة بين الرجل والمرأة، بحجة أنها مساحات لا يشغلها إلا الرجل، مثل الخدمة العسكرية في بعض مجالاتها، فقدت مقوماتها البيولوجية أمام زحف التقدم العلمي الموجه لحركة التصحيح والتنوير الفكري لدى الإنسان. فبُدِّلت مفاهيم كانت تحظى بدرجة القدسية وأُلغيت قوانين كانت تحرِّم على المرأة ارتياد بعض المجالات. القوانين التي تقيد دور المرأة وتعيقها من حرية الحركة على خريطة العمل الإنسانية، إن هي إذن إلا قوانين اجتماعية تنحسر تدريجياً كلما أسقط التقدم العلمي الأسس والقواعد التي يقف عليها قانون من تلك القوانين.

إيمان المرأة بأنها مخلوق لا يقل في قدراته الطبيعية عن مخلوق آخر من بني البشر أصيل وطبيعي في وجدانها وكيانها كما هو أيضاً عند الرجل. هذا الإحساس الطبيعي بالمساواة المتأصل في الشعور واللاشعور عند المرأة، قد تقهره قوى التسلط الاجتماعي التي يسيطر عليها ويوجه مسارها الرجل في أغلب الأحيان، فتجعل من المرأة مخلوقاً أدنى وأقل مرتبة من الرجل.

إيمان المرأة الأصيل، الظاهر أو الباطن، بحقها الطبيعي في المساواة الإنسانية من جهة ومعايشتها لحياة اجتماعية تنتهك بصراحة وقوة تلك المساواة وتعيدها إلى درجات في قاع السلم الاجتماعي من جهة أخرى، يجعل المرأة ذلك النصف الكامل من المجتمع، في حالة نفسية مقهورة غير متزنة ومستقرة تشُلُّ قدراتها وإمكانيتها الإنتاجية والإبداعية.

المرأة ومهما اكتسبت من علم ومال وجاه على المستوى الفردي، فإن عطاءها وإبداعها يظل قاصراً وناقصاً، ما دام هناك شرخ في كرامتها نابع من شعورها بذلك القهر الاجتماعي الذي يأخذ جزءاً من حقها الطبيعي في المساواة الإنسانية مع الرجل. إنه المجتمع ذلك الدكتاتور الذي تفوق قوته التدميرية، إن كان متخلفاً، كل قوى التسلط والقهر في العالم، كما يقول جون ستيورت مل.

إن قضية المرأة، في كل بيت وقرية ومدينة، أنها على مستوى المجتمع والأمة والعالم وهي عند عرب الخليج، قضية مهمة لأن جرحها أكبر، وأثرها على المجتمع أعم.

فلا غرابة أنْ جعلت من تلك القضية أم القضايا، ورأيت أن يكون السير في علاجها خطوات حثيثة، من أهم بنود استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الخليج العربي والعالم العربي بأكمله.

تربية الأطفال جيل المستقبل للمرأة دور مهم فيه كما للرجل أيضاً. المرأة الحبيسة في

بيتها المحرومة من التعليم أو التجربة الميدانية في مسرح الحياة والعمل، المدفونة تحت طبقات من الغطاء لا ترى النور إلا من خلال ثقوب تكشف لها مواقع خطاها وتحجبها عمّا سواها، كيف لها أن تربي جيلاً من المفروض فيه أن ينخرط في سباق أُممي ضمن منظومة عالمية تتبارى فيه الأمم في نهج حضاري أو حربي على احتلال مواقع متقدمة على الساحة الاقتصادية والسياسية في هذا العالم المتصل الأطراف.

االمرأة المقهورة في شعورها ولاشعورها، المرأة الناقصة في تعليمها، المرأة المحدودة في تجاربها وممارساتها للحياة خارج منزلها، لا يمكن أن تساهم في بناء أمة يستطيع أبناؤها وبناتها مواكبة عصر النهضة الحديثة والتعامل معه. هذه نتيجة منطقية وحقيقة مادية تقرر أن المرأة المقيّدة بالأغلال والمحرومة من المساواة لن تستطيع إعداد القوى البشرية، اللبنة الأساسية في البناء الاجتماعي، إعداداً نفسياً وخلقياً وسلوكياً واجتماعياً، قادراً على استيعاب حركة التطور والتنمية الإنسانية المادية وغير المادية والتي تنطلق بسرعة لم يعد للمجتمع المحلي دور كبير في ضبطها أو ربطها.

الأثر السلبي الواقع على حركة التنمية والتطور بسبب الدور السلبي للمرأة المتخلفة معرفياً وحضارياً والمقهورة نفسياً في مجال التهيئة الاجتماعية والسلوكية للأطفال، وهو مجال من عدة مجالات، يكفي دليلاً على الآثار المدمرة للحد من إعطاء المرأة حقوقها الكاملة في العلم والحياة جنباً إلى جنب مع الرجل بحجة الدين تارة والتراث تارة أخرى.

عرب الخليج إن أرادوا أن يؤسسوا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قاعدة تُبنى من إبداع الإنسان لأنها أصلب القواعد وأبقاها فعليهم أن يطلقوا المرأة من قيدها ولن يتأتى لهم ذلك حتى يطلقوا أولاً وقبل كل شيء عقولهم من عقالها.

2ـ قضية الدين:

ما أريد هنا هو ذلك الجدل القائم بين ظهرانينا في دول الخليج، وبقية الدول الإسلامية والعربية، في ثنائية ما يسمى بالتطرف والاعتدال، السلفية والحداثة، إلى غير ذلك من المسميات. هذه الثنائية في قراءة وتفسير النصوص الدينية، وأهمها القرآن والسنة الصحيحة، قسمت المجتمع إلى حزبين رئيسيين، حزب وُصف أحياناً بالسلفية أو الأصولية يتمسك بالنص من القرآن والحديث النبوي ولا يتعداه إلى قراءة باطنية تضيف إلى النص اللغوي أبعاداً تتعلق بالأسباب أو الظروف تيسيراً للعباد وتوازياً مع العقل. بل على العكس من ذلك فأصحاب هذه المدرسة وخصوصاً الغلاة منهم حديثي العهد بالفقه الإسلامي ومدارسه يتجاوزون النص الديني للتقييد والحصر سداً للذرائع والبدع كما

يقولون. وحزب يقال لهم أهل العقل يقومون في قراءتهم وتفسيرهم للنصوص الدينية بحفريات فقهية وتفسيرية ولغوية من أجل الوصول إلى معنى لا يقطع النص ويجاري العقل.

إن الاختلاف بين المدارس الفقهية الدينية لم يفارق المسرح الإسلامي منذ بدايته، إلا أنه اختلاف لم يصل العنف فيه إلى ما نشاهده اليوم، إذا ما تجاوزنا بعض الفتن والحروب ذات الذرائع الفقهية والأهداف السياسية.

في مطلع القرن العشرين، على سبيل المثال عندما بدأت حركة النهضة العربية تكوينها وانطلاقتها على أيدي المبشرين الأوائل، أمثال جمال الدين الأفغاني، محمد عبده، طه حسين، رفاعة الطهطاوي، وغيرهم، كانت هناك مدارس تعتمد الفقه الإسلامي المحافظ المرتبطة بالنص، وأخرى تعتمد الفقه الإسلامي النافذ إلى باطن النص بحثاً عن معنى أوسع ومواءمة للواقع أكثر. لكن الاختلاف بين هذه المنهجيات والمدارس لم يتعد عنف الكلمة إلى إراقة الدماء. لقد أمر الله نبيه محمداً ﷺ أن يقول لكفار قريش أعداء الإسلام، قولاً ليناً لعلهم يتذكرون ويعقلون ويهتدون. أما الغلاة اليوم من أهل النص والتقييد فهم يكيلون كيلاً قوياً على أهل العقل الذين حاولوا أن يوجدوا تفسيراً للنصوص تخرج عن حدود المفهوم السلفي وتغايره، فجعلوهم ملحدين، وطلبوا إقامة الحد عليهم.

الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي اليوم غير ذلك الذي كان في بداية القرن العشرين ومطلعه، فهل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية هي التي دفعت بالمدرسة السلفية إلى إلقاء القلم وحمل السلاح؟ أم أن الغلو في أيديولوجية تحجر على العقل تماماً وتمنعه من القبول بالرأي الآخر، لا بد أن يؤدي إلى العنف والتطرف من أجل فرض الدين الأسلم على الناس كما يراه الفكر الأوحد. هذه الأيديولوجية الفارضة للدين أو لمدرسة من مدارسه بقوة السلاح أو التسلط على الآخرين، مرفوضة بنص القرآن الكريم الذي يقول:

﴿قل يا أيها الكافرون. لا أعبد ما تعبدون. ولا أنتم عابدون ما أعبد. ولا أنا عابدٌ ما عبدتم. ولا أنتم عابدون ما أعبد. لكم دينكم ولي دين﴾.

وفي آية أخرى ﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة﴾.

وفي آية أخرى ﴿ لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾.

الإرهاب الفكري والمسلح الذي تمارسه الجماعات التي تدعي الأصولية أو السلفية،

على أهل العقل من المسلمين، بحجة أنهم خرجوا عن حدود النص، كما يقرأونه، ولأنهم فسّروا القرآن والحديث تفسيراً لا يتطابق مع قول المفسِّرين الأوائل أو قالوا رأياً يختلف عن قول الفقهاء السابقين، ليس من الإسلام في شيء. الوحي انقطع بوفاة محمد عليه الصلاة والسلام، أما الاجتهاد فباق في الأمة الإسلامية حتى قيام الساعة. والاجتهاد هو مصدر من مصادر التشريع الإسلامي، خص الله به أهل العلم ولم يورثه لسلطة دينية أو سياسية فالإسلام لا يعترف بالطبقية الدينية ويرفضها.

نحن هنا لا نؤسس حكماً في ما يتعلق بالمسائل الجدلية بين المدرستين الفقهيتين إلا حكماً واحداً، هو في رأينا القاعدة المشتركة التي يجب أن يقف عليها الاثنان أهل النص وأهل العقل، أو غيرهما من أصحاب المدارس الفقهية المختلفة ألا وهي حرية الفكر والعقيدة التي ضمنها الرب لعباده ووثقها في آية من كتابه ﴿لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي﴾ وبموجب هذه الحرية وعلى أساسها يخضع الإنسان للمساءلة يوم الحساب.

لو آمن اليوم أهل الأديان المختلفة والفرق المختلفة بحق الآخرين في الاختلاف وحقهم في اختيار العقيدة التي يريدونها والمذهب الذي يريدونه كما أراد لهم الرب أن يكونوا لما كان هناك تطرف أو إرهاب يمارسونه ضد بعضهم البعض.

عرب الخليج كغيرهم من سكان البلاد العربية والإسلامية يعايشون اليوم شرخاً اجتماعياً كبيراً في مجتمعاتهم لا بل في عوائلهم وبين أهليهم، خرج من ثناياه عنف وإرهاب سقط في ساحته أبرياء كثيرون. هذه الحرب الداخلية التي امتد لهيبها فشمل الحياة الاجتاعية والسياسية والاقتصادية، الإسلام كعقيدة ونظام ليس مصدرها، وإنما مصدرها الفكر التسلطي المعادي لحرية الإيمان والعقيدة الذي أخذ به دعاة يحسبون أنهم يحسنون في الإسلام صنعاً وهم لا يعلمون أنهم أشد عداوة للإسلام من أعدائه. الخروج من هذا النفق المظلم والمصير المجهول لعرب الجزيرة وغيرهم من العرب والمسلمين لن يكون إلا بتأسيس ودعم الفكر الفردي والمجتمعي الذي يحترم الحرية التي منحها الله للإنسان في اختيار دينه ومذهبه، وتثبيت هذا الفكر بسن القوانين الحامية لهذا المبدأ والدفاع عنه. هذا المشروع الحضاري الإسلامي يمكن أن يبدأ بشكل مرحلي وجزئي يتماشى مع قدرة النسيج الاجتماعي والديني على التطور والبُعد عن التزمت.

إن وسائل الإعلام العامة والخاصة تلعب دوراً أساسياً ومهماً في هذا المجال فهي المنابر التي نُطلق من قممَها مفاهيم وأيديولوجيات توجه سلوك الفرد والمجتمع وتقود حركته. هذه المنابر إن هَي استخدمت لغة الكلام بدون إكراه فلا خوف على الفرد والمجتمع من

عددها أو مساحة الحرية المسموحة فيها. الخوف كل الخوف أن يحتكر المنابر، أو معظمها صوت واحد ورأي واحد. إن على صاحب السلطة أن يوازن بين كل المدارس ليؤمّن للفرد المسلم حرية الاختيار والقرار. فالفرد كما خلقه الإله قادر بحكم فطرته وعقله أن يصل إلى الحقيقة ولو بعد حين. إنها الحرية كالشمس لا تبقي حرارتها شيئاً من زيف الفكر إلا وأذابته وإن اختبأ في وسط السحاب يوماً أو بعضاً من يوم.

(ج): القضايا الاقتصادية:

اقتصاد دول الخليج العربي قبل البترول لم يكن إلا اقتصاداً رعوياً وقروياً يعتمد على زراعة بسيطة في بعض الواحات التي تتواجد بها المياه، أو اقتصاد يقوم على استغلال مياه الخليج في الصيد أو استخراج اللؤلؤ. حال عرب الخليج الاقتصادية لم تكن أفضل من تلك التي عليها حالهم في المجال الاجتماعي أو السياسي، ولا يمكن إلا أن تكون كذلك فهي حلقات مترابطة شكلاً وجوهراً.

جاء البترول بعد اكتشافه واستخراجه بوساطة الشركات العالمية الغربية، وامتلأت خزانة الدولة بعد فقر طويل. ثم تدفقت الأموال بشكل سريع وكبير بعد العام 1973م، عندما نجحت منظمة الأوبك في انتزاع السيطرة على الإنتاج والتسعير البترولي من يد الشركات. ربع القرن الذي انقضى بين العامين 1973 و1998م شريط من الأحداث التي صاغتها سياسات واستراتيجيات هدفت لتحقيق التنمية الاقتصادية. في ما يلي سوف أستعرض بعض القضايا الأساسية في الساحة الاقتصادية التي أنتجتها طبيعة التنمية الاقتصادية في ربع القرن المنصرم، والتي أصبح التعامل معها من أجل إصلاحها أمراً ضرورياً لضبط اتجاه مسيرة التنمية ودعم قوة حركتها.

1 ـ الحرية الاقتصادية:

دول مجلس التعاون الخليجي انتهجت منذ نشأتها فلسفة اقتصادية تقوم على مبدأ الاقتصاد الحر. وهذا التوجه الأيديولوجي الاقتصادي لم يكن وليد فكر فلسفي أفرزته رؤية المجتمع وإرادته الجماعية، ولكنها كانت حصيلة جمع لإرادة فردية ورثت أيديولوجية الحرية الاقتصادية في أبسط مظاهرها من تاريخها وتراثها العائلي والقبلي.

فراعي الإبل والغنم في السهول والوديان، والمزارع في الواحات، وصائد اللؤلؤ والأسماك في البحار، والتاجر في القرى والموانئ، كانوا جميعاً أحراراً في ما ينتجون، وأحراراً في ما يستهلكون، وهذه أركان النظام الاقتصادي الحر. للاقتصاد الحر عدوّان لدودان يطاردانه كلما سمحت لهما الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية بهدف خنقه

أو اغتياله، هما الاحتكار والفساد الإداري.

الاحتكار عدو المنافسة، والمنافسة هي الرئة التي يستنشق من خلالها النظام الاقتصادي الحر هواء ينقي الدم من شوائبه ويبعث في العروق دماً نقياً يمنح الاقتصاد قدرته على استخدام الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية استخداماً أمثل يعظم الإنتاج للمساهمين في عملية الإنتاج كل حسب ما قدمه.

الاحتكار يقتل التعددية ويحيل الأصوات المتنافسة في السعر أو الإنتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار إلى صوت واحد أو أصوات قلة هدفها خدمة مصالحها على حساب مصالح الغير وذلك بحكم سيطرتها على السوق أو على عنصر من عناصر الإنتاج. الاحتكار دكتاتورية تغتال الحرية الاقتصادية، وتنقص من انتشار فائدتها.

وفي ظل الفساد الإداري وغياب أو ضعف القانون في مضمونه أو سلطته ينمو ويترعرع الاحتكار، ولكن للفساد الإداري وغياب القانون آثار مباشرة على سلامة النظام الاقتصادي الحر وفعالية آلياته وحسن نتائجه. فكلما زاد الفساد الإداري في مؤسسات القرار الاقتصادي الحكومي أو الخاص وغاب القانون التجاري أو الجنائي المتعقب لهذه الظواهر، تعطلت آلية النظام الاقتصادي الحر عن أداء دورها في زيادة الإنتاج والدخل، وانتشاره في أسواق وقطاعات مختلفة لتفيد منه الطبقات المالكة والعاملة استفادة مرتبطة بدرجة الإنتاج وحجم المخاطرة.

النظام الاقتصادي في دول مجلس التعاون، حر في بنائه وآلياته لا خوف عليه إلا من سلطة الاحتكار والفساد، التي يمكن أن تأتي من رجال الدولة أو من رجال المال والأعمال. الرادع لأي منهما هو القانون الذي يجب أن يكون فوق الجميع.

2ـ التنمية البشرية:

عندما امتلأت خزائن الدول الخليجية بإيراداتها من مبيعات البترول في بداية عقد السبعينات، كان عليها أن تصنع استراتيجيات وخططاً للتنمية الاقتصادية تنظم المردود الاقتصادي والاجتماعي للثروات النقدية التي انهالت عليها بسرعة كبيرة.

لم يكن من الصعب إيجاد منافذ ومشاريع للصرف، فقد كانت جميع دول مجلس التعاون، وهي موضوع حديثنا، في حاجة ماسّة، وإن كانت بنسب تختلف من دولة إلى أخرى، إلى الكثير من البنى التحتية والمؤسسات الإنتاجية. البنى التحتية لأي تنمية اقتصادية هي بشرية ومادية، وكلا البنيتين كانتا في وضع سيئ لا تصلح لقيام تنمية مادية أو حضارية.

بناء الإنسان أصعب بكثير من بناء طريق أو مطار أو مصنع، لأنه يتطلب مستوى عالياً من الوعي بأهمية الإنسان في معادلة التنمية الاقتصادية لدى صاحب القرار، كما يتطلب أيضاً قدراً رفيعاً من المستوى العلمي والإداري لوضع الخطط والاستراتيجيات والبرامج القادرة على إدارة التنمية البشرية بشكل جيد. الوعي لم يكن كافياً والإمكانات الفنية والإدارية لم تكن متواجدة، لكن الأهم من ذلك كله أن الإرادة السياسية المؤمنة بأهمية إعطاء الأولوية الاستراتيجية للتنمية البشرية لم تكن قوية، لأنه لو توافرت تلك الإرادة لأمكن الاستعانة بالموارد العربية والدولية لإكمال النقص في القدرات والكفاءات المحلية. لقد كان للإرادة السياسية مذهب يميل إلى أسبقية المادة على الإنسان في استراتيجية التنمية، أو هذا ما أملاه وسجله واقع الأمر ومجرى الأحداث.

يضاف إلى ما ذكر عاملان لعبا أيضاً دوراً في توجيه استراتيجية التنمية الاقتصادية نحو المادية. أولهما يتعلق بالمصلحة العامة والحاجة إلى العمران المادي الذي تفتقر إليه البلاد، وثانيهما مرتبط بالمصلحة الخاصة للمستفيدين من عقود المشاريع الضخمة وميزانياتها.

هذه العوامل مجتمعة ليست صفة لصيقة بمجتمع الخليج العربي، لكنها صفة ترتبط بمستوى تطور المجتمع المدني ومؤسساته القانونية، هذا المستوى الذي يظل في دول الخليج العربي وغيرها من الدول العربية والنامية عاجزاً عن ترشيد القرار الاقتصادي والحد من سوء استخدام الأموال العامة.

المحصلة النهائية أن استراتيجية التنمية الاقتصادية التي اعتمدتها دول مجلس التعاون في خططها وبرامجها الاقتصادية لم تكن الاستراتيجية الملائمة أو الأفضل لأنها لم تعتمد التنمية البشرية هدفاً أساسياً وأولياً تتبعه وترتبط به التنمية المادية، لقد كان العكس هو الصحيح حيث جاء الإنسان متخلفاً في أهمية إعادة بنائه وتطويره عن أهمية بناء المرفق والآلة، فكانت النتيجة الحتمية لهذه الاستراتيجية ما يلي:

1) استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية من المهرة وغير المهرة لإدارة الآلة وبناء المرافق، فأصبحت العمالة الأجنبية المكون الأساسي لسوق العمل والإنتاج المحلي.

2) قيام طبقة رأسمالية جديدة حقق معظم أفرادها ثروات طائلة لا تعتمد على قدرة رجل الأعمال المالية أو الاستثمارية أو الإدارية أو الإبداعية أو التنظيمية، وإنما على علاقاته الشخصية والمادية بأصحاب القرار.

3) قيام طبقة وسطى يزيد دخلها كثيراً عن مستواها العلمي والفكري وعطائها الإنتاجي.

4) قيام طبقة دون الوسطى دخلها أكبر بكثير من الطبقة التقليدية الفقيرة، أما سلوكها الإنتاجي فمنخفض جداً إن لم يكن ليس له وجود. معظم الدخل المتحقق لهذه الطبقة هو من باب توزيع الدخل الحكومي أو الهبات والإعانات العائلية.

هذا التكوين الطبقي الاقتصادي للمجتمع أفرز سلوكاً اقتصادياً واجتماعياً أهم خصائصه:

1) انفصام دخل الفرد عن إنتاجيته، حيث زاد الدخل أضعافاً وبقيت الإنتاجية متدنية.

2) زيادة الاستهلاك الذي استحوذ على نسبة كبيرة من الدخل ولم يُبقِ منه إلا نزراً يسيراً أو لا شيء للادخار والاستثمار.

التنمية المادية بأشكالها الإسمنتية والحديدية معروفة محددة، أما مكونات التنمية البشرية فهي متنوعة متشعبة نجملها في تلك العناصر المرتبطة مباشرة برفع مستوى الإنسان المعرفي والاقتصادي والصحي والسكني، والجاعلة منه عضواً اجتماعياً فاعلاً فكرياً ومادياً قادراً كفرد وجماعة على هضم جرعات التنمية الاقتصادية والتقنية الحضارية ثم إعادة إنتاجها وتطويرها. ولكي يستطيع عرب الجزيرة تحقيق ذلك، فعليهم العودة إلى رفع صناعة الإنسان وفنونها من درجة متوسطة أو متأخرة في سلم أولوياتهم الاستراتيجية التنموية إلى رأس القائمة. وهذا يتطلب رصد الموارد والطاقات اللازمة لهذا الاستثمار البشري والمهم ولن يكون ذلك إلا بإرادة سياسية مؤمنة بهذا التوجه ومستعدة لقبول نتائجه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

3ـ السياسة البترولية:

البترول هو عصب الحياة الاقتصادية في دول مجلس التعاون، ومنه يدخل معظم إيراد الدولة ويخرج مصروفها. ويعتبر البترول محمية حكومية سواء في مجال السياسات الاقتصادية أو الإنتاج. ويشارك القطاع الخاص بنسبة محدودة في بعض المجالات مثل التكرير أو إنتاج المشتقات البتروكيماوية أو النقل. وعلى الرغم من أن الحكومات أسست شركات وطنية للبترول، إلا أن هذه الشركات لا تزال ملكيتها خالصة للدولة. هذا التوجه في الإدارة يتماشى مع فلسفة الحكومات الخليجية التي لا تفرق بين ملكية الثروة البترولية، وإدارة واستغلال هذه الثروة.

الثروة البترولية ثروة الأمة الحاضرة والقادمة، هي مملوكة للدولة استناداً إلى شرعية وأهلية تمثيلها لمصالح الأمة حاضراً ومستقبلاً. وعلى الممثل أو الوصي حُسن استخدام

واستغلال الثروة تعظيماً لمصلحة المالك الحقيقي للثروة وهي الأمة. وحيث إن الإدارة الاقتصادية للمرافق الإنتاجية ثابت ريادتها للقطاع الخاص فإن إحالة إدارة وتشغيل المرافق البترولية إليه، ضمن شركات مساهمة يمتلكها الجمهور أو الجمهور والدولة، تعتبر من ضروريات حُسن الإدارة والاستفادة القصوى من استثمار واستغلال الثروات العامة. إضافة إلى ذلك فإن هذا الإجراء يجعل المواطن شريكاً حقيقياً وفاعلاً في امتلاك الثروة الوطنية وفي المحافظة عليها بهدف رفع مستوى العائد منها اقتصادياً واجتماعياً. إن إدارة استغلال الثروات والمرافق البترولية بوساطة مؤسسات القطاع الخاص من شأنه أن يبعد الإطار السياسي الذي يلتف حول هذه الصناعة ويعيقها في كثير من الأحيان من إمكانية الاستفادة من ظروف السوق البترولية القصيرة أو الطويلة الأمد. إن وجود الدولة ممثلة بوزير من وزرائها على قمة الهرم الإداري لشركات البترول الوطنية المسؤولة عن سياسة إنتاج وتسعير خام البترول، يعرض الدولة لضغوط سياسية من دول صديقة ترغب في توجيه السياسات الإنتاجية أو السعرية للبترول لخدمة مصالحها الاقتصادية أو الوطنية، ولو كان في ذلك إضرار بمصالح الدولة المالكة للبترول.

إن الدولة لن تفقد سيطرتها على ملكية الثروة البترولية في باطن الأرض بإحالة إدارة استخراجها وتسويقها وتسعيرها إلى شركات مساهمة وطنية. إنها تؤجر Lease فقط حق استغلال ثروة بترولية تم تحديد حجمها ومواصفاتها الفنية لشركة من الشركات الوطنية ضمن ضوابط وشروط فنية واقتصادية معينة.

الدولة أيضاً تستطيع أن تحتفظ لنفسها بإدارة عمليات البحث والتنقيب لاستكشاف مكامن جديدة للبترول والغاز، تطرح حق استخراجها واستغلالها للمنافسة بين الشركات الوطنية كلما كانت ظروف السوق ملائمة. أما في حالات الكوارث والحروب، فإن للدولة الحق في السيطرة على إدارة جميع المرافق البترولية. ومن فوائد هذا الأسلوب في إدارة الثروة البترولية الوطنية واستغلالها ما يلي:

(1) التوفير على خزينة الدولة تلك المبالغ الخاصة بتشغيل وإدارة وزارة كاملة مع ما يتبعها من مرافق وإدارات، وهي وزارة البترول.

(2) التخفيف من حجم الضغوط السياسية التي تواجهها الدولة من دول صديقة مستهلكة للبترول ترغب في التأثير على السياسة الإنتاجية أو السعرية للبترول لخدمة مصالحها الاقتصادية أو الأمنية.

(3) تساعد المسؤولين في وزارة المالية والاقتصاد على معرفة حجم الإيرادات بدقة قبل بدء

السنة المالية مما يجعلها قادرة على تقدير حجم الإنفاق بشكل أكثر ثباتاً وتيقناً.

(4) إشراك قاعدة كبيرة من المواطنين في ملكية الثروة الوطنية، وبالتالي زيادة مستوى الوعي في المحافظة على استغلال الثروة استغلالاً أمثل.

(5) زيادة حجم القاعدة الإنتاجية الوطنية بدمج القطاع البترولي بالقطاعات الاقتصادية الأخرى الصناعية والزراعية والخدمية، مما سينتج عنه شبكة من العلاقات الاقتصادية تقوي العلاقة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة المتطور منها والأقل تطوراً.

4ـ التخصيص Privatization.

التخصيص ضد التعميم والتخصيص اسم مشتق يدل على فعل خص، والخاص صفة تدل على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج في المفهوم الاقتصادي، كما أن العام صفة تدل على الملكية العامة لها. المقصود بالتخصيص في إطاره الاقتصادي الحديث هو نقل ملكية وسائل الإنتاج، السلعية والخدمية من حوزة الدولة الممثل القانوني للملكية العامة إلى حوزة القطاع الخاص ممثلاً في المؤسسات والشركات المحدودة والمساهمة. ومفهوم التخصيص في معناه ومغزاه قديم في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، إلا أنه جديد في آلياته وشكله فقد ارتبط بالتحول التدريجي من الإدارة المركزية للاقتصاد إلى الإدارة اللامركزية للاقتصاد بوساطة السوق وقوى العرض والطلب، خصوصاً بعد انهيار المدرسة الاقتصادية الشيوعية القائمة على امتلاك الدولة لوسائل الإنتاج.

دول مجلس التعاون، لم يكن نصيبها كبيراً من المد الاشتراكي ومنهجية الإدارة الحكومية لوسائل الإنتاج. الدولة في دول مجلس التعاون مقتصر دورها على إدارة الإيراد والإنفاق العام من خلال إدارة الميزانية العامة للدولة، وبناء مشاريع البنية التحتية الكبيرة والمجمعات البتروكيماوية ذات الأهداف الاستراتيجية والمبالغ الضخمة. لذا فإن الطريق الذي على دول مجلس التعاون أن تسلكه لنقل الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى الملكية الخاصة ليس طويلاً، كما أن القاعدة الفكرية الاقتصادية في هذه الدول سواء على المستوى الحكومي أو الشعبي تتماشى مع أيديولوجية الاقتصاد الحر وسياساته. عملية التخصيص في كل من مصر وتونس والجزائر والمغرب وسوريا والعراق على سبيل المثال أكثر تعقيداً في تنفيذها مما يمكن أن تكون عليه في دول مجلس التعاون، فالأمر يتطلب إعادة بناء القاعدة الأيديولوجية الاقتصادية العامة وما يتبع ذلك من تخلي الدولة عن سياسات التسعير والدعم لتلك الفعاليات الاقتصادية المحولة إلى القطاع الخاص. ومما يزيد من حجم المهمة أن عدد المؤسسات والبنى التحتية المملوكة للدولة في

هذه الدول كثير ومضى على ملكيته عشرات السنين، نجم عنه قيام طبقة كبيرة من البيروقراطية الاقتصادية الحكومية التي سوف تفقد الكثير من مزاياها المادية والمعنوية في عملية التخصيص.

ولكنه رغم السهولة النسبية لعملية التخصيص في دول مجلس التعاون مقارنة بالدول العربية الأخرى، إلا أن التخصيص لم يسر بالسرعة الممكنة ولم ينتقل البرنامج بشكل فعّال من مرحلة إعلان النوايا إلى مرحلة التخَطيط الجاد والتنفيذ. التخصيص في جميع دول مجلس التعاون لا يزال يصطدم بالعوائق الإدارية أو الاحتكارية أو الفنية، التي تشكل الأسباب الكابحة لقيام حركة جادة وفعالة للتخصيص في مجالات أصبح نقل الملكية والإدارية فيها إلى القطاع الأهلي أمر تفرضه الحصافة الإدارية والحاجة المالية للدولة.

5ـ الجهاز الحكومي:

الحكومة، ذلك الجهاز البشري الحاكم لأمور الأمة تأسيساً وإدارة في جميع مجالات الحياة الداخلية والخارجية التي يحتاج إليها الوطن في بداية تكوينه ونشأته كنظام سياسي له استقلاله وسيادته الوطنية.

دول الخليج العربي، سواء تلك التي بدأت مشوارها كدولة بعد استقلالها من حكم أجنبي، أو بعد اتحاد بين قبائل ومناطق متناحرة، لها جهاز حكومي أخذ على عاتقه كل شيء لأنه لا شيء قبله. فكان جهازاً متشعب الأطراف، كثير المسؤوليات حجمه مرتبط ارتباطاً مباشراً بإيرادات الدولة المالية وقدرتها على الإنفاق.

وفي منتصف القرن العشرين، الذي نحن بصدد توديعه، بدأت إيرادات البترول تأخذ طريقها إلى خزائن الدول الخليجية، وبدأ إنفاقها يزداد ومعه تزداد القوى البشرية الموجهة لذلك الإنفاق والمشرفة على شراء السلع والخدمات الحكومية في كل المجالات المدنية والعسكرية التي تقرر الحكومة أن المواطنين والوطن بحاجة إليها.

ومع انطلاق سعر البترول في العام 1973م وتحرره من قيود الشركات البترولية العالمية التي أبقته حبيساً لزمن طول، زاد الدخل الحكومي أضعافاً وزاد الإنفاق الحكومي تبعاً لذلك. كبر الجهاز الحكومي طولاً وعرضاً لينظم صرف الإيرادات الحكومية على السلع والخدمات المشتراة من المتعاقدين أو الموظفين. في نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانينات وصلت القوى البشرية في القطاع الحكومي وخصوصاً المدني إلى ذروتها. فكثرت الوزارات وتعددت الإدارات وامتلأت المكاتب بالموظفين. وقد يكون لهذا الأمر ما يبرره

لأن القوى البشرية المستأجرة ضرورية لإدارة المهام والواجبات التي تنفذها الدولة، سواء من خلال وزاراتها أو المتعاقدين معها، والمتمثلة بالمشاريع والخدمات التي تعتمد سنوياً في ميزانيتها.

وفي بداية الثمانينات أي حوالي 1982م بدأت أسعار البترول في الانخفاض المتواصل ومعها الإيرادات الحكومية التي وصلت إلى حوالي نصف ما كانت عليه في العام 1979م في كثير من دول الخليج العربية. وقد انعكس ذلك بشكل مباشر على الميزانيات الحكومية العامة بحكم الارتباط الشديد بين إيرادات الدولة والدخل البترولي.

لقد انخفضت جميع أبواب الميزانية ومعها المشاريع الجديدة والصيانة والتشغيل، إلا باباً رئيسياً وهو الخاص بحجم القوى العاملة في الجهاز الحكومي، وما يخصها من رواتب وبدلات.

لقد انحسرت الأعمال الحكومية عما كانت عليه قبل عقد من الزمان، أما القوى البشرية التي ترعى وتدير هذه الأعمال فبقيت على ما هي عليه. والسبب في ذلك لا يصعب التعرف عليه أو فهمه فمن السهل على الحكومة أن تلغي مشروعاً أو خدمة لم تتوافر الأموال اللازمة للصرف عليها، ولكن من الصعب عليها اجتماعياً وسياسياً تسريح تلك القوى البشرية من موظفيها التي تقوم بالإشراف على ذلك المشروع أو تقديم تلك الخدمة.

فأصبح لدى جميع دول مجلس التعاون بدون استثناء جهاز حكومي تزيد طاقته البشرية كثيراً عن حاجة العمل الموكل إلى الجهاز الحكومي، فقامت بذلك بطالة مقنعة أو مستترة في ثنايا الجهاز الحكومي وإداراته المختلفة. هذه الأجور المدفوعة لموظفين وغالبيتهم من المواطنين يعملون قليلاً جداً أو لا يعملون، تجعل العلاقة بين الدخل والعمل علاقة غير ذات معنى وتؤثر بالتالي على بنية العقلية الإنتاجية لدى الفرد والمواطن. فبدلاً من أن تكون الإنتاجية هي القاعدة لمشروعية الدخل يصبح الدخل أو الراتب قائماً على اعتبارات اجتماعية وسياسية لا علاقة لها بالإنتاج ويصبح بذلك المواطن عاطلاً بحق.

إلى جانب هذه الإشكالية المتعلقة بالإنتاجية الفردية وعلاقتها بالدخل، والناجمة عن الاختلال الكبير في التوازن ما بين حجم العمالة الحكومية وما بين حجم العمل الحكومي، فإن هناك إشكالية مالية. هذه الإشكالية تتمثل في امتصاص باب الرواتب وملحقاته للجزء الأكبر من الميزانية العامة للدولة، مما أثر سلباً على الفعاليات الأخرى في ميزانية الدولة ذات العلاقة بالإنفاق على مشاريع جديدة أو صيانة لمشاريع قائمة.

إن تقليص الفعاليات الاستثمارية في أصول رأسمالية عامة، كالمستشفيات، والطرق والمواصلات، والمدارس، وغيرها، أو عدم القدرة على تعويض النسبة الاستهلاكية لهذه الأصول بسبب الاستخدام، من شأنه أن يقلل من معدل المصروفات الاستثمارية في الميزانية العامة للدولة لصالح المصروفات الاستهلاكية، وهذا بالتالي سوف ينعكس أضعافاً على معدل الناتج القومي ونموه.

كيف يمكن الخروج من هذا المأزق الاقتصادي الاجتماعي؟ سؤال مُلح يواجهه صاحب القرار العالم بعدم سلامة البنية الاقتصادية للميزانية العامة للدولة والعارف بوجود أعداد كبيرة من العاملين في الجهاز الحكومي، يفوق عددهم العمل الموكل لذلك الجهاز.

الخروج من هذا المأزق لن يكون سهلاً، بسبب ارتباط الحال بمستقبل أعداد من الموظفين الذين لا يستوي أي حل إلا بخروجهم من الجهاز الحكومي. أين يذهبون؟ ومن أين يعيشون هم ومن يعولون؟ أسئلة اجتماعية لا بد من الإجابة عليها وإيجاد الحلول لها إذا أريد للمشكلة الاقتصادية أن تُحل وهي لا بد أن تُحل وفي أسرع وقت ممكن، لأن تأجيل القرار هو الذي أوصل الحالة إلى ما هي عليه الآن.

الحل لا بد أن يعتمد البحث الميداني والمنطق الاقتصادي، ولكن دعوني أرمي بسهم أعتقد أنه في الاتجاه السليم. وهنا أطرح النقاط الرئيسية التالية كمرتكزات للعمل:

أ ـ إعادة قراءة المهام الرئيسية للدولة خصوصاً في جانبها الاقتصادي على ضوء التطور الذي أنجز في القطاع الأهلي وقدرته على القيام ببعض المهام التي كانت في ما مضى مجالاً لا يقدر على اقتحامه إلا الدولة.

ب ـ إعادة تنظيم الجهاز الحكومي ممثلاً في وزاراته وإداراته ليتلاءم مع الحجم الحقيقي لمهام الدولة المؤسسة على الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الحاضر والمتوقع للمستقبل القريب.

ج ـ تحديد حجم العمالة الحكومية الملائم لحجم الجهاز الحكومي الأمثل المؤسس على حجم مهامها اليوم وغداً.

لا شك أن المحصلة من تطبيق الإجراءات التنظيمية الرئيسية الثلاثة أعلاه هي أن أعداداً كبيرة من الموظفين الحكوميين الحاليين بمختلف رتبهم من أعلى السلم الإداري إلى قاعه سوف لن يكون لهم مكان في الجهاز الحكومي. أين يذهبون؟

الإجابات قد تكون كثيرة إحداها ما يلي:

1) يمنح كل موظف لا يوجد له مكان في الجهاز الحكومي بعد تنظيمه إجازة لإعادة التأهيل الذاتي من أجل كسب عمل في القطاع الأهلي لمدة ثلاث سنوات .
2) يتقاضى الموظف خلال السنوات الثلاث راتبه كاملاً من الدولة في نهاية كل شهر .
3) يتولى الموظف بنفسه وتحت مسؤوليته وبالطريقة التي يراها وفي المكان الذي يريده مهمة تأهيل نفسه لعمل جديد .
4) بعد ثلاث سنوات تكون الدولة في حل من التزامها الاجتماعي تجاه هذا الموظف . ويكون الموظف قد حصل على الفرصة الكاملة والحرية الكاملة لإعادة تأهيل نفسه لعمل جديد إن هو أراد ذلك .

المدخل الثاني: القضايا القومية

أ ـ الوحدة العربية:

لم تقم الوحدة العربية السياسية والاقتصادية بين مواطني الأمة العربية ومؤسساتهم المدنية في أية مرحلة من مراحل التاريخ العربي الطويل في جاهليته أوإسلامه . فكل ما كان ، ودعوناه وحدة أو اتحاداً ، إن هو إلا اتساع في الرقعة التي يحكمها قائد عظيم أو خليفة شجاع وحكيم .

المساحة الجغرافية للدولة العربية الإسلامية كانت في كرٍّ وفرٍّ ، تارة تتسع وتارة تنحسر ، بناءً على القوة الصادرة من المركز وقدرتها على فرض سيطرتها على الأطراف . جاءت الدولة الأموية ، والعباسية ، ودولة المماليك والفاطمية ، وانتهت ، ثم جاء حكم الدولة الأجنبية ، فكان الحكم العثماني ، ثم الحكم البريطاني ، والفرنسي ، وأخيراً الأمريكي بمظلته الاقتصادية والاستراتيجية .

ما يسمى بالبلاد العربية كانت دوائر سياسية تحيط بمركز قوي . محيط الدائرة وبعده يعتمد على قوة المركز الذاتية وليس على حجم وقوة الارتباط بين المكونات الجزئية للدائرة السياسية ، أي داخل الدولة . خضوع الأمة العربية لحاكم واحد ودولة واحدة أو لحاكمين ودولتين في كلها أو جزئها لم يكن اتحاداً بين الأجزاء المكونة للكل ، ولكنها كانت سيطرة المركز على الكل . لذا ، فإنه لا يوجد إرث اتحادي سياسي أو اقتصادي عربي ، كما يزعم التاريخ المحسّن للأمة العربية ، بل هناك من الناحية السياسية والاقتصادية قبلية وقُطرية راسخة في التراث والتاريخ العربي .

أما بالنسبة للموروث الاجتماعي ، ومنه اللغوي والديني ، فالصلة بين الأجزاء حقيقة

تاريخية وليست وهماً أو ادعاءً كما هي حال الموروث السياسي والاقتصادي. ويعود ذلك إلى الهجرات التي قامت بها القبائل العربية من جزيرتهم إلى شماليها ثم غربيها عبر البحر الأحمر، وصحراء سيناء إلى المغرب العربي وأجزاء من أفريقيا. فاستقروا في تلك الأمصار، وتزاوجوا ونشروا لغتهم ودينهم، فاختلط القادم بالمقيم، وخلق جيل عربي جديد. هذا الإرث التاريخي الاجتماعي في طبيعته، والديني واللغوي والثقافي في عناصره هو القاسم المشترك بين سكان البلاد العربية الذين نسميهم بالأمة العربية. هذه المظلة العربية ليست أحادية العرق والدين، إنها جامعة وحاضنة لأعراق وأديان مختلفة الأصول، متحدة في القبول بشكل إرادي فردي وجماعي، أن تكون هويتها السياسية عربية وثقافتها ولغتها الرئيسية عربية.

الأمة العربية كإطار سياسي حاضن لأقطار، والقومية العربية كإطار ثقافي حاضن لثقافات، وعاء سياسي واجتماعي واقتصادي حاضن لعناصر مختلفة احتضاناً يقبل الاختلاف ويحيله إلى اتفاق على الهوية بآمالها وأحلامها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتحدة. وبهذه الآلية القائمة أساساً على احترام الآخر عرقاً ودیناً وثقافة تولد أمة عربية ووحدة عربية.

الوحدة العربية لا تتم فقط باتحاد الأهداف السياسية للزعامات العربية ملوكاً ورؤساء، وإن كان ذلك شرطاً أساسياً لبدايتها. وإذا كان لاتحاد الأهداف بين الزعماء أن يبقى بعد بدء، فلا بد أن يترجم إلى برامج وفعاليات اقتصادية واجتماعية وسياسية، تبني المعابر التي تلتقي من خلالها الطبقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة في الأقطار العربية.

هذه الأهداف التي تشكل قاعدة لتوحيد الزعامات العربية يجب أن تكون أهدافاً تصب في محيط الصالح العام، ولو ربطت ببقاء الرأس السياسي رمزاً وطنياً. ويجب ألا تكون موجهة لوأد النظام الديمقراطي أو استباحة المال العام. هذه الأهداف أيضاً يجب أن ترسل مع واجب الالتزام إلى الطبقة التي تلي الزعماء والحكام من البطانة السياسية ومنهم إلى من تليهم من الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كالمثقفين، ورجال الأعمال، وغيرهم حتى تنتهي إلى القاعدة التي تجمع عامة الشعب.

إن البرامج والمشاريع الأهلية أو الخاصة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على جميع الجبهات وفي كل القطاعات والمجالات هي الخيوط المتينة التي تربط وتوثق العلاقات المادية والاجتماعية بين الأفراد والمؤسسات في الأقطار العربية المختلفة. هذا النسيج من الخيوط المتشابكة المادية أو المعنوية، هو الإطار الذي لم تبنه الزعامات العربية

السابقة التي اعتمدت المشاريع والأيديولوجيات الشمولية الفوقية، متخطية الفرد ومؤسساته الأهلية الاجتماعية أوالاقتصادية. فظلت الوحدة العربية معلقة في سماء الأماني والأحلام، بعيدة عن الفرد وعن واقعه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ الوحدة الإقليمية ـ مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

الوحدة العربية كما ذكرت يصعب عملياً، وإن لم يستحل، أن تتم بإرادة وجهد علوي دون مشاركة فاعلة، وإن كانت ببدايات ضعيفة، من جميع طبقات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا فإنه يمكن القول إن الآلية التي تتم بها عمليات الدمج والوحدة والاتحاد تعتمد على المنهجية الجزئية والمرحلية Microsystem وليست المنهجية الكلية Macrosystem. كما أن المنهجية والآلية المكلفة بإنجاز الكل لا بد أن تكون منسجمة مع خصائص الجزء المكون للكل، إلا وهو الفرد الذي يشكل الجزء الأصغر المتكامل في بناء القاعدة الكلية والنهائية أي الاتحاد أو الوحدة.

تجربة مجلس التعاون من حيث المنهجية العامة، لا تعارض بينها وبين المنهجية الأساسية لتحقيق الوحدة العربية، بل هي مرحلة من مراحلها وجزء من أجزائها. ولكن التجربة وقفت كما يبدو عند مستوى الاتحاد في الأهداف بين الزعامات، دون أن تحث السير إلى منتهاها، لأنها لم تَبنِ بشكل جيد المعابر التي من خلالها يتم الوصل والربط بين الوحدات الجزئية المكونة لعناصرَ القاعدة الكبرى أي الوحدة الخليجية. فمجلس التعاون، على سبيل المثال، لم ينجح بعد ستة عشر عاماً من إنشائه في توحيد التعرفة الجمركية، وفي السماح لمواطنيه بحرية الانتقال دون جوازات سفر، وفي إيجاد سوق مشتركة دون عوائق وحدود. . . إلخ.

الفرد المواطن في دولة خليجية لم يصل إلى المرحلة التي تجعله يلمس، ثم يشعر، ثم يؤمن بأن التطور والنمو في حياته المادية والأمنية والحضارية مرتبط أو مرهون بوحدته واتحاده أو تكامله أو تعاونه مع مواطنين ومؤسسات في الدول الخليجية الأخرى. هذا الضعف في بناء وإكمال المعابر التي يمكن من خلالها ربط الأجزاء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ببعضها بعضاً بهدف التفاعل والحركة في إطار إقليمي أوسع من الإطار القطري، قد يكون مرده غياب ـ الخطة والبرامج المتعلقة بعملية بناء وفتح المعابر بسبب غياب الإرادة السياسية العليا للوصول باتفاق القمة إلى منتهاه في ربط الأجزاء أفراداً ومؤسسات. وقد يكون لأسباب تتعلق بكفاءة الإدارة العُليا في جهاز مجلس التعاون المعنية ببناء المعابر وربط الأوصال، وعدم مقدرتها على طرح المبادرات والقفز فوق الكوابح الإدارية والسياسية إيماناً منها بنبل الهدف وتعالياً

على الخوف من فقدان المنصب. وقد يكون في ضعف الوعي من الأفراد والمؤسسات بالمكاسب المادية والمعنوية التي يمكن تحقيقها من الدخول في منظومة التكامل الإقليمي بشكل فعّال وحقيقي. وقد يكون بفعل كل هذه العوامل أو بعضها مجتمعة.

التجربة الخليجية بمستوى الأداء العربي في مجال الوحدة، وهومستوى منخفض جداً، تعتبر جيدة. فبقاؤها على قيد الحياة نجاح في حد ذاته. لكن المعيار الواقعي، وإن كان فيه كبح للوقوع في دائرة الإحباط والقنوط، يجب أن لا يمثل المعيار الذي يحكم أداءنا القطري والقومي، خصوصاً ونحن في عالم تضاعفت سرعة إنجازاته أضعافاً مضاعفة، حتى أصبحت المساحة بينه وبيننا تقاس بالقرون. لذا فإنه بغير المعيار العربي يكون ما أنجزه مجلس التعاون من أهدافه التي قام لتحقيقها ضعيفاً جداً.

ما الذي يجب على مجلس التعاون قيادة وإدارة أن يعمله لتحسين أدائه ونتيجته؟ الجواب في هذا المقام لن يكون إلا على المستوى الاستراتيجي وليس التفصيلي، وهنا أقول:

أولاً: يجب البدء في تأكيد الإرادة السياسية العليا بشكل واضح وصريح، بأن هدفها الذي تنشده هو تحقيق التعاون الكامل بين أفراد ومؤسسات دول مجلس التعاون تحقيقاً لرفاهية الفرد المادية ودعماً لحريته، ودفعاً لديمقراطية نظامه.

ثانياً: يجب ترجمة هذه الإرادة إلى خطط وبرامج، يعدها ويرسم معالمها ويحدد مراحلها ويُفصّل أجزاءها مجموعات وأفراد من ذوي المعرفة الجيدة والاختصاص الرفيع في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية من مواطني دول المجلس من داخل الكادر الحكومي أو من خارجه. إن رسم السياسات التنفيذية ووضع الخطط والبرامج يجب أن لا يكون حكراً على موظفي الدول، أو موظفي مجلس التعاون. فلا بد من إشراك أهل العلم والمعرفة من المواطنين في أي قطر للإسهام. كما يجب أيضاً أن تنبثق الفرضيات والرؤى التي تقوم عليها برامج مجلس التعاون ومشاريعه على رأي قطاع عريض من أهل الفكر والثقافة والاختصاص، حتى أولئك الذين يحملون رأياً أو فكراً معارضاً، ما دامت أهدافه تتفق مع الأهداف العليا في تحقيق التعاون والوحدة بين مواطني دول مجلس التعاون.

الاتحاد أو الوحدة بين دول مجلس التعاون، أو دول أي تجمع عربي ثنائي أو ثلاثي أو أكثر، إن هو إلا خطوط جزئية ولكنها أساسية في بناء الكل الذي لا يمكن أن يسقط من السماء أو يولد من العدم. لا بد أن يكون لدى القُطر العربي إرادة من دافع ذاتي مادي ومعنوي فردي وجماعي تحركه للانضمام إلى قُطر عربي آخر من أجل خيره وسعادته وأمنه

الذي تنتجه وتخرجه منظومة التكامل والوحدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . إن زيادة الوعي الجماهيري بأهمية الوحدة من خلال مناهج التعليم، وبناء الثقافة الوحدوية والأيديولوجية المؤازرة، كلها وسائل جيدة ومفيدة في دعم مسيرة التكامل والوحدة بين أقطار الدول العربية، لكن كل هذه الأسباب وغيرها لن تغني أو تقوم مقام السبب والشرط الأساسي لبناء وحدة عربية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو جميعها معاً، ألا وهو الوصول إلى والتأثير في الدائرتين الأساسيتين اللتين تتحكمان وتوجهان سلوك الفرد، وهما الدائرة المادية والدائرة المعنوية للفرد .

إذا فشل السياسيون أو المخططون لمشاريع الوحدة الإقليمية أو العربية في الوصول إلى مركز هاتين الدائرتين والتأثير عليهما تأثيراً يجعلهما يتحركان إرادياً نحو الاتحاد أو الوحدة، أو الارتباط بأي شكل كان مع الدوائر الفردية الأخرى لقناعتهما بأن هذا الارتباط بالآخر فيه دفع وتعزيز لمصلحتهما المادية والمعنوية، فإن كل الدوائر الأخرى لن تحقق الهدف وستبقى الوحدة العربية حلماً والأمة العربية شتاتاً .

الجلسة الأولى

الخميس 1998/2/19 8.30 ـ 11.00 صباحاً

موضوع النقاش: **مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج العربي**

رئيس الجلسة: الدكتور عبدالعزيز الجلال

معد ومقدم الورقة: الدكتورة ريما الصبان

افتتح الدكتور عبدالعزيز السلطان المنسق العام الجلسة باسم الله قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

صبحكم الله بالخير،

في البداية أود بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اللجنة التنفيذية لمنتدى التنمية أن أرحِّب بكم جميعاً ضيوفاً وأعضاء في اللقاء السنوي التاسع عشر لمنتدى التنمية.

إن موضوعنا هذا العام هو «قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون»، فإن نمو منظمات المجتمع المدني ليس فقط ضمانة حقيقية لنمو الدولة فحسب، وإنما دلالة لحيويتها وقدرتها على تخطي الأزمات التي تعترضها، لذلك تجتهد الدولة في حماية هذه الكيانات المدنية، وإفساح المجال لنموها وتنوعها في مجالات الحياة المختلفة. وهذه الكيانات إن وجدت في البيئة السياسية الصالحة، فإنها تساهم في النمو المهني وتأصيل فضيلة الحوار، واحترام الآخرين، وحقوق الإنسان، وتنظيم المصالح، وتقود إلى التعددية والديمقراطية.

وتطور كيانات المجتمع المدني في دول الخليج يختلف من دولة لأخرى، ويرتبط بالوعي المجتمعي العام وبنضج النظام السياسي للدولة.

ونأمل في النهاية أن يتحقق الهدف الأساسي من هذا اللقاء وهو إثراء الأوراق المقدمة بإضافة المعلومة الجديدة، ونقترح عليكم أن يتمحور نقاشكم حول بعض المحاور الأساسية التالية:

1ـ ما مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني؟

2 ـ هل هناك قصور في بنيتها الأساسية؟ وما هي المعوقات الماثلة في مسيرة هذه المؤسسات؟

3 ـ ما الإصلاحات المطلوبة لتطوير وتنمية مؤسسات المجتمع المدني؟

4 ـ كيف يمكن تفعيل المؤسسات المدنية الموجودة؟

5 ـ هل هناك دور للإعلام والمؤسسات المهنية والثقافية في دعم ثقافة المجتمع المدني؟

6 ـ ما الإصلاحات القانونية والتشريعية المطلوبة لتنمية وتطور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل دورها في المجتمع؟

7 ـ كيف يمكننا كمنتدى، تنمية المساهمة في دفع وتشجيع تكوين مؤسسات مدنية جديدة؟ وكيف يمكننا تفعيل دورها في المجتمع؟

ثم استعرض برنامج العمل الذي يتضمن ثلاث جلسات في يوم الخميس، وجلسة صباح الجمعة، يعقبها اجتماع اللجنة التنفيذية.

الرئيس: أيها الإخوة والأخوات، صباح الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأود بداية، أن أعبر عن امتنان أعضاء المنتدى، وعن شكري إلى الأخ المنسق العام، لجهوده ونشاطه لصالح المنتدى.

ولا يفوتني، أن أرحِّب بالمشاركين الجدد لأول مرة، والترحيب بالمشاركين القدامى.

(قدم معدة ومقدمة الورقة الدكتورة ريما الصبان)

د. ريما الصبان: شكراً. . . ، أشعر بأنني قد أقحمت نفسي في التحدث عن المجتمع المدني، وأنكم من حولي متخصصون، ولكن شغفي بالمعرفة، وللتواصل معكم، والوصول إلى مستوياتكم المعرفية والتجريبية، حفزني لإقحام نفسي واختيار هذا المجال، وأن أدرس وأطلع على واقع المجتمع المدني في الخليج.

المجتمع المدني، بشكل عام، . . . الموضوع خلافي إلى حد كبير، لربما يأخذ حيزاً كبيراً من العلوم الاجتماعية، ولكن مدى وجوده من عدمه . . . ، تأصيله . . . مفهومه . . . ، بدأ منذ القرن الثامن عشر أو ما قبل ذلك . . . ، ولكن لا يوجد تعريف متفق عليه، كما أن الظروف التي ينشأ فيها المجتمع المدني، لها تأثير بدرجة كبيرة على تكوينه، وإعادة تشكيله وفهمه وتعريفه.

وهناك حاجة كبيرة لفهم المجتمع المدني، لأنه، ربما يكون مفتاحاً لمعرفة أوضاع التنمية، ومدى المشاركة في الديمقراطية، وأتمنى المزيد من الدراسات للموضوع في

المنطقة، فلم تؤهلني الظروف للبحث ميدانياً في هذا البعد، والكتابات عنه قليلة، مما يدعو إلى البحث والكتابة فيه.

التعريفات . . . ، هناك العديد منها، الحقوقية . . . الاجتماعية . . . السياسية، والأهم الذي بدأ يبرز ويأخذ الشكل والطابع التطبيقي . . .

وأرى أن التعريف المؤسسي هو أن «المجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف».

وقد كان التركيز على مؤسسات المجتمع المدني في الخليج، وتطورها، وفاعلية المجتمع المدني في علاقته مع الدولة أو مع المؤسسات العالمية، حيث أصبحت هناك ضرورة قصوى للعلاقات على الصعيد الداخلي والخارجي.

وفي ضوء هذا التعريف . . . ، ما هي هذه المؤسسات لو كانت موجودة؟ ما هي أوضاعها . . . برامجها . . . فاعليتها . . . مشاكلها . . . أين حضورها؟ . . . دورها؟ . . . تشريعاتها؟ . . . كلها تساؤلات مشروعة، ولكنها لا تنطبق عليها لأنها ليست على درجة عالية من التطور . . .

وقبل أن أنطلق إلى المحور الأساسي من الدراسة، كان لا بد من النظر إلى هذه الأبعاد والتحولات التي مرت بها دول الخليج، وأدت إلى بروز مؤسسات المجتمع المدني . . .

فقد كانت هذه المؤسسات غارقة في التقليدية، وكانت الخدمات الاجتماعية تقدم من خلال المساجد والقبيلة، فلم يكن هناك فصل بين المؤسسات والمجتمع.

وقد بدأت نشأة المجتمع المدني في دول الخليج العربي، بدأت في الكويت والبحرين، فكانت الأندية، وطبقة التجار وبعض المستنيرين، مما أعطى نوعاً من التقدم على دول أخرى، فتتفاوت في ما بينها بدرجة كبيرة، وتبدو متطورة أحياناً، وأحياناً أخرى فاقدة للاستقلالية، وتابعة تبعية كاملة لمؤسسات الدولة . . . ، شكلية وغير متبلورة في بعض الدول، في حين تبدو في دول أخرى، ممارسة لوظائفها الاجتماعية والتطوعية الخيرية، بل إن بعضها يمارس وظائف سياسية، ويشكل نواة لأحزاب سياسية ببرامج جماهيرية معلنة ومطروحة للنقاش.

ولو تساءلنا عن أسباب التفاوت الكبير بين دول الخليج في ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ونشاطها، فربما نعزو ذلك إلى:

ـ ظهور النفط، كعامل أساسي، أدى إلى تطور وتغيير واقع المجتمع المدني، ونقل

مؤسساته من التقليدية إلى الحداثة، كما أنه، من جانب آخر، خلق عوامل سلبية أدت إلى تراجع، حيث اختارت دول الخليج الرفاهية على حساب الحداثة، والتطور، والمشاركة السياسية، فبرزت الثقافة النفطية، وسياسات الرفاه التي أدت إلى الاسترخاء الاجتماعي واللامبالاة، وسيطرت القيم الاستهلاكية، والعادات الاجتماعية والمعيقة للعطاء الاجتماعي والعمل التطوعي.

ـ بروز ما يسمى بالدولة الريعية التي تحتكر السلطة ولا تحبذ وجود مؤسسات مجتمعية منافسة.

ـ ومع ذلك، فإن بروز وتطور الطبقات الاجتماعية داخل كل دولة، ساهم مع الدولة في بروز اختلافات، فمثلاً في الكويت، كانت طبقة التجار أكثر قوة وتطوراً، وكانت تستقطع الفوائد والضرائب لتعطيها للحاكم أو أسرة الصباح، فكانت الطبقات الاجتماعية في الكويت أقوى نسبياً في تواجدها أكثر من غيرها، فأدى إلى عدم تناسب التطور بين دول الخليج.

ـ كما أن الثقافة السياسية السائدة في دول الخليج، ما زالت تعتبر تقليدية ومحافظة، فلعبت دورها في تأخير تطور العمل الاجتماعي، ومؤسسات المجتمع المدني.

فكل هذه العوامل ساهمت في رسم التباين الواضح بين مؤسسات المجتمع المدني في دول الخليج، وقد حاولت وضع هذا التباين في إطار، ربما يساهم في توضيح الصورة...، فقسمت هذه الدول إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: مجموعة غياب مؤسسات المجتمع المدني، وتضم السعودية وقطر وعُمان.

المجموعة الثانية: مجموعة حضور مؤسسات المجتمع المدني، وتضم الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة.

وتتلخص السمات في المجموعة الأولى في:

السمة الأولى: هي الغياب الكلي أو الجزئي لمؤسسات المجتمع المدني، لا سيما ذات الطابع المهني، كالجمعيات المهنية أو النقابية والتي تعتبر العمود الفقري للبناء المؤسسي للمجتمع المدني...، وهذه الدول لا تعيق تطوير الجمعيات، ولكنها تؤجل المساهمة في تكوين جمعيات لها طابع مدني، مع تواجد جمعيات فاعلة، أهلية وتطوعية، وثقافية ونسائية عديدة، ومن أبرزها الجمعيات النسائية...، وهي فاعلة ومتواصلة، وتقدم العديد من الخدمات.

السمة الثانية: هي سيطرة الطابع الخيري والأهلي والخدمي، فمعظمها مؤسسات خيرية دينية أو خدمية، ونلاحظ عادة، أن بروز الجمعيات وتطورها، تبدأ دائماً بالطابع الخيري، فيمكن القول إنها في البداية، وستتطور إلى مؤسسات أكثر فاعلية.

السمة الثالثة: ضعف الاستقلالية الذاتية، والارتباط المباشر بالدولة مادياً ومعنوياً، فمعظمها لم يكن ليستمر لولا دعمها المباشر من الدولة ومؤسساتها كوزارة الشؤون الاجتماعية، أو إدارات رعاية الشباب، أو وزارة الصحة، أو من شخصيات كبيرة فاعلة في المجتمع.

السمة الرابعة: هي تغليب طابع الأنشطة الخدمية العامة التي تكرس الأمر الواقع، وتحافظ على الأوضاع السائدة، وغياب أي نشاط يحمل رؤية تطورية وتحديثية للمجتمع، فأكثرها ذات أنشطة تقليدية... إقامة مساجد... ندوات دينية، ولا تقدم بديلاً عن أنشطة تقدمها الدولة، ولكنها استمرارية للدور الخدمي للدولة.

أما سمات المجموعة الثانية: فتتلخص في:

السمة الأولى: حضور مؤسسات المجتمع المدني، حضوراً متميزاً في كافة أشكاله، فلو أخذنا تعداد الاتحادات والجمعيات والنقابات المهنية، نجد أنها تصل إلى (36) جمعية مهنية من أصل (40) جمعية في دول الخليج العربية ككل في فترة التسعينات، أي أن (90٪) من عدد الجمعيات المهنية الخليجية، موجود في هذه الدول الثلاث...، الكويت فيها أكثر من خمسين جمعية ورابطة تضم حوالي (40 ألف) عضو، والبحرين فيها حوالي (17) جمعية مهنية ونقابات عمالية في 1993، و(56) نادياً ثقافياً ورياضياً، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات والهيئات النسائية النشطة، وكذلك الجمعيات الدينية التي ازداد دورها مع المد الإسلامي في العالم العربي.

أما في الإمارات، فقد بلغ عدد جمعيات النفع العام، حوالي (100) جمعية في 1993، منها جمعيات مهنية وثقافية ونسائية ودينية، مما يؤكد حضوراً متميزاً، ليس فقط في الكم والعدد، وإنما في النوع والنشاط.

السمة الثانية: التنوع في الفئات المشكلة لمؤسسات المجتمع المدني ضمن هذه المجموعة، حيث التنوع في الأنشطة والأدوار، فتتزاوج بين الأدوار الخيرية والسياسية والاجتماعية، وكذلك يتمثل في تمثيل مصالح عديدة من الطبقة الوسطى والأكاديمية والمثقفين والتجار وغيرهم.

السمة الثالثة: التميز في الخطاب العام لهذه المؤسسات بكونه خطاباً مطلبياً، حقوقياً،

أقرب إلى الخطاب السياسي الاجتماعي الناقد والساعي إلى تطوير الواقع، منه إلى الخطاب الخيري التقليدي. . . ، فهذا تنوع مستمر، فسارت المجموعة في التحول من التقليدية إلى الحداثة.

السمة الرابعة: القدرة والفاعلية الاجتماعية والسياسية. . . ، قادرة على التأثير في الرأي العام، رغم الضوابط والقيود السياسية، وأن تكون فاعلة ومؤثرة في العمل الوطني، وفي عملية اتخاذ القرار السياسي.

وقد أخذت نموذجاً من كل دولة من هذه الدول الثلاث:

ففي الكويت، الحركة الدستورية كتجربة رائدة، فلها دور أساسي ونشاط في تحريك الممارسة الديمقراطية، وعودة التمثيل الانتخابي في الكويت، فنمط عملها كان متميزاً، وإن كان هناك العديد من انتقادات لها بأنها نخبوية، إلا أنها كانت متميزة كمؤسسة فاعلة في التعبير السياسي.

والنموذج الآخر من البحرين، وهو نموذج الحركة الشيعية، كحركة شعبية متميزة للتغيير الاجتماعي والسياسي، انطلقت منها مؤخراً حركة دستورية على نموذج الكويت.

ومن دولة الإمارات، جمعية الاجتماعيين، ولو أنها أقل فاعلية، ولكنها لعبت دوراً ثقافياً، ولها نشاطها وقدرتها على التواصل مع القضايا الأساسية للمجتمع الإماراتي.

هذا التقسيم لمجرد فهم الواقع، وليس لإطلاق أحكام على دولة دون أخرى، فلا يعني وصول تلك الدول إلى المستوى المطلوب من الديمقراطية، أو أن الأخرى لا تسير في طريق التطور.

فما أريد قوله بشكل عام، هو أن دول الخليج العربية ما زالت تعاني من ضعف في مؤسسات المجتمع المدني، وأنها ما زالت في بداية الطريق.

وأرجو أن نخرج من هذا المؤتمر، ليس بمجرد توصيات، وإنما بالعمل الحقيقي لدراسات أكثر للواقع المدني في دول الخليج، لتحقيق المزيد من المشاركة والديمقراطية.

وشكراً.

الرئيس: شكراً للباحثة. . . ويبدو أن العرض أهدأ وألطف مما في الورقة، وإن الباحثة تستحق التهنئة على العمق الذي تصدت فيه لموضوع مهم ومثير للجدل، وتستحق المساندة للجرأة التي وصفت بها العلاقات المتوترة بين مؤسسات المجتمع المدني

والحكومات، تستحق المساندة لا تأييداً لها بالضرورة، وإما إشفاقاً عليها من أن يفهم قولها خطأ بأنها من دعاة التحريض ومحاربة الحكومات.

إن من النقاط التي تستحق التركيز في نظري، وفي منطقة الخليج بالذات، تتمثل في:

1ـ كيف نزرع الثقة بين مؤسسات أو رموز وإرهاصات المجتمع المدني ـ في حالة عدم وجود المؤسسات ـ وبين أنظمة الحكم، هنا لا بد من الإعلان الواضح والصريح، أن تطور المجتمع المدني لا يستهدف تغيير الأنظمة، بل مساندتها في جهود التنمية والتطوير التي تتحمله مسؤوليتها، وتحمل العبء معها في حقبة انحسار الريع، وضرورة المشاركة المجتمعية في تحمل مساهمتها في الميزانية.

2ـ كيف نضمن عدم الانزلاق في إعطاء صفات إيجابية لبعض الحركات غير المتفق على سلامة طموحاتها، مثل ما قد يفهم حينما استشهدت الكاتبة، بالحركة الشيعية في البحرين، وهي حركة فيها تلوينات مختلفة.

3ـ النقطة الأخرى، كيف نضمن عدم بروز تنظيمات طائفية، (مثل الحركات الدينية المتطرفة من شيعية أو سنية) أو قبلية مثل جمعيات القبائل، وصناديق الأسر، مناقضة للمفهوم الناضج للمجتمع المدني.

4ـ كيف نزيل التوتر في التعبير عن مطالب المجتمع المدني، بحيث لا تشكل إضافة للسلطة والبيروقراطية، بل تمثل قبولاً للحوار والرأي الآخر.

(4) أكرر الشكر للباحثة، وقد أثارت تساؤلات كثيرة وجيدة. . . ، بالنسبة إلى التقسيم، أرى أنه غير دقيق إلى حد كبير، ما عدا دولة الكويت التي يسمح دستورها بإنشاء نقابات، أما الإمارات، فلا تختلف عن السعودية والتي فيها جمعيات مهنية وغير حكومية كثيرة. . . مهندسون ـ محاسبون. . . غرف تجارية. . . وفي أدنى السلم جمعية الرفق بالحيوان. . . ، فلا اختلاف كبيراً بين الإمارات والسعودية. . . ، في البحرين، أعتقد أن النقابات ألغيت. . . ، فالمهم إيجاد دستور يكفل حق المواطن في تكوين جمعيات ونقابات.

(18) أكرر الشكر. . . ، كنت أود أن يكون هناك محاولة للربط بين تأسيس تلك المؤسسات المدنية ـ على الأقل في الكويت (50) جمعية ـ وبين مظاهر معينة قائمة في تلك المجتمعات.

فهل تمكنت تلك المؤسسات المدنية من التصدي للتحديات التي تقابل مجتمعاتها؟ فإذا كانت في الكويت انتكاسة. . . ، فهل كانت لتلك المؤسسات المدنية قدرة على التصدي

لهذه الانتكاسة، وإعادة هذه المؤسسات إلى الطريق الصحيح لمواجهة التحديات؟

هل أتيحت فرصة حقيقية لمؤسسات المجتمع المدني، ليكون لها دور فاعل؟ أم أنه جرى تحجيمه، واقتصر دورها على أهدافها المدنية، دون الأبعاد الحقيقية لإعطاء دور أساسي لهذه المجتمعات المدنية؟ وأقول كما قال (22) بأن يكون لهذه المؤسسات دور فاعل. . . ، ولو أعيد النظر في بنود الدستور الكويتي، ، لفكرنا كثيراً في أن يكون لمؤسسات وجمعيات النفع العام، وجود في المنظومة التشريعية القائمة، لكي ينخرط الشعب في هذه الجمعيات، لتكريس الديمقراطية.

إن المجتمع الريعي القائم على الإنفاق الحكومي، والأبوة الحكومية أدت إلى تكريس الفردية والذاتية والمصلحة الضيقة. . . ، فهل استطاعت هذه المؤسسات مواجهة تلك المظاهر السلبية؟ . . . أم نفسي وبعدها الطوفان؟ وما هو الدور الذي يمكن رسمه لها للعبور؟ . . . أقول، هناك معوقات أمام قيامها بدورها؟ . . . وأرجو أن يتولى المنتدى رسم دور لها لتكون فاعلة.

(27) تطرقت الورقة بشكل مباشر إلى الاستقلال الاقتصادي للمؤسسات، فهناك مؤسسات اتحادات غرف التجارة والصناعة، وهذه قد تغير التوجهات، فهي مستقلة اقتصادياً، وتناولت في انتخاباتها في المنطقة الشرقية من المملكة، صراعات كبيرة وحملات دعائية، وأساليب غير معهودة أو مقبولة، وزوابع مثيرة. . . ، فالصراعات في الغرف التجارية كانت أكبر من التجار، وكانت تتبلور بشكل ظاهر لمحاولة السيطرة على هذه الغرف. . . ، فهذا جانب يستحق بعض الاهتمام.

(26) عندما بحثت اللجنة التنفيذية في أي الموضوعات جديرة بالطرح، مع توديع قرن واستقبال قرن جديد، طرح تساؤل. . . لماذا لا يسعى المنتدى في وضع أسئلة وأجوبة معاصرة للقائم من الأمور، أو محاولة للتفكير في الموضوعات الجوهرية والأساسية مع إقبال قرن جديد، وكان موضوع حقوق الإنسان أحد الموضوعات الرئيسية، ويبدو أنه موضوع مثير للقلق أو الرعب، ورؤي تخفيفه أو تحويله إلى موضوع البحث في المجتمع المدني. . . ،

ولكني لا أنكر أنني، عندما تلقيت الورقتين المقدمتين من الدكتورة ريم، والدكتورة منيرة، سعدت لاتصالهما بحقوق الإنسان في المنطقة. . . ،

الورقة لم تأخذ في اعتبارها أن السعودية نصفها خليجي، والآخر لا يعتبر كذلك فنصفها يطل على البحر الأحمر، وفيه نشاط، فيه غرف تجارية تجاوت من العمر (50

عاماً)، وجمعيات للرفق بالحيوان . . . ، فأرجو ألا ينسى الباحثون أن السعودية تنقسم إلى شرقي وغربي وشمالي وجنوبي،

وقد فاجأتنا الورقتان، بأن هناك مجموعة من دول الخليج (الكويت / البحرين / الإمارات) فيها جمعيات . . . ، ولكن المشكلة هي في الدور، فما زال دوراً خيرياً تعاونياً إنسانياً، لا يتقدم إلى المطالب الجوهرية الحقيقية، كأنه يخشى الولوج فيها . . . هناك مجموعة من الأفكار . . . من المواريث في الخليج . . . لعدم . . . لا داعي . . . ، فما زال الخوف والتريث من سمات المجتمع، وينبغي انطلاقه إلى المستقبل وتجاوز هذه المسميات .

(28) شكر وتقدير للورقة والجهد . . . ، استكمالاً لبعض الملاحظات . . . ، قضية تقسيم المنطقة، فيه نوع من القسرية، قد يكون صحيحاً في فترة، ولكن تم تجاوزها، مما يخل بهذا التقسيم ويحتاج إلى إعادة نظر .

نقطة التفاؤل الشديد، والنظرة البراقة عند البعض عن الكويت، فربما، إلى حد ما، توقفت الحركة في المجتمع المدني، فالمرأة في عُمان أصبح لها دور أفضل مما في الكويت، ففي عُمان شاركت في المجلس التشريعي دون الكويت،

قضية الإدارة تعتبر مشكلة أساسية في المجتمع . . . ، في الكويت تعثر إنشاء جمعية للإدارة . . . ، وجمعية حماية حقوق المستهلك فشل إنشاؤها . . . ، وقضية الأسرى والمفقودين فشل تقنين جمعية رسمية لها . . . ، جمعية حقوق الإنسان، وهي أساسية في الكويت، والخليج العربي بشكل عام، هي في الكويت محدودة الفاعلية . . . ، فالصورة ليست وردية محل قبول لدى الكويتيين . . . ،

ويبدو أن هناك خلطاً بين الحركات الشعبية . . . ، فالجمعيات تعتبر حركات شعبية، نشأت في ظروف، ونتاج لظروف معينة، ولا تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني . . . ، وقد ضربت الورقة مثالاً (50) جمعية في الكويت تضم (40000) عضو، ولكن الفعالية لعدد محدود، فمجرد العدد لا يعبر عن الواقع . . . ، الإشارة إلى التجار وتحصيلهم الضرائب سابقاً وتسليمها للحاكم، ليست دقيقة، فلم تكن هناك ضرائب .

الرئيس: إنها نقاط إيجابية تأخذها الباحثة في الاعتبار في صياغة الورقة .

(21) هناك ثلاث نقاط :

1 ـ في اعتقادي، أن من المهم أن يلحق بالبحث المعد، القوانين المنظمة لجمعيات العمل

الأهلي، وهي جداً محدودة . . . ، ومعي القانون الخاص بدولة قطر . . .

فالمهم عدد الجمعيات المسجلة طبقاً للقانون، فتكون هي الجمعيات الرسمية المعترف بها، للتعرف على ما هو المسموح به قانوناً، وما هو خارج ذلك . . . ، فإن إلحاق قانون الجمعيات القائم يغني البحث .

2ـ تعريف المجتمع المدني . . . ، فهناك المجتمع الأهلي، وهو أوسع مفهوماً يشمل الكل، التقليدي والحديث، الجمعيات التي لا تسعى للربح، والمسجلة، والتي لا تشرف عليها الحكومة . . . ، فيا ليت أن يكون هناك تعريف أكثر تحديداً . . . ،

فهل التعاونيات تدخل في المجتمع المدني أم المجتمع الأهلي؟ . . . فهناك الثنائية . . . ، فمفهوم المجتمع المدني هو الحديث . . . الأحزاب ـ النقابات ـ الجمعيات المهنية . . . والمسجلة وفقاً للقوانين وهناك جمعيات ليس لها وجود قانوني . . . ، فيجب الأخذ بمفهوم واحد وشامل .

3ـ التقسيم الذي طرحته الباحثة، صحيح وسليم إلى درجة كبيرة، فما ذكرته عن العمل المدني في الكويت والبحرين والإمارات صحيح، حيث يسمح فيها القانون بإنشاء النقابات والجمعيات، ولو أن نشاطها محدود .

أما في الدول الأخرى، فهو يدخل تحت تعريف المؤسسات القانونية . . . قطر ضمت الأندية وأتبعتها لمنظمة رعاية الشباب . . . ، فجمعية المهندسين، وجمعية التشكيليين غير مسجلة . . . ، وكان هناك عمل أهلي قائم، وفي سنة 1974 صدر قانون نص على تشكيل جمعيات تمارس نشاطاً ثقافياً أو خيرياً إنسانياً أو دينياً . . . ، وغير ذلك لا يسمح به مثل النوادي،

وفي سنة 1989 تبينت الحكومة تعذر تسجيل جمعية الكهرباء، فأضافوا «أو علمياً» وغيروه إلى قانون الجمعيات، وحذف «الخيرية»،

وإن هذا هو الموجود في السعودية وفي عُمان . . . ، فالجمعيات قائمة في الكويت والبحرين، وغير موجودة في قطر . . . ، في الكويت، القانون يحكم العلاقة، وللمتظلم أن يلجأ إلى القضاء .

الرئيس: هناك شبه كبير بين قطر والسعودية في رعاية الحكومة للأنشطة .

(40) أعبر عن سعادتي لتواجدي، لأول مرة، مع الإخوة المفكرين، ويسعدني المشاركة، ففيها إضافة لما لديّ من تراكمات . . . ،

الورقة جيدة، وسبقني الإخوان إلى إيضاح ذلك. . . ،

المجتمع المدني دائماً مرتبط بالتعليم والوعي الثقافي في المجتمع، فالتقسيم له ما يبرره، فالبحرين كان فيها درجة وعي أكثر، مما جعلها رائدة في العمل المؤسسي، وكذلك الكويت في سنة 1961 توافرت لها الإمكانات المادية لتقدمها في هذا المجال، إلا أنه مع طول الفترة، أرى أن هذه الجمعيات والمؤسسات لم تتطور بدرجة واضحة، فما زالت مرتبطة بالدولة. . . ، فالأندية كانت عملاً تطوعياً، ولحاجة أفراد المجتمع. . . ،

قانون رقم 6 لسنة 1974 في دولة الإمارات، الجمعيات مرتبطة تشريعياً بالدولة، وجاء كتكميل للمجتمع المدني، وهو نسخة مما في دولة الكويت. . . ،

ويلاحظ أن هناك تراجعاً لهذه الجمعيات، في مس قضايا الوطن، وما زالت معطياتها محدودة قياساً للفترة الزمنية منذ تأسيسها. . . ، وقد جاء بعضها نتيجة ضغوط دولية. . . ، جمعيات ذات النفع العام ترى فيها الدولة تغطية لمتطلبات منظمة العمل الدولية،

أرى تشكيل لجنة لإعادة النظر في إيجاد صيغة لقانون موحد للجمعيات ذات النفع العام على مستوى دول مجلس التعاون. . . ، فيمكن تشكيل لجنة من المنتدى لوضع صيغة تشريع موحد محفز لتجمعات النفع العام.

(33) حتى لا يتحول مفهوم المجتمع المدني إلى أسطورة يعتقد المثقفون بوجودها فيفترضون أنها هي الحل،

على افتراض أن المجتمع المدني معني بالأساس في تكوين المؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والتطوعية التي تنظم العلاقات الاجتماعية وتمثل مصالح القوى والجماعات في المجتمع والتي تعمل باستقلالية كاملة أو نسبية عن الدولة، وعلى افتراض أن فاعلية وتأهل مؤسسات المجتمع المدني تشترط أساساً تمتع تلك المؤسسات بالاستقلالية التنظيمية والإدارية عن الدولة والسلطة السياسية عموماً، وعلى افتراض أن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هو ألا تتدخل الدولة في مجال نشاط المجتمع المدني،

إذا افترضنا بأن المقولات السابقة صحيحة منهجياً فإنه بات مؤكداً علينا القبول بعدم وجود مجتمع مدني حقيقي ضمن المنظومة السياسية لمجتمعات دول الخليج والجزيرة، وبالتالي نسعى من جانبنا في المنتديات الأكاديمية إلباس الأمر لبوساً لا تحتملها، ويدخلها قسراً ضمن الحدود، وحساب المثلثات الاجتماعية، حتى تكون قابلة

للتحليل، ضمن المناهج الموضوعة والمتعارف عليها.

أما حركة المجتمع الحرة المستقلة في مجتمعات الخليج والجزيرة فقد بدأت بالتقهقر والتراجع سلبياً منذ نشوء الدولة الحديثة أو بوادرها وسقطت نهائياً أو كادت بعد استقلال الدول وتكونها ككيانات سياسية سيادية.

وبالتالي فإن ما يحدث خلاف ذلك، مع بعض الاستثناءات المتناثرة هنا أو هناك، لا يعدو كونه حركة اجتماعية مقننة رسمياً وحكومياً، تتحرك بمقياس وشروط موضوعة سلفاً، فهي لا تعبِّر عن مصالح حقيقية للمنتمين لها، أما إن هي عبَّرت فلن يسمح لها بذلك التعبير حتى إن استدعى الأمر.

ولئن كان الأمر كذلك خليجياً، فإن الرافد العربي يمثل حالة أسوأ وأشنع بكثير مما يحدث في الخليج، فالنماذج العربية المتاحة في المحيط العربي الأوسع والذي تمثل مجتمعات الخليج العربي جزءاً هيناً منه، لا تعبّر عن نماذج مشرقة، بل إن حجم هيمنة الدولة على النشاط التطوعي بصورة عامة يتجاوز بمراحل ما يدور في الأروقة الخليجية، مما يؤدي في بعض الأحايين، إلى تفتق بعض الأفكار المستقلة ضمن الإطار الخليجي أحياناً، أكثر مما يبرز في دول عربية يبدو من الشكل الخارجي لممارستها السياسية، بأنها أكثر عراقة في العمل الشعبي.

في هذا المجال يجد الباحثون فيه إشكالية في التسمية والمفهوم وهي إشكالية أعمق مما قد تبدو عليه، فهي إشكالية تعكس حالة ذهنية أكثر مما هي حالة لغوية فقط، فحتى الآن لا يبدو أن هناك استقراراً بالأساس على التسمية، فأحياناً تسمى المجتمع المدني دون تعريف، فأحياناً «العمل الأهلي» وأحياناً «العمل الاجتماعي التطوعي» لتعني أحياناً الشيء نفسه، إلا أن الواضح هو أن هناك رغبة أكيدة لدى إطلاق الأسماء في بيان الصيغة التوافقية ذات الانسجام المؤكد مع الحكومات، وذلك خوفاً من أن يتهم العاملون في هذا المجال أو الباحثون فيه بأنهم معارضون للحكومة عندما يطلقون التسمية البسيطة والمنهجية وهي الهيئات غير الحكومية، ولعل المجتمع المدني كمصطلح بغض النظر عما يعنيه أو لا يعنيه، جاء ليخدم بالضبط هذا التخوف أو الإرهاب الذي يعشش في أذهاننا جميعاً من إطلاق تسميات قد يُساء فهمها بصورة أو بأخرى.

(11) أضم صوتي إلى من شكر الزميلة على الورقة الجيدة. . . ،

بما أننا نتكلم عن المنطقة، كان يحسن سلفاً عدم التقسيم، فهو موضوع واحد، ومشكلة واحدة على مستوى المنطقة. . . ،

وهناك بعض نقاط:

في غياب الديمقراطية، بشكل عام، يتعذر الكلام عن مؤسسات المجتمع المدني بدرجة شاملة . . . ، البحرين، كمثال، المؤسسات فيها قديمة، وقد احتفل بعض الأندية بمرور (50) سنة على تأسيسها، ووصل حالياً العدد إلى حوالي (150) جمعية ونادياً مسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية،

وقد لا ينطبق ذلك على جميع الأنشطة . . . ، فمع محدودية الدولة المالية، شجعت تكوين جمعيات خيرية، فهناك (60) جمعية خيرية، مع قلة عدد السكان حوالي (350000)، فأصبحت هذه الجمعيات تأخذ دوراً منوطاً بالحكومة، فهي تمول بعض الأسر، وتساعد بعض الخريجين للدراسة في الخارج، وكذلك استكمال العلاج، وكان المفروض أن تكون الدولة مسؤولة عن ذلك،

والدولة مرتاحة إلى دور هذه الجمعيات طالما تقوم بدورها، إلا أنها بدأت تشكل عبئاً على الأهالي، لأن المتبرع يتعرض للعديد من طلبات التبرع.

المشكلة، أنه في غياب الديمقراطية، الدولة بدأت التدخل في شؤون الجمعيات، التي أصبحت تخضع لتطبيق نص واحد ورد في صفحة واحدة، يحدد الأهداف لهذه المؤسسات، وقد حدثت مشادة بين الأندية والحكومة حول ذلك،

ومؤخراً، بدأت الحكومة تتدخل في بعض الأندية التي تخضع لذلك النظام، فوزعت رسالة مفادها، أنه لا يحق لأي مؤسسة ثقافية أن تدعو إلى ندوة أو محاضرة أو أي نشاط ثقافي، قبل اطلاع وزارة الشباب على نص المحاضرة والمحاضر والموعد . . . ، وفوق ذلك، فإن أي نشاط اجتماعي . . . حفل ساهر مثلاً، يجب إخطار وزارة الشباب عن ذلك مقدماً،

فبدأت الأندية تشعر بأنها فرغت من أهدافها ونشاطها . . . ، فكان يستفاد من بعض المثقفين من خارج البحرين، لإلقاء محاضرات في بعض الأندية، فحدث التعرض عملياً لإلغاء بعض المحاضرات قبل بدئها بـ (24) ساعة، وعدم السماح للمحاضر بالدخول، بعد أن تم توزيع الدعوات، وتهيئة القاعة . . . ، فالمساحة المتروكة للعمل المدني، هي المساحة التي تسمح بها السلطة.

تطرق أحد الإخوان إلى النقابات العمالية . . . ، في البحرين، نظام يسمح بتشكيل تنظيم عمالي بالانتخاب في كل شركة . . . ، وإن وضع العمال أحسن حالاً عمّا كان عليه في السابق.

الخطأ الذي يقع فيه الكثيرون، أن كبار الحركة في البحرين هي الشيعية، ولكن الحركة

الدستورية هي حركة وطنية، فقد يقود الشيعة الحركة في الشارع تبعاً لنشاطهم، ولكن الحركة ليست أساساً شيعية، ولكن في الخمسينات والستينات وأوائل السبعينات، وازدياد التيار القومي، مع ظهور عبدالناصر، بدأت الحكومة في ضرب الحركة القومية العربية وسجن رؤسائها، وعندما بدأ حزب البعث، ضرب أنصاره وزج بهم في السجون، وضرب بعدهم اليساريون والشيوعيون، وذلك في ما عدا التيار الديني الذي كان يعمل بهدوء، وبدأ التكتل الديني يأخذ أبعاداً وسيطرة وزاد أتباعه بدرجة ملحوظة، وقد نبهنا الحكومة إلى خطورة ذلك فلم تهتم . . . ، وقد ذكرت بعض المسؤولين أخيراً، بما سبق أن طرحته منذ عشرين سنة، فالجمعيات الشيعية لها قاعدة كبيرة استطاعت أن تتحرك وتكون في الواجهة، ومع ذلك، فالحركة وطنية، وراءها الكثير من الشباب من غير الشيعة.

(6) أشكر الباحثة على ورقتها . . . ، في الواقع، أيام الانتداب البريطاني في البحرين، كنا نكون الأندية ونبنيها وندفع اشتراكاتها، وكان عندنا البلديات المنتخبة، أما بعد النفط، فأوقفت كل التيارات التقدمية، وطرحت البهرجة . . . ، فالأندية الآن أصبحت كراسي . . . كرة القدم يرأسها شيخ يكون الدعم المالي . . . ، وكذلك الجمعيات الخيرية إذا كانت رئاستها لشيخة . . . ، ولكن الجمعيات الخيرية تشيع الطرارة، فأتصور أنها ليست مفيدة، لأن تركهم للناس يجعلهم يجوعون فيثورون ويطلبون حقهم في بلادهم . . . ، إن المسؤولين يتكلمون عن الأمن، ولكن الناس ليس لديهم أمان . . . ، فيطلبون الأمان ليتحقق الأمن . . . ،

الشيعة كانوا يعملون في المزارع، وحولت إلى أرض مباني استولى عليها الإنجليز . . . ، وحالياً هناك بطالة بسبب العمالة الرخيصة من الخارج . . . ، يعطون المواطن شقة تستهلك مرتبه، يدفع (120) ديناراً للإيجار وكذلك الكهرباء، ويبقى له (60) ديناراً . . . ، دعوا عمالة من الخارج، من السنة لمعادلة الشيعة، وشغلوهم في الأمن . . . ، مجتمع بوليسي، وهو خطر على المجتمع المدني . . . ، إنهم يثيرون العولمة، والجات، وحقوق الإنسان . . . فأين حقوق الشعب؟

(37) أشكر الدكتورة ريما على ورقتها القيمة . . . ، ومنذ 5 سنوات كنت أبحث في المجتمع المدني، الذي زادت أهميته منذ انهيار روسيا الشيوعية، والعولمة، والاهتمام الدولي، ومنذ التسعينات، برز توجه إلى الديمقراطية في دول روسيا الشرقية، وقد أعددت دراسة عن المجتمع المدني في البحرين،

وهناك بعض نقاط:

ـ ذكرت الورقة عن نشاط الحركة الدستورية أنها الشيعية، ولكنهما على مسارين، ففي سنة 1953 بدأت الحركة الدستورية، ثم الحركة الدستورية الأكبر، فهما على خط متواز، فالدستورية من حركة علمانية . . . القوميين، والبعث،

ـ المؤسسات الإرثية، علمياً لا تصنف ضمن المجتمع المدني، ولكنها خاصة للمنطقة العربية ولها أهميتها، ففي لبنان انهارت الدولة منذ (15) سنة، وحلت الإرثية محل الدولة واستمرت في لعب دورها . . . ، فالإرثية تلعب دوراً حيوياً مع غياب دور الدولة،

ـ عن النقابات، لا توجد نقابات تحت هذا الاسم، وإنما جمعيات.

الباحثة: أحترم كل الآراء التي ذكرت، وهي بيانات إضافية، وإحساسي، عند كلامي عن السعودية وعُمان، أشعر بأن هناك معلومات غائبة عني، ولم تتح لي ظروف الوقت، مع عدم وجود مراجع كافية حول الموضوع، لمزيد من المعرفة،

وأؤكد، كما أشار (31)، أن هناك اختلافاً نوعياً، إذا نظرنا إلى المجتمع المدني، بين هذه الدول، وأؤيده بالنسبة إلى تواجد الأنظمة والتشريعات والقوانين التي تنظم ذلك، وشعرت بأن الورقة يجب أن تطرح التشريعات والقوانين السارية في المنطقة،

وأعود إلى بداية تعقيبات (23)، بألا تكون الورقة لتحريض المجتمع المدني على الدولة، فأنا لم أطرح أن المؤسسات على خلاف مع الدولة،

فقضية التعريف، المفهوم غربي، نقل عن المجتمعات الغربية، ونشأ عن العقد الاجتماعي غير المكتوب بين المجتمع والدولة، إنها في العلاقة الجدلية بين المجتمع والدولة، والمجتمع حاول أن يؤسس أشكالاً لإيصال رأيه من خلال هذه المؤسسات، فليس هناك أي صورة من صور التحريض، وإذا السلطة خرجت على إطار سلطاتها، يحاول المجتمع الخروج، كما حصل في دول أوروبا الشرقية أخيراً،

أعتقد، بالنسبة لدول الخليج، الملاحظ أن هناك إشكالية، وقد تكون التجربة تعاني من تراجع في بعض الحالات . . . ، فهل هذه المشكلة تتعلق بالدول الريعية النفطية فقط، أم أنها أيضاً تسري في مجتمعات أخرى؟، حيث تعاني قضايا الحريات في مجتمعات أخرى، لبنان مثلاً بعد نكسته . . . ، فهل هي أنماط وإشكاليات تتعلق بالواقع العربي قياساً بالدول الأخرى، حيث بدأ بعض دول العالم الثالث يتحرك . . . ، فهل هي خاصة بمنظومة عربية أو منظومة خليجية؟ . . . قد تكون على مرحلة تطويرية تنموية أفضل عربياً، وربما يكون للمرأة دور ناجح مستقبلاً.

الرئيس: أشكر الباحثة، والمداخلات ستفيدها في تطوير وتوسيع الورقة في صورتها النهائية،

ويمكن أن تستكمل مداخلات الراغبين من الإخوان في الجلسة القادمة.

وانتهت الجلسة في الساعة الحادية عشرة قبل الظهر، ، ،

الجلسة الثانية

الخميس 1998/2/19 11.30 ـ 2.00 صباحاً

موضوع النقاش: **مسألة الأقليات في الخليج... رؤية من الداخل**

رئيس الجلسة: إيـاد مدنـي

معد ومقدم الورقة: الدكتورة منيرة فخرو

الرئيس: بسم الله نبدأ الجلسة الثانية، وبداية، أختلف مع (26) في ما أشار إليه من أن موضوع اللقاء المطروح ليس على درجة من الأهمية، فلو ركزنا على هذه القضايا بعيداً عن القضايا الكبرى، يكون أفضل.

الورقة تضمنت بعض عبارات مثيرة... منها... الأقلية العاملة في الخليج «إثنية»...، قطر معظمها من الذكور العزاب...، ومن المثير أنها أخذت تعريف الشعب بأنه «طائفة».

د. منيرة: استعرضت ورقتها تفصيلاً.

(32) أشكر الأختين الباحثتين...،

الحديث في الموضوع ذو شجون، لا سيما في المرحلة التي وصلت إليها المنطقة من مآس وإشكالات تقف حجر عثرة أمام الجهود التي تعد المنطقة لدخول القرن الواحد والعشرين، دون أن تتشكل بعد الملامح المرجوة للمجتمع المدني،

وهناك ثلاث نقاط:

1ـ إن الإنسان في هذه المنطقة، أسوة بغيرها، يمثل الإنسان الفرد، ولبداية الحديث عن الحداثة والمدنية، فلا بد من البحث عن إنسان المجتمع المدني، ونموه، فمن مشاكل المجتمع المدني في المنطقة، عدم وجود سياسة سكانية واضحة، فأصبحت النظم تجلب لها فداوية من خارج المنطقة، فصرنا بين الطراوة والفداوية...، فأخطر ما يواجه المجتمعات، هؤلاء الفداوية ومنحهم امتيازات تهدد المجتمع.

2ـ قضايا حقوق الإنسان، أصبحت تشكل ما سمي بالنظام العالمي الجديد بالنسبة للأقليات، أو ما يسمى بالموزاييك البشري، وما تثيره من فوضى وصدام، وصراع في

غياب الرؤية، مما سيزيد من تورط تلك الفئات . . . ، ولا شك في أن الوقفة الأخيرة لدول المنطقة، لملاحقة المقيمين غير الشرعيين، قد تجد معه قوى خارجية أنها تمس حقوق الإنسان، ودعوة للتدخل للمطالبة بحقوق لهم.

3ـ المنطقة تجر إلى عدم التحضر . . . ، تجر نحو البداوة، لا في مظهرها الإيجابي، وإنما في مظهرها السلبي، والخروج على القوانين والأعراف، مما يتفشى معه العنف دون الحد منه، والتراجع عن المدنية، ومن ذلك تهميش وضرب أنظمة التعليم وعودتها للخلف، والحد من إيجاد المجتمع المدني ومؤسساته، وتخلف المنطقة بتخلف التعليم، وتهميش القوانين المدنية والجنائية، فبالرغم من إصدار قوانين، إلا أن هناك تشجيعاً على الخروج على القوانين والأنظمة، ومس القضاء، وتشجيع للمؤسسات اللامدنية، مثل صناديق القبائل للتبرعات وتقنينها، وهو ضد النظام المؤسسي للمجتمع المدني، ورجوعاً إلى رأي (31) في ترتيب السكان في منطقة الخليج، وترتيب غير المواطنين تالين للمواطنين، إلا أن ذلك لا يبدو سليماً (100٪)، فالنظام دائماً يحاول العزل بينه وبين المواطنين من خلال غير المواطنين، إذ قدمتهم السلطة على المواطنين في فئة عازلة، مما يجعل ترتيب غير المواطنين في طبقة ثالثة، غير دقيق.

(19) تأتي أهمية الموضوع من أنه يرتبط أساساً بعملية الانتقال من مرحلة مجتمعية إلى مرحلة أخرى، فبروز المجتمع المدني أو عدم بروزه، منظور تقليدي قبلي وأبوي، إلى طور آخر قانوني وطني مدني تحديثي فكرياً وسلوكياً ووعياً وانتماء . . . ، فبروز المجتمع المدني، مؤشر مهم عن مدى اكتماله.

ومن ناحية أخرى، أهمية الحديث عنه، تكمن في ارتباطه بموضوع المشاركة السياسية، ومدى بلورة المواطنة فكراً وانتماء وسلوكاً . . . ، بلورة الحقوق المدنية والسياسية، فهو مدخل مهم ومؤشر مؤثر، كمدخل للانتقال لمرحلة المشاركة السياسية، فبدونه لا تكون مؤسسات مجتمع مدنية، وهي طوعية تهتم بتنظيم الأفراد لممارسة حقوقهم، ومعالجة قضاياهم بعيداً عن هيمنة الدولة المباشرة.

في المرحلة الأولى، يبدأ المجتمع المدني ببروز وإنشاء المؤسسات، وإن البعد الكمي للمؤسسات، يعتبر في حد ذاته مرحلة من مراحل البروز، وبعد ذلك ينتقل إلى طور النضوج، ومدى قانونيته . . . هل تتمتع مؤسساته بالقانونية، وتمارس نشاطاتها قانونياً؟ . . . هل هي مستقلة عن الدولة؟، وإلا لا تعتبر مجتمعاً مدنياً ناضجاً.

المؤسسات التي ذكرت، ما زالت في ارتباط بالدولة، مفردات نادي / جمعية / هيئة / ملتقى . . . لم تصل بعد في بعض الدول إلى نقابات أو اتحادات، فما بالك

بالأحـــزاب . . . ، حـــتى في الوسط الثـــقـــافي ، دول الخليج الست لا تؤمن بالأحزاب . . . ، فالمؤسسات بروزها مهم ، ولكن أيضاً تطورها من طور الجمعيات إلى طور النقابات والأحزاب له أهميته .

وبالنسبة إلى الورقة الثانية ،

فإنه عن التعددية والإثنية . . . ، والأقليات بشكل عام ، الورقة تشير إلى أن مجتمعاتنا متعددة في تركيباتها الإثنية والانتماءات الدينية ، فليس الأمر ، كما نتصوره عادة بأننا من أسرة واحدة ، فهذا غير صحيح فهناك تعددية قائمة وستستمر ، ويصعب التظاهر بعدم وجودها ، ولكن ، كيف نتعامل مع هذه التعددية كحالة صحية وليست مرضية ، فلا نطرحها كقضية خلافية ، فهي أقليات مندمجة لم تطالب باستقلالية ، فالسؤال يتعلق بحقوق المواطنة . . . ، المدخل ، كيف نتعامل في ما بيننا في ظل هذه التعددية ؟ ثم الحقوق المدنية والسياسية ؟

(9) ما قاله (26) عن أن التوجه ، لموضوع اللقاء السنوي للمنتدى ، كان عن حقوق الإنسان ، وطور إلى موضوع المجتمع المدني ، فإني لا أرى عقداً اجتماعياً ، ولا مجتمعاً مدنياً مـن الناحية القانونية . . . ، هـل تتحـدث عن مواطنة . . . ، عن منح جنسيـة (citizen-ship) ليحصل على حقوق ؟ . . . إن عدد الجمعيات ليس مهماً ، فقـديماً كان عندنا مشايخ للمهن . . . ، أما الدولة الحديثة حالياً ، فتأخذ صفة وحيدة بعدم الاعتراف بهذه التجمعات ، إلا إذا خضعت لها وتبنتها مادياً وقانونياً ، فيجب ألا نبسط الأمور في وضع مؤسسات المجتمع المدني لتشمل جمعيات النفع العام .

العمالة المقيمة ، طالما لم تمنح الجنسية ، لا تعتبر أقلية . . . ، هناك أقلية تأخذ حقوق الأغلبية . . . ، يجب التركيز على التعاضد . . . ، لا بد من التعاضد الشعبي .

(13) عن الورقة الأولى ، في ما يتعلق بالمنهجية أو التعريف ، كانت الدكتورة ريما واضحة بالنسبة إلى التعريف ، ووضعت تعريفاً حاولت الأخذ به في الورقة ، ولكن يبدو عدم انطباقه بصورة عامة ، فأحياناً يجد صعوبة في التفرقة بين الجمعيات الخيرية والثقافية ، والاتحادات والنقابات المهنية . . . ، فلو طبقنا تعريف المجتمع المدني بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، لتحقيق مصالح أفرادها . . . ، فما مدى الحرية التي تتمتع بها ؟ . . . فهناك جمعيات ليس هدفها الأساسي الدفاع عن حقوق أعضائها ، ولكنها مؤسسات خيرية لصالح الآخرين . . . ، ومن التعريف ، انطباع بسمة الديمقراطية ، مع أن هناك صراعاً بين تشكيلاتها ، فكما قال (33) فيه تبسيط للأمور في وضعها كلها في صيغة وتعريف واحد .

(39) أشكر الباحثين.

تعليق على الورقة الأولى،

أؤكد ما ذكره الإخوان على أهمية مؤسسة المجتمع المدني، وأضيف أن هناك أدواراً أخرى لعبتها هذه المؤسسات في دول أخرى غربية في ما يطلق عليه (NGOs)، ففي أمريكا تستطيع أن تشتري قوى ضاغطة (Lobbying) للضغط على المشرعين لصالح قضية سياسية أو غيرها، وأصبحت ظاهرة لها تأثير على مؤسسات اتخاذ القرار...، وقد فهمت دول جنوب شرقي آسيا ذلك، وأصبحت تستفيد من هذه القوى الضاغطة لصالحها في دول الغرب...،

وهناك مؤسسات غابت عن الطرح مثل غرف التجارة والصناعة، وأضيفت أيضاً حركة مهمة في التربية، وهي الحركة الكشفية، حيث أصبحت جزءاً من حركة وزارات التعليم، وهي مستقلة في دول أخرى، ولها عمل تطوعي في توجيه الشباب...، ففي الفليبين، مؤخراً، حصل رئيس الدولة (راموس) منذ سنة على لقب أعلى رتبة كشفية في العالم، ولها مدلول كبير في تلك الدول، وجديرة بأن تحظى بالدعم.

في الكويت حالياً، إشهار الجمعيات متوقف، وقد تكون بدون دعم، ورغم هذا القصور، تحرك عدد من الجمعيات لصالح أعضائها أو دورها في المجتمع، ولها أثر في القرار، فهناك قضايا المعلمين، وهيئة التدريس بالجامعة، والمحامين، والصيادلة، واتحاد الطلبة، وجمعيات إسلامية...، وكان لها دور مؤثر على القرار...،

هناك حالياً، دراسة تتبناها جامعة هوبكنز عن الجمعيات غير الربحية، وتحتاج متابعة،

وأشير أيضاً إلى دور تشريعي مهم، وهو وجود توجه تشريعي في مجال القانون المدني، ففي اجتماع على مستوى دول الخليج، تبنوا فكرة إصدار قانون مدني موحد، جرى تنقيحه تبعاً للشريعة، ولكن يجب، مع جهد تشريعي، صياغته ليصبح أساساً للمؤسسات المدنية في دول مجلس التعاون...،

هناك أيضاً الصناديق التي يمولها القطاع الوقفي، والتي نشطت في الكويت، وأصبح يمكن استثمارها في ما يخدم البيئة في مجالات البيئة وفي مجالات التعليم وغيرها من قضايا اجتماعية، ولخدمة التنمية، وهي تحتاج رصداً ورعاية.

(31) هناك ضعف في تنظيمات المجتمع المدني، وأعلى ما فيه الأحزاب والنقابات، وهي موقوفة في المنطقة، ما عدا الكويت كحالة خاصة بالنسبة للنقابات، حيث ينظمها الدستور، والمشكلة في المجتمعات وضعفها، مما ينعكس على حقوقها.

وهناك أربع نقاط :

1ـ التسلط والانفراد بالسلطة . . . ، في سنة 1990/89 ذكرت دراسة أن الدول التي فيها الحكم المطلق ثمانية منها ست دول في الخليج بالإضافة إلى الأردن، ودولة بوتان . . . ، في تحليل لمغربي، يقول إن الحكومة ترفض أية مبادرة عامة إلا من السلطان أو باسمه . . . ، فالتسلط سبب جوهري وأساسي في ضعف تنظيمات المجتمع المدني .

2ـ السبب الثاني، الريع . . . ، فهو بيد الحكومة، فيحدد العلاقة مع السلطة، فيخلق نوعاً من المصلحة تحسن العلاقة بالسلطة وعدم التعرض لمحرماتها .

3ـ التقاليد، فالمجتمع التقليدي غير متعود على التنظيمات المدنية للمجتمع المدني .

4ـ التركيبة السكانية . . . (40٪) مواطنون و(60٪) غير مواطنين مصيرهم غير مرتبط بالدولة، ولا يسمح لهم بممارسة حقوقهم . . . ، فالتركيبة السكانية سبب أساسي في تأخر المجتمعات المدنية، لعدم ارتباط معظم السكان بالمجتمع والتفاعل معه، فالمجتمع الموجود هو (Cast System)، طائفة مغلقة بالمعنى القانوني، فلا يستطيع العامة المطالبة بحقوق، فهناك الشيوخ ثم الوزراء والوجهاء، أسوة بالهند .

الأقليات توجد في كل مجتمع، فيجب تحويلها إلى تنوع ليجمعها جامع عام، بدلاً من الانفراد، بدلاً من تمزق المجتمع وضياع الأولويات، فيجب أن نبحث مشكلة الأقليات، وأن نصنفها ونتعامل معها، وأن نحولها إلى طاقة إيجابية . . . ، فإشكالية التركيبة السكانية، يتعذر الاستيعاب، وحتى لو تم تجنيس 5٪ من المقيمين، فإنه لا يمكن استيعابهم، وإن النظام العالمي بصدد فرض ذلك في قوانين دولية، وإن موضوع الكفالات سينتهي عاجلاً أم آجلاً . . . ، ولم الشمل سيطبق عاجلاً أو آجلاً،

إن التجنيس يغير أساس المجتمع، فمن له حق التجنيس في الإمارات من غير العرب، عددهم أكبر من عدد العرب، فيجب وضع ضوابط وحد أدنى للأجر، ورفع التكلفة لترشيد الاستخدام، فإن مستوى الأجور الحالي للعمالة الوافدة، يتعذر معه المنافسة عليه .

القبيلة العربية، هي رابطة أمنية سياسية، أيديولوجية وليست بيولوجية، واستمرارها كمفهوم علاقة للمشورة، تنتهي إذا تحول الشيخ إلى أول بين متساوين . . . ، القبيلة تقدم الكثير من الخدمات والحماية، كما في اليمن التي يتعذر أن يقع فيها ما تم في العراق وسوريا . . . ، فيمكن بناء مؤسسات المجتمع المدني، ولكن دون القضاء على

تلك التنظيمات القبلية أو الاعتداء على قيمها، فإنه ينبغي حماية المجتمع الأهلي، ليبنى عليه لصالح المجتمع المدني.

(30) ما أشارت إليه الدكتورة ريما عن المجتمع المدني بأنه مصطلح غربي فكأنه مستورد، فهناك بعض الأدبيات الحديثة عن الديمقراطية وحكم الأغلبية...، فهناك التراثية...، فمن الحديث الشريف للرسول عليه الصلاة والسلام، «من آذى ذمياً فقد آذاني وإني خصمه حتى يوم القيامة»،

وإني أتفق مع (33) و(19) بالأخذ بأسلوب التدرج للوصول إلى تطور المجتمع المدني في دول الخليج،

في ما يتعلق بالتركيبة السكانية والقوانين الدولية...، ففي الخليج يتكلمون عن الأقلية المواطنة، فكيف نحولها إلى مجتمعات مدنية، ومفهوم المواطنة...، هل مواطنية خليجية أو عربية...، مواطنون لا رعايا...، لست ضد المفاهيم المستجدة، ولكن أذكر بأنه لا بد أن تستند إلى تشريعات من تراثنا، فبدون هذه المفاهيم والتشريعات، سنظل معلقين دون مستقبل.

(28) ورقة الدكتور الدخيل غنية، وفي ما يتعلق بقضية الأقليات، فيها طروحات فكرية منها فقرتان عن أن هناك منهجين لمعالجة قضية الأقليات:

الأول، «منهج النفي والتغريب، يقود ـ ومهما أحكمت الأغلبية سيطرتها وعظمت سطوتها ـ إن عاجلاً أو آجلاً، إلى انهيار المجتمع وتفكك البناء الوطني...، منهج النفي يؤدي إلى كره الوطن ومحاربته...»

والثاني، «منهج المساواة بين جميع أفراد الأمة الواحدة والوطن الواحد... ويؤدي إلى حب الوطن والدفاع عنه بالنفس والنفيس»...، فالورقة ثرية.

وأيضاً ورقة الدكتور عبدالمالك التميمي، ربما فيها إجابة على ما طرحه (19) عن الأحزاب في الخليج، وإن كان يتعلق بالكويت بالدرجة الأولى، إنما هي بشكل أو بآخر في المنطقة.

ورقة الدكتورة منيرة جيدة، وأرجو ألا يكون ما ذكرته صحيحاً في ما يتعلق بأن «الشيعة في البحرين يمثلون (70٪) وأن البدون يقدرون بـ(30000)، وأن الحكومة تسعى إلى التجنيس للتوازن بين الشيعة والسنة»، ويبدو أن هذه المحاولة ضيقة الأفق، فليس العلاج في قسر واحدة على أخرى، وإنما بالدمج لصالح الوطن، ففي الكويت، في الستينات جندت الحكومة حوالي (6000) للتوازن السياسي لصالح السلطة، ولكن

ذلك أخلّ بالتركيبة السكانية، بل والسياسية على المدى البعيد، لأنها على ذلك المدى، ستظل شوكة، وأصبح من الخطورة النظر إلى هذه الفئة، باعتبارهم من الجهات الخارجية. . . ، فيجب عدم التفرقة بين المتجنسين، وأن الحل هو في دمج الأقليات.

(11) كنت أتمنى لو خصصت ورقة الدكتورة منيرة، فقرة أو فقرتين لبحث تأثير الأقليات على الخليج لأن ذلك من صلب البحث، فهناك تأثير للوافدين من العمالة الأجنبية على الثقافة المحلية. . . ، على اللغة العربية، والعادات الاجتماعية، وقد تطرق إلى ذلك كثيرون، وحتى لا يعتبر مع الزمن ظاهرة مقبولة.

(6) العرب قبل الإسلام، كانوا يستعينون بغيرهم، والمشكلة تكمن في الإقرار، ففي البحرين أنا بحريني. . . عربي. . . مسلم، ولكن رجال الدين يفرقون. . . لهجتين. . . مسجدين. . . أذانين. . . ، نحاول بقدر الإمكان التجميع والتزاوج، والبعض من رجال الدين يقاومون ذلك للاستفادة، ويجدون تشجيعاً من الحكام، بعيداً عن الدين الذي يؤمن بالأخوة والمساواة والشورى، مما يعيدنا إلى الوراء. . . ،

كان السنَّة والشيعة متساوين، ثم صارت هجرة وحصلوا على ميزات، فزاد عدد الشيعة. . . ، فيجب الدمج وعدم فصل أحياء شيعية وأخرى سنية، وليشمل التدريس الجانبين. . . ،

إسرائيل جمعت من نواحي العالم ووحدت، وتبني سكنات تجمع المختلفين، أما في البحرين أو دبي، فتحتاج أربع أو خمس لغات للتفاهم. . . ، عندنا نعمل على التفريق، والخدم والعمالة في بيوت الشيوخ يكونون من الخارج، فيجب عدم الاعتماد على الخدم الأجانب في تربية الأطفال والنشء. . . ،

البابا ذهب إلى كوبا لحل الخلافات. . . ، حالياً لا نقدم شيئاً للدمج، بل نتمادى في التفريق.

(16) إن العوامل الاقتصادية لها دور في تكوين الأقليات، فإن معظم الأقليات، هاجرت إلى منطقة الخليج بعد تحسن الأحوال الاقتصادية فيها بعد ظهور النفط، مما أدى إلى زيادة السكان. . . ، ففي سنة 1957 كان تعداد السكان في الكويت (225000) نسمة منهم (115000) من الكويتيين أي بنسبة (55٪)، أما الآن فقد زاد عدد الكويتيين إلى (745000)، أما غير الكويتيين، فقد تجاوز عددهم (1450000) نسمة أي أن الكويتيين تضاعفوا بنسبة (7) مرات، أما غير الكويتيين فقد تضاعفوا (14) مرة، لأن الاعتماد على العمالة الوافدة لتحرك الاقتصاد.

ما أشارت إليه ورقة الدكتورة منيرة في الصفحة (17) عمّا تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية من دراسة بهدف انصهار أو ذوبان الأقليات فيها، لإقامة مجتمع أمريكي تعددي بالمعنى الحقيقي (Melting Pot Phenomenon)، فينبغي أن تأخذ في الاعتبار أن المجتمع الأمريكي مجتمع منتج، له مساهمة حقيقية في الإنتاج، ويؤدي الأفراد ضرائب أيضاً، وذلك غير متوافر في منطقة الخليج، لأن المجتمع المدني هناك يضم مؤسسات تهدف إلى حماية حقوقهم، أما هنا، فيعتمد الأفراد على الدولة . . . ، إلا لو حدثت إعادة هيكلة مؤسسية، لتؤدي إلى مجتمع منتج، وتقديم خدمات بمقابل.

في الصفحة (12)، في ما يتعلق بالكويت، وردت بعض بيانات عن «البدون» ومن تم تجنيسهم، وكذلك عن الكويتيات، تفتقر إلى الدقة، وتتطلب مراجعة وتصحيحاً.

(23) إن تعريف الأقليات في مجتمعاتنا، كما ورد في الورقة، غير دقيق مع ظروف المنطقة، فهناك تخوف من أنه يعطي انطباعاً بأن مجتمعاتنا تمثل أقليات مختلفة، وبالنسبة للسعودية، هناك أعداد إقامتهم غير شرعية . . . ، وإن ما ورد عن طرد اليمنيين من السعودية، لم يكن ذلك بهذا المعنى، وإنما طلبت الحكومة تقنين أوضاعهم في ضوء ظروف العدوان العراقي على الكويت في سنة 1990، فم تكن المسألة طرداً، وإنما نزوحاً . . . ، فيحسن استعمال كلمة أخرى.

(1) الورقة فتحت موضوعاً مهماً، ينبغي أن يظل موضع اهتمام لتقبل المتغيرات، فهناك بعض عوامل كان لها انعكاسات على موضوع الأقليات في المنطقة منها:

ـ الجانب الاقتصادي والجغرافي، فقد حدث في المنطقة خلال (40 ـ 50) سنة شد وجذب، أدى إلى تغيير في علاقاتها مع دول الجوار . . . ، الهند وإيران، وكانت معهما علاقات تجارية مميزة، كان لها تأثير في حياتها، وكان مجتمع ما قبل النفط، أكثر انفتاحاً وتقبلاً للأقليات.

ـ المد القومي كان له تأثير أحدث خللاً، دفعت ثمنه الأقليات من أصول إيرانية . . . هندية . . . باكستانية، وعززه قيام الثورة الإيرانية، والحرب العراقية الإيرانية، وبدأت تظهر صورة قبيحة للإيراني في المنطقة، على خلاف ما كان يحدث من قبل من انفتاح دون نظر إلى العرق.

ـ الجانب الديني، فقد تأجج الشعور نتيجة للحركة الدينية المتعصبة، في المنطقة، وطابع الحركة الدينية الشيعية، مما يزج المنطقة في إشكالات، أخذاً في الاعتبار أن المنطقة بحكم طبيعتها، مركز جذب لقوى عاملة.

ـ غياب الديمقراطية والقوانين الرادعة والحافظة لحقوق الأقليات من غير المواطنين، ساهم في تردي الأوضاع في العلاقة مع الأقليات.

ـ المتغيرات الدولية، فهناك تغيرات قادمة في ضوء التحولات العالمية (WTO)، ومنظمات حقوق الإنسان (ILO) وحقوق الأقليات، والانفتاح الثقافي والإعلامي، مما سيدفع الأقليات إلى المطالبة بحقوقها، بما في ذلك اللجوء إلى العنف وطلب حماية أجنبية،

والخطورة في أننا غير قادرين على استيعاب هذه الأوضاع في إطار قانوني يحمي المصالح ويكفل التعايش.

(15) أتفق مع (11) في أنه لا يمكن قيام مجتمع مدني حديث بدون حرية وديمقراطية...، الدكتورة ريم تجنبت الإشارة إلى مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع السياسي بالخليج...، ففي الكويت...، جمعية الإصلاح الاجتماعي... الإخوان المسلمون، وحركات قومية... نادي الاستقلال، ونادي الثقافة...، فكلها حركات سياسية، فالأنظمة السياسية هي التي دفعت الأقلية إلى التحرك بسبب سياسة العزلة المفروضة عليها.

لم تتطرق الورقة إلى جدلية البادية والمدينة، فمؤسسات المجتمع المدني، أصبحت تتراجع بسبب تجنيس البادية التي أصبحت تسيطر على المدينة، فأصبح تعاون بين التيار الإسلامي والبادية، لطمس المجتمع المدني، مجتمع الحضر والمدن الذين أسسوا المجتمع المدني، بدأوا بشعارات سياسية ضد الشيعة لكسب البادية.

وإن الباحثة متفائلة بأن المرأة ستفوز، وللأسف، بسبب تزاوج البادية مع التيار الإسلامي لن يتحقق لها شيء...، إنهم يدعون إلى تشريعات تدفع المرأة للخلف، منها اقتراح تقاعد المرأة في سن (35) سنة، ورفض حقوقها السياسية، ومنع الاختلاط في الجامعة...،

القضية خطيرة...، كان المفروض تحضير البادية، فأصبح العكس، المثال... مجلس الأمة في الكويت، يضم ثلاثين عضواً من البادية، وعشرين من غيرهم...، إنها إشكالية جديرة بالاهتمام.

د. **منيرة فخرو:** (32) تكلم عن انحسار أنظمة التعليم، وهذا صحيح وواضح في البحرين، حيث يشارك رئيس عسكري من الجيش في وزارة التربية، فضلاً عن بعض مفاتيح من الأمن لصالح الأنظمة.

ـ ما أشار إليه (19) عن كيفية التعامل مع الأقليات كحالة صحية وليس مرضية، فإن ذلك يكون بالمزيد من الممارسة الديمقراطية.

ـ (39) أشار إلى موضوع الوقف، وله أهميته، وقد حاولت إدخال دراسة عن ذلك، ففي البحرين أوقاف كثيرة سنية وجعفرية، ولكن القضية أصبحت سياسية، فالحركة الشيعية تعتمد على نفسها من داخلها، مما أدى إلى ازدهارها، أما الحركة السنية، ففيها قمع، وشيوخها تبع الحكومة. . . ،

وإن تنمية الوقف في الكويت للمشاريع الإنسانية والاجتماعية والتعليمية قفزة كبيرة، تعكس وعياً اجتماعياً، فضلاً عن تطوير في التعليم من خلال استعمال الكمبيوتر وتجهيزاته تبرعاً من القطاع الخاص.

ـ بالنسبة إلى ما أشار إليه (16) عن طبيعة المجتمع الأمريكي، فما قصدته هو أن المجتمع الأمريكي يضم فئات مختلفة، ولكل فئة تجمعاتها، ولكن تجمعها القوانين العامة.

وفي ما يتعلق بعدم دقة بعض البيانات، فإني سأراجعها، والمشكلة هي في عدم توافر أرقام حديثة.

ـ في ضوء ما طلبه (23)، سيراعى تصحيح عبارة «طرد اليمنيين» إلى «نزوح اليمنيين».

ـ ما أشار إليه (15) عن تحضير البادية (Urbanization)، فإنها ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدن، وكتب عنها في أمريكا (التحضر)، وإنه يجب الاستيعاب، فهي قضية تحتاج دراسة شاملة، ويا حبذا لو درسها المنتدى في العام القادم.

وشكراً.

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية ظهراً، ، ،

الجلسة الثالثة

الخميس 1998/2/19 5.30 ـ 8.00 صباحاً

موضوع النقاش: **المجتمع والديمقراطية والدولة في الجزيرة العربية**

رئيس الجلسة: الدكتور أحمد بشارة

معد ومقدم الورقة: الدكتور متروك الفالح

الرئيس: بسم الله، نبدأ الجلسة الثالثة، ومحدثنا هو الدكتور متروك الفالح، وباسمكم جميعاً نرحب به.

د. متروك: أعتذر عن تأخر توزيع الورقة، فليست الدراسة مخصصة أساساً للجزيرة العربية، وهي مقدمة لأحد مراكز البحوث، فهي شاملة للدول العربية، والجزء النظري له النصيب الأكبر، وبعض الصفحات لدول الجزيرة العربية واليمن،

والنقطة الأساسية التي تجادل فيها الورقة، أن هناك كثيراً من المعوقات لفاعلية المجتمع المدني، وقواه في المنطقة العربية بصفة عامة، وفي منطقة الخليج العربي بصفة خاصة،

أردت أن أنظر إلى إشكالية المجتمع المدني من ناحية النازحين إلى المدن العربية، والفرضية التي تنطلق منها الدراسة، أنها ليست بالمعنى الكامل كالمدن الغربية، وإنما تجمعات سكانية مثقلة بتقاليد الريف والقوى التقليدية وثقافتها، الاتجاه الليبرالي يرفض إدخال العناصر التقليدية من قبلية أو طائفية بوصفها ليست مدنية،

والواقع أن المجتمع المدني مرتبط بالمدن من الناحية الاصطلاحية، ولكن تطور المجتمع المدني نبع من المدن وتطورها في أوروبا، من الثورة الصناعية وما رافقها من قوى اجتماعية... الطبقة الوسطى، والتجار، ورجال الأعمال...، وفي المجتمع الأوروبي انقطعت عن الريف، وعملت على استيعابه وتعميم التجمعات المدنية في مناطق الريف...، وبالنسبة لنا، المجتمع المدني مصطلح غربي تطور بطريقته المعينة، وربما لا يرتبط تماماً بما عندنا، حيث لا علاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية، ولن يتطور بناء على بنية المدينة العربية وتريفها، لأن المجتمع المدني في المنطقة مثقل بأعباء الريف، ويوضح الجدول رقم (1) نسبة التحضر في الوطن العربي، وبالتركيز على دول

الخليج العربية يتضح أن نسبة سكان الحضر إلى مجموع السكان هي كما يلي :

والأرقام قد تعكس أنها متقدمة، ولكنها في الواقع لا تعكس الوضع الصحيح، مدينة الرياض سنة 1919 كان عدد سكانها (19000)، قفز إلى (160000) سنة 1960، وإلى 2.5 مليون سنة 1995، والمتوقع تجاوزه إلى 3 ملايين سنة 1997،

الـــــدولـــــــــة	1960	1993	2000
الإمارات العربية المتحدة	40	83	٪86
البحريـــــــن	82	89	٪92
المملكة العربية السعودية	30	79	٪82
عُمـــــــان	4	12	٪19
قطـــــــــر	73	91	٪93
الكويـــــــت	72	97	٪98
اليمـــــــــن	9	32	٪38

وإشكالية التوزيع الاجتماعي، فإن الرياض مساحتها (40 × 50) كم، فيها أحياء وتجمعات سكانية، أحياء، بمسميات اجتماعية منعزلة عن الحي الآخر، تسكنها فئة اجتماعية بذاتها، مثقلة بالنواحي التقليدية، قبلية أو بادية، والزيادة السكانية السريعة ـ باستثناء العمالة الوافدة ـ سواء عربية أو أجنبية ـ تعكس هجرة مكثفة من الريف، وهذه ظاهرة في السعودية . . . ،

غربي المملكة . . . مكة ـ الطائف ـ المدينة ـ جدة . . . ، تجد التشكيلة نفسها . . . ، تجمعات استيطان قادمة من الريف أو البادية أو من الخارج . . . تجمعات إلى حد ما معزولة،

الإشكالية الأخرى . . . ، كثير من الدول العربية ودول العالم الثالث، أدخل مفهوم أن كل مدينة فيها (50000) فرد تعتبر متحضرة . . . ، المنطقة الشمالية (50000) تدخل عددياً ضمن التحضر، ولكنها في الواقع ريفية بكاملها،

الدكتور باقر النجار له دراسة حديثة سنة 1996 عن بنية المدينة في الخليج، يتكلم عن عودة مجموعة للتجمعات والمذهبية والقبلية . . . ،

وهذا ينطبق أيضاً على اليمن ـ عدا تعز وعدن ـ (60٪ ـ 70٪) من معظم مدنها ثلاثة أرباعها ريفية،

دراسة أجرتها ماري آن ديتروت عن الكويت عن الفضاءات المحمية (Protective Spaces) عن الديوانية والمساجد كأمثلة وحيدة، بالرغم من تركيزها على إطار المرأة وحقوقها

والمواقف منها . . . ، فالقوى التقليدية أكثر فاعلية ،

والحركة الشيعية في البحرين لها امتداداتها في البعد الريفي ،

فإشكالية التكوين الاجتماعي بالمدن ، أن القوى العاملة في المدن ، ليست قادرة ، في إطار تريف المدينة العربية ، على تعميم ونقل ثقافة المدينة إلى الريف ، أي مدينة الريف ، فإن بنية المدينة العربية تعتبر حاجزاً أمام ذلك .

وهناك الكلام عن الطبقة الوسطى ، والمسألة الإسلامية ، وتشكيل المدن والريف ،

فالملاحظ ، بالنسبة للطبقة الوسطى ، يبدو عدم وجودها بشكل يجعلها فاعلة ، بسبب البعد الاقتصادي ، فهي تعتمد على الدولة . . . ، تجاراً وموظفين . . . ، فالاقتصاد ليس هو الفاعل الأساسي ، وهي ملاحظة لابن خلدون «السلطة هي المهيمنة على الاقتصاد» . . . القوة الاقتصادية لا تعطي النفوذ السياسي ، وإنما العكس . . . ، فمن يصل إلى السلطة ، يصل إلى القوة الاقتصادية ،

الجانب الإسلامي ، وتداخل القيم الدينية في تكوين المجتمعات المدنية . . . ، فإذا أخذنا من ناحية التكوينات المدينية الغربية ، فإنها تجمع بعض الشذوذ الجنسي ، فهل هو مقبول في المجتمعات العربية؟ . . . ، ولذلك أطالب بفصل الناحية الليبرالية عن الناحية الديمقراطية ، ويبدو أن إزالة القيم العربية لن تتحقق .

أما عن تشكيل المدن والريف ، ففي أوروبا تمكنت المدن من سحق الريف وقيمه ، وساعدتهم الخدمات المدينية . . . ، بعض المثقفين ينادون بتدمير وتحطيم الثالوث المقدس (الدين ـ السلطة ـ الجنس) ، فإذا تم ذلك ، فلن يكون مجتمعاً عربياً وإسلامياً . . . ،

ففكرة المجتمع المدني فيها مشكلة كبيرة ، يصعب سحب مفاهيم غربية تتماشى مع ظروفهم وقيمهم ، ومن الصعب إدخال تجمعات القوى التقليدية ، ولكن يجب بحث إمكانية التعامل معها ، فلها فاعليتها ، فيجب إيجاد مفهوم التعامل مع القوى التقليدية والمدنية .

وشكراً .

الرئيس: شكراً للباحث على هذا الإيجاز والتلخيص المفيد لورقة غنية بالمفاهيم والأفكار .

(5) عن ورقتي الدكتورة ريما والدكتورة منيرة . . . ، لست مختصاً . . . فتعليقي أيضاً ، إني ضائع في مشكلة المنهجية ، ما المطلوب؟ . . . هل هو تقوية منظمات القطاع المدني

للوصول إلى هدف منشود؟ . . . ديمقراطية . . . إدارة البلد بشكل أفضل . . . إذا كان ذلك، فهناك عنصران مفقودان:

1 ـ المسح التاريخي لا يعتبر كافياً . . . لو أمثلة، وتركيز على نماذج، واستعراض للتاريخ حتى الآن، لكان أكثر إيجابية ومنهجية للوصول إلى الهدف.

2 ـ أخشى، أنه من الآن وما بعد، أن نتكلم عن تاريخ، وإسقاطات على المستقبل لا معنى لها، فقد يكون الشكل الجديد مختلفاً تماماً.

ففي التاريخ القديم، لم تكن هناك مؤسسات مجتمع مدني، فلم يكن هناك قبول للأغراب، فالجزيرة العربية، كان معظمها طارداً، والجزء المستقر لطلب الرزق محدود، فموسم المطر القادم هو حدود التجمع . . . ، حتى الغزو، كان مشروعاً لحد معين، فكان الإنسان الآمن لا يستطيع إنشاء مجتمع مدني . . . ، حتى مع الاستعمار لم يكن ذلك، فهي منظمات مصالح . . . ، علاقات الإنتاج بين كل منظومات الإسكان غير موجودة . . . ، فالحكومات كانت تأتي وتذهب تبعاً لمصالح المستعمر . . . ، فالصراعات كانت مستمرة، والمثال، الدولة السعودية سقطت مرتين ثم نجحت في الثالثة،

فيمكن حقبة ما بعد النفط، مجموعة تبنت العولمة القديمة، والحكم الشمولي، أي أن السلطة هي كل شيء في المجتمع المدني . . . الحكم . . . العسكري . . . ، فمفهوم المجتمع المدني ذاب أمام النظام الشمولي، فلا مجال للتكلم عن المجتمع المدني . . . ، فبعد سقوط هذه الأنظمة. تعم الفوضى، مثلاً روسيا، غابت السلطة وعمت الفوضى، ويترحمون على العهد السابق للأمان والضمان . . . ، المالية العامة هي الرابط بين كل الناس، وفائض المالية العامة حق للتوزيع بين الناس، فتربط هذه الدولة بدخل النفط، والمشكلة أننا أصبحنا مثل النظم الشمولية، الأمن وسلطته لها أهمية، ويستمر الوضع طالما هناك دخل إلى أن يقع المحظور . . . ،

فالمشكلة . . . ، ما الذي ينتظرنا؟ . . . هل ننشئ منظمات مجتمع مدني في ضوء قراءة التاريخ؟

هناك أربعة تحديات في المستقبل:

1 ـ ورثنا مجتمعاً عسكرياً . . . ، فالمنظمات القوية القادرة، هي الأمن . . . شرطة . . . جيش . . . القائمة العسكرية.

2 ـ التركيبة السكانية في ظل ما هو قادم من حقوق الإنسان ـ العولمة، والاضطرار إلى إعطاء الوافدين حقوقهم وهم أكثرية.

3 ـ لم نهيئ من البشر لكي يتناسبون مع السوق العالمي، وفي ظل العولمة الجديدة.

4 ـ حتى السلطة السياسية بمفهومها، ستضيع أمام التحدي الصناعي الكبير في العالم الجديد، والوحدات الاقتصادية الكبرى، وستفرض علينا ما يريد، فسيكون هناك خطر حقيقي.

. . . فإذا لم نتناول المشكلة بالبحث، سنترحم على ما ضاع.

ـ ما هو المطلوب لكي نتحول إلى المجتمع المدني. . . ، هل العودة إلى التراث؟

ـ هل هناك ما يحول دون الأخذ بالتجارب الغربية؟

ـ لماذا لا نمثل المجتمع المدني؟ . . . التأمرك هو محاولة للذوبان في انتماء الغرب. . . ألبس جينز وأتكلم إنجليزي، تصير مثل المجتمع الغربي. . . ، فأما المجتمع الإسلامي والتدين، فهو محور انتماء الشباب أو الذوبان في الغرب من خلال التأمرك.

(20) أشكر الدكتورة ريما والدكتورة منيرة والدكتور متروك،

بالنسبة إلى الورقة الأولى. . . ، في النقاش نوع من المحورية المتطرفة لوصف تطور المجتمع. . . ، فكأننا انتقلنا من فقر وعطش إلى مجتمع استهلاكي. . . تخمة اتكالية، ولكن هناك نظاماً وسطياً. . . ، شرائح اقتصادية مما يعطي بداية استقلالية لخلق مجتمع مدني، ورفع تيار الهيمنة. . . ، عندنا بداية ما يعتبر مجتمعاً محفزاً (motivated individ-ual)، يعني الاندفاع لكسب العيش، أو إلى الإبداع، فهناك أفراد أو مجتمعات محفزة للتطور وكسب العيش.

عندما نتكلم عن الإشكالية الاقتصادية نتيجة لظهور البترول، فيه مبالغة عن الـ (welfare state) . . . ، إنهم حالياً في الخارج يناقشون الإشكالية بعد دولة الـ (welfare)، فأحياناً يقتل الحوافز، فليس ذلك عندنا فقط.

هناك ظاهرة، دائماً تظهر في النقاش. . . ، هي تبسيط النقاش على أساس انتهاء النظام الاشتراكي أو الشيوعي، والعودة إلى النظام الرأسمالي، أرى أنه إلى التعددية (Multie culture)، فالنظام الرأسمالي هو الواجهة، ولكن على المستوى الفكري، هناك اهتمام بالتعددية.

(18) مجموعة ملاحظات أود تقديمها:

أبدأ من حيث انتهى (15) . . . ، يتحدث عن إشكالية الديمقراطية في المنطقة، في الكويت بالذات، وإشكالات المجتمع المدني. . . ،

فالمشكلة تكمن في النخب الحاكمة التي لم تستوعب الديمقراطية. . . ، فالتجربة البحرينية وصلت إلى المصادرة، والتجربة الكويتية أقامتها بالشكل الدستوري، ولكنها احتوتها واخترقتها. . . ، فهناك إشكالية المصادرة، وإشكالية الاحتواء والاختراق،

وكل المظاهر تصب في الاحتواء والمصادرة، والسعي على حبال التجمعات السياسية وخاصة الدينية، فهناك الخصخصة، واهتمام الجماعات بمصالحهم، وكلها تصب في الاحتواء ومصادرة الديمقراطية، وتولد عن ذلك الكثير من الإشكالات المطروحة. . . ،

حول الأقليات. . . الفسيفساء السكاني. . . التركيبة الشاذة، وكلها تصب في الأول والأخير في عدم رغبة النخب الحاكمة في مزاحمتها في اتخاذ القرار،

لذلك، أشك في أن يكون للمجتمع المدني وجود بالصورة المرجوة، ما لم تكن النخب الحاكمة آمنت بالديمقراطية، واستخدمتها في مصلحة البلد، ولكن إذا آمنت بالديمقراطية شكلاً، وعملياً تعمل على تكوين مجموعات وطبقات تبحث وتعمل لمصلحتها الذاتية. . . ، فالمهتمون بالشأن العام، يهتمون أساساً بالمصالح الخاصة، وبالباقي لذر الرماد. . . ، وما قاله الدكتور متروك عن أن من يصل إلى السلطة يزيد من قوته الاقتصادية، فهذا واقع. . . السلطة تتكاثر لديها القدرة المالية،

فالموضوع يعالج موضوعياً، بإقناع النخب الحاكمة بالصورة الصحيحة، لأن الاحتواء والمصادرة ليس في مصلحة الاستقرار. . . ، فقرية من قرى سوريا في الجبل السوري، كانت الأقليات العلوية تضطهد، وأهل الشام مهتمون بمصالحهم الاقتصادية، فانخرط أهالي القرية في الجيش إلى أن سيطروا. . . ، فالاضطهاد يولد الثورة. . . ،

حديث في محطة الجزيرة، استضافت أحد أبناء قبائل شمر، يدعو إلى عودة وإحياء الدعوات القبلية، وإخراجها بهذا الشكل فيه ريبة. . . هل هو أداة من أدوات عودة المجتمع إلى القبلية؟

د. ريما: هناك نقطتان:

1ـ تتعلق بالمنهجية.

2ـ التركيبة السكانية في دول الخليج ومؤسسات المجتمع المدني.

بالنسبة للمنهجية، لقيت الورقة كثيراً من الانتقادات، فأؤيد أن البعد المنهجي له أهميته، وله تأثير على الوضوح . . . ، تناولت البُعد التاريخي والبيئة، وتعريفات المجتمع المدني متغيرة باستمرار، لأن المجتمعات ديناميكية ومتحركة، يعيش العالم الآن فترة إعادة تشكيل العلاقات، وخاصة إذا تأسس المجتمع تبعاً لإرادات وتطورات مجتمعات معينة . . . ، مثلاً التطورات في التكنولوجيا، أي فرد، حالياً، يمكنه التواصل مع آخرين في أية جهة في العالم . . . ، ونحن من خلال رؤيتنا إلى العالم، يجب أن يحدث تغيير، فقد تحمل معها منافذ تساعدنا كأفراد أو جماعات، في الإفادة في تقوية علاقاتنا مع دولنا .

أما عن التركيبة السكانية وما ذكره (31)، فإني سأنتقد ورقتي، فهي عندما تكلمت عن المجتمع المدني في الخليج، أخذت نوعاً واحداً هو مؤسسات المجتمع الوطني، ولكن هناك مؤسسات كثيرة . . . المهاجرون (Expatriate) فنحن في مجتمعاتنا، نركز على أنها نقية، ومع ذلك نعيش مع مجتمعات تتحول إلى الأكثرية، ونحن إلى الأقلية . . . ، فيجب أن نفكر ونطرح أسئلة . . . ، ما هي أشكال علاقات مؤسسات المجتمع المدني مع المؤسسات الأخرى؟ وكيف نطور؟ وهل نبقى منغلقين؟ وإلى أي مدى يساعدنا في فهم واقعنا ومستقبلنا؟

(40) في ما يتعلق بالمجتمع المدني . . . ، فإننا بعد مضي عشرات السنين من استقلال هذه الدول، وادعائنا بأنها تتقدم وتتطور، ونناقش، وكان علينا تحديد ملامح ونموذج، لتحديد أسس ومعايير . . . ، لتحديد هل هو مجتمع مدني أم لا؟ . . . ، فهذه المؤسسات في دولنا، لم تساهم في تطوير المجتمع، بل إنها صادرت حقوق ومزايا المواطنين . . . ، إنها تجسد العلاقات التي تربط المواطن بوطنه وبالمواطنين . . . ، وبالمقيمين، والمحكوم بالحاكم . . . ، والصور الموجودة في مجتمعاتنا، في ظل غياب الديمقراطية، فإنها لم تعمل شيئاً . . . ، والدليل مجلس الأمة في الكويت توقف لفترة، وكذلك في البحرين، مع قدم الديمقراطية فيهما . . . فسابقاً، كان المجتمع المدني، فيه مفاهيم ووضوح وعلاقات تربط أفراد المجتمع . . . ،

علينا أن نخرج بمفهوم واضح للمجتمع المدني، وتنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف، وما هناك من فروقات بين المواطنين، وما هناك من مشاكل، وعلى المنتدى أن يخرج بكيف يطور المجتمع المدني إلى نموذج جيد .

وبالنسبة إلى ورقة الدكتورة منيرة، وفي ما يتعلق بجزئية دولة الإمارات العربية المتحدة، فإنها تناولتها من ناحية التركيبة السكانية فيها، فمجتمعها يختلف عن غيره

من المجتمعات، فالتركيبة السكانية تمثل مشكلة لها أبعادها ومخاطرها على المجتمع من حيث الطائفة والمذهب. . . شيعة أقلية، ولكن لهم ثقلاً اقتصادياً. . . ، وسنة أكثرية، مواطنون، غير مواطنين، وكون المواطنين قلة، وغير مواطنين عرب وغير عرب بنسبة أكبر، فلذلك تأثير سلبي. . . ، من حيث المواطنين، كل إمارة لهم حقوق لا يمارسونها في إمارة أخرى، من حيث القبيلة. . . ، ومواطنون بالتجنيس وبالمادة (5)، والبدون. . . ، فهناك عدة شرائح في المجتمع تمثل مشكلة،

كنت أود مناقشة هذه المشاكل والتوصل إلى رؤية للحلول، للتوصل إلى مجتمع مدني يتجاوز هذه المشاكل.

(26) ورقة الدكتورة منيرة جيدة، وقالت «ليس كل أقلية مقهورة، وليس كل أغلبية قاهرة»، ولكنها وضعتني في متاهة، فذكرت عن السعودية، أن هناك أقلية، . . . الشيعة ـ اليمنيون ـ العمالة الوافدة، ثم الردعة المحرومة من حقوقها وذكرت المرأة، فهل المرأة أقلية؟ بالنسبة للشيعة، . . . نعم، هناك تمييز ديني، ولكنها ليست مشكلة، فالأقباط في مصر فئة متماسكة مع المسلمين حقوقاً وواجبات،

أما عن اعتبار العمالة الوافدة أقلية، ويقال إن لها حقوقاً، فإنه من الصعب إطلاق ذلك، فيجب التفرقة، فمن المقبول القول إن اليمنيين الذين هاجروا واستقروا في السعودية منذ (200) سنة مثلاً، اكتسبوا حقوقاً، أما من وفد بعد النفط بحثاً عن عمل، فلا يتصور أن له حقوقاً خارج إطار القوانين المنظمة للعلاقة بين رب العمل والعمال الوافدين وضمان حقوقهم في هذه الحدود.

(37) ورقة الدكتور متروك قرأتها على عجالة، وهناك بعض غموض، إذ تشير إلى أن التحولات الديمقراطية كلها تكون بمبادرة من السلطة وتدخلات خارجية أكثر من داخلية، ومن فوق وليس من قوى مدنية،

فإن التجربة التاريخية في البحرين تكشف عن أن الحركات الشعبية منذ العشرينات كان لها تأثير في كثير من الإصلاحات، والتي بدأت بالإصلاحات الإدارية التي فرضت أيام السلطة البريطانية،

وفي سنة 1938 كانت الحركة العمالية في شركة البترول لصالح مطالب العمال،

وفي سنة 1956 قامت مظاهرات واضطرابات انتهت مع بعض إصلاحات،

وفي سنة 1973 تأسس البرلمان، وازدهرت الحركة الديمقراطية،

فكلما زادت الحركات والتحركات قوة، تظهر بعض الإصلاحات،

فالتجمعات المدنية لها تأثير في دفع العملية الديمقراطية، وحقاً إن الديمقراطية تأتي من الداخل، وأيضاً من الخارج، كما حدث بعد انهيار الشيوعية، ومساهمة جهات خارجية في العملية الديمقراطية . . . ، ففي المغرب مثلاً، وكذلك بالنسبة للأردن . . . ، وهناك قضايا العولمة، والقضايا الاقتصادية، وحقوق الإنسان . . . ، فهناك تحركات داخلية وخارجية .

(13) الورقة أعطتنا بعداً آخر، وأيضاً تشويشاً . . . ، فبالنسبة إلى الورقتين الأوليين، حقاً هناك مشكلة عدم تكوين المجتمع المدني بالشكل الصحيح، مما يحد من تكوين المؤسسات المدنية وانطلاقاتها، وخضوعها للسيطرة، فلو أمكن تطويرها يمكن تحسين أدائها،

أما الورقة الثالثة، فتقول إنه ليس مجتمعاً مدنياً، وحتى المدن القديمة منذ آلاف السنين . . . القاهرة . . . تونس، تقول إنها ليست مدينية . . . ، حقاً هناك مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية . . . ، فهل يمكن الاستفادة من مقومات المجتمعات المدنية التي نشأت في الغرب؟ . . . أو البحث عن أسس للمجتمع المدني ليستند على ركائز قوية . . . ،

أثيرت مشكلة الأقليات، وأحسست أن هناك مشكلات تشكل عائقاً كبيراً أمام المجتمع المدني،

فأرجو الاتفاق على وضع للصورة المطلوبة، نبحث عن أسس جديدة، والآليات التي نستخدمها لتقوية المجتمع المدني، والخروج بخطوط عامة (guide line) يتفق عليها مع الأوراق المطروحة .

(27) أشكر الدكتور متروك، ففي ورقته وضع يده على الجرح، ولكن هل سيندمل أم لا؟ نتكلم عن المجتمع المدني دون تحديد واضح، وبأنه استورد من الغرب، حقاً إنه نتيجة للبرجوازية في الدولة الصناعية في الغرب، فهي التي كونت المجتمع المدني، فهي أخلاقيات البرجوازية الدولية، حقاً الدولة أنشأت المساكن ومؤسسات التعليم، فإذا جاء القادم من الريف، فإنه حقاً يحمل قيم الريف، وتؤثر سلباً على الإدارة، ولكن الشركات الكبرى، داخل أسوارها تعتبر مجتمعات مدنية مرتبطة بالمدنية العالمية، أما خارج أسوارها، فتختلف الصورة . . . ، فالقضية الأساسية هي صياغة المجتمع المدني . . . ، فإما البقاء داخل المجتمع العرقي القبلي، والتراث القبلي، مع سيطرة

التيار الديني، أو محاولة الانتماء إلى البرجوازية العالمية والتراث العالمي، فأي الخيارين هو التكوين الفاعل؟

(6) ابن خلدون له قول عن أن البدو إذا دخلوا بلداً يهدمونه، وميكيافيللي يقول إن الحاكم بدون عصبة ينتهي . . . ، فإما تستعين ببدو أو بحزب، وهذا يطبق حالياً في الخليج . . . تجنيس البدون . . . ،

الآن، الديمقراطية أربعة . . . سياسية، دينية، علمية، اقتصادية، الاقتصادية تتطلب إعطاءنا الأمن والأمان، والعولمة قادمة قادمة . . . ، والديمقراطية لن تنجح إذا لم تكن ديمقراطية علمية . . . ، فالديمقراطية السياسية ممنوعة، والدينية لها خطورتها . . . ، لماذا أحضرت الهندي ليعمل لديك، وأضعت شبابه ثم لا تعطيه شيئاً . . . فحقوق الإنسان معناها حقوق الله .

(39) أعتقد أن الدكتورة ريما أصلحت ما عرضته صباحاً، خصوصاً ما أشار إليه (13) عن التعريف، فإن مؤسسات المجتمع المدني لها أهميتها ودورها لصالح الديمقراطية، بصرف النظر عن أن بعض المؤسسات السلطوية في المنطقة تشكل خطورة على مؤسسات المجتمع المدني . . . ، فالمطلوب ديمقراطية فيها صورة من صور المشاركة في القرار . . . ،

لقد نجحت مبادرة في مجلس الأمة الكويتي لدعوة مجالس الشورى بدول مجلس التعاون للقاء سنوي، وتم عقد أول اجتماع فعلاً في الكويت، وتمت مناقشة هموم الخليج . . . ، وكان البيان الختامي، بعد اجتماعات على مدى أربعة أيام في الكويت، أسوة ببيانات الاجتماعات العربية التي تتضمن الشكر على حسن الاستقبال والضيافة، مع بيان بروتوكولي عما تم بحثه،

فينبغي التركيز على إصلاح منظومة القرار السياسي في دول مجلس التعاون، ومن الطبيعي أن يكون هناك بعض خلل، فلا نزعل إذا صدرت بعض اعتراضات من بعض القبائل . . . ،

بالنسبة للانتخابات الفرعية . . . ، قد يسقط أمير القبيلة أمام أحد شبابها . . . ، فقد ظهر شباب يخرجون على هيمنة سلطة القبيلة، وهناك توجه إلى تجريم الانتخابات الفرعية في القبائل، ويعتبر ذلك تطوراً،

مشكلة في مؤسسات المجتمع المدني . . . ، هل إذا زاولت عملاً سياسياً . . . ، هل يعتبر ذلك مقبولاً أم لا؟ لأن الورقة أشارت إلى تسييس للعمل المدني، فالمطلوب أن

يكون لمؤسسات المجتمع المدني دور في المجتمع، وإلا ما فائدة هذه المؤسسات كنخبة في المجتمع . . . ، عليها أن تبحث وتعلن رأيها . . . ، مثلاً ما ذكر عن أن بعض المؤسسات دخل فيها التيار السياسي وسيسها، كما أشارت ورقة الدكتور عبدالمالك التميمي، فعلينا أن ننظر بموضوعية . . . ، إذا دخل تيار في الجانب السياسي، علينا تقييمه، وما أشارت إليه تلك الورقة عن استعمال أموال الزكاة في الانتخابات، ثبت من التحقيق عدم صحة ذلك . . . ، فعلينا الاستمرار في صيانة ودعم المؤسسات الدستورية والديمقراطية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني إذ فيه دعم للديمقراطية.

(3) يبدو لي أن هناك عدة فرضيات تتخلل الطروحات التي استمعنا إليها حتى الآن، والتي لم تتوقف عندها الأوراق بما فيه الكفاية، فمثلاً فرضيات:

1 ـ السكون والثبات، فإن مجتمعات الخليج يغلب على طبقاتها الاجتماعية، سمات السكون والثبات.

2 ـ القبلية والطائفية، باعتبارها غالبة، وكأننا نتكلم عن القبيلة كما جاءت في برنامج الجزيرة، وبين ذلك المفهوم التقليدي الشعري الغربي، وأن التمدين من حيث هو، لا يحمل ديناميته الخاصة به.

3 ـ مفهوم السلطة وتأثيرها، فطرح مفهوم السلطة وكأنها كتلة صماء، لا علاقة جدلية بينها وبين القوى المجتمعية الأخرى، وأن تأثيرها أحادي الاتجاه، أي أنها تؤثر ولا تتأثر، وأنها ظاهرة مجتمعية لا تنمو من تربة مجتمعها.

4 ـ إن العولمة والضغط من أجل حقوق الإنسان من قبل القوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد ستعمل بالضرورة على دعم وتقوية مؤسسات المجتمع المدني في منطقة الخليج، ومَدْينة مجتمعاتها ومقرطة أنظمتها.

5 ـ أن التأثير الأكبر للنفط كان في إيجاد الدولة الريعية التي ضخمت من المساحة التي تحتلها السلطة، وأدت إلى مجتمع اتكالي، وأنه لم يؤد إلى درجة أكبر من الحراك الاجتماعي، ودرجة أكبر من الوعي والاستقلال الذاتي.

6 ـ إن التراث، سواء في تعبيراته المجتمعية التقليدية، أو ممارساته الإسلامية، هو عائق أمام تكوينات مجتمعية مستقلة، أو على الأقل لا يشكل حافزاً إلى أو دافعاً لها.

7 ـ أن مؤسسات المشاركة السياسية التي برزت في المنطقة مؤخراً هي منح وأعطيات من السلطة السياسية وليست استجابة لضغوط من مختلف فئات المجتمع، وأن هذه

المؤسسات في حقيقتها هي ممارسات وليست هياكل، وأن تلك الممارسات هي التي ستحدد أفقها وليس هياكلها التنظيمية.

8ـ أما أكثر الفرضيات لفتاً للنظر، فهو ما خلصت إليه ورقة الدكتور متروك بإمكانية الفصل بين الديمقراطية والليبرالية.

وهناك بطبيعة الحال، حديث طويل في الأدبيات السياسية حول دراسة ظاهرة النمو الرأسمالي دون أن تصاحبه المقرطة واللبرلة المفترضة، والنموذج البيروني في الأرجنتين، وتجارب آسيا الشرقية وأمريكا الجنوبية، جديرة بالدراسة في هذا السياق،

وكذلك يجدر بنا أن ننظر في ما إذا كان تراجع دخول النفط، سيخلخل الدولة الريعية المفترضة، فاتحاً الباب أمام المزيد من العمل الخاص وتطويره، وما إذا كانت الخصخصة طريقاً نحو الاستقلالية، أم أننا نقول إن القطاع الخاص في السياق الاقتصادي هو جزء من السلطة؟ وأنه ليست هناك من ثمة مسافة تفصل بين الهيمنة السياسية والهيمنة الاقتصادية،

فأرى أن مداولات المنتدى يجب أن تتوقف عند المفردات والفرضيات، حتى يمكن لنا أن نخلص برؤية ومنظور يمثل هذا المجتمع.

(28) في الأوراق الثلاث، أخذ بمعايير دولية لتحديد مؤسسات المجتمع المدنية، والدكتور متروك يشير إلى أن نشوء المدن العربية ظاهرة عامة، فهناك مكة / المدينة / جدة / القاهرة / بيروت. . . ، وقد لفتت نظري في بداية ورقته عبارة عن أنه «يبدو أن كثيراً من الاهتمامات بعلاقة الدولة ومؤسساتها بمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، يعود إلى الإخفاقات على المستوى القومي العربي في قضايا ذات صلة بالمجابهة مع الكيان الصهيوني»، وأعتقد أن هذا لا دخل له في ذلك، فيجب أن نحدد مفهوماً واضحاً. . . ،

وقد يكون هناك مصطلحان متلازمان بنوع من درجة الديمقراطية، بتقليد الغرب مرة، ولن ينجح على علاته، والعودة إلى التراث مرة، فلدينا بعض المصطلحات يمكن تطويرها كديمقراطية. . . ، فيجب تعريف المصطلحات مقدماً لتكون منطلقاً.

(30) عودة إلى التعريف، من (civil) إلى (civilized)، فالمفهوم حتى في الدول الصناعية، انتقل من المادية إلى المدنية. . . ،

المناشدة، لو كل منا كتب صفحة واحدة عن تصوره للمجتمع المدني، وديمقراطية

النموذج الشرقي أو الغربي . . . ، إشكاليات الأقليات وحقوق الإنسان . . . ، إشكالية الاقتصاد هو السياسة أو السياسة هي الاقتصاد، فهناك علاقة مستمرة بينهما . . . ، إشكالية حقوق الإنسان وربطها بالعدالة والمساواة . . . ، إشكالية المواطنة، في السبعينات طرح عبداللطيف الحمد في الكويت، فكرة المواطنية . . . ، فنعيد نمذجة ما هي المواطنية انتماء . . . ، فإذا أخذنا المدخلات، أناشد الجميع . . . ما هو تصورنا للمجتمع المدني .

(32) هناك بعد غائب عن الأوراق الثلاث وعن المناقشات، وهو بعد وحدة المنطقة، إشكالية التركيبة السكانية، ومسألة الأقليات، وأرى أنه لا حل لها دون إعادة ترتيب البيت الخليجي في صورة وحدة فيدرالية . . . ، فمشكلة الأقليات لا سيما المواطنة يجب معالجتها، مثلاً الأكثرية الشيعية يقولون بحلها بالدمج في الوحدة الوطنية، ولكن حقوق المواطنة ستصان في الوحدة الكونفدرالية،

إشكالية عدم الاستقرار، مع الصراعات الحدودية، والصراعات الإعلامية السياسية التي برزت أخيراً، ستستنزف جهود المنطقة بمن في ذلك مواطنوها ومثقفوها ورموزها . . . ، فبدلاً من التوجه إلى المجتمع المدني الواحد، اتجهت الدولة القطرية إلى تعميق القطرية باستيراد ثقافة خاصة للاستباق، مما يقف ضد الوحدة وضد الاستقرار الاجتماعي والثقافي، فالظاهر السير عكس ذلك، وخلق ثقافة قطرية مصطنعة،

أيضاً، إشكالية عدم استقرار الدولة القطرية . . . ، فحتى الدولة القطرية غير مستقرة، من خلال الصراعات بين أجنحة الحكومة في جميع الدول الست، وتغذيتها من دول المنطقة نفسها وليس من الخارج، وكل جناح من هذه الأجنحة يريد أن يصنع بطولة ومريدين . . . فداوية، والإنسان المدني، إنسان ليس مهمشاً وليس فداوياً . . . ، فكل ذلك يعطل مسار دول الخليج نحو مجتمع مدني .

(16) أثني على الدراسة، وكان يحسن توزيعها مبكراً للتفاعل معها بما يناسبها، إن تكريس تأخير تطور المجتمع المدني في الدول العربية والخليجية أساساً، يرجع إلى عاملين هما الثروة والثورة .

فالثروة أدت إلى هجرة من الريف إلى المجتمع الحضري،

أما الثورة، فإن دول الثورة العسكرية، شهدت هجرة من الريف إلى المدن نتيجة للثورات العسكرية، في سوريا ومصر والعراق، مما أدى إلى تعطيل دور البرجوازية

العربية، سواء عن طريق المصادرة أو تهميش دور البرجوازية . . . ،

فالنقلة الحضارية المدنية في المنطقة، كان يمكن تطورها لولا تدخل الحركات العسكرية، وثروات النفط،

عامر الجابري في دراساته لم تقتصر على المجتمع المدني، وإنما أيضاً عملية التحضر (ur-banization) لإعادة التكوين كمجتمع مدني.

الباحث د. متروك: قد تبدو جميع الملاحظات واردة . . . ، فبالنسبة إلى ملاحظات (37) . . . لست غافلاً عن التجربة البحرينية، ولكنها مرتبطة بالاستعمار البريطاني، وحقاً لها دور واضح، ولكن هناك بعض تراجعات،

الدول العربية، الأردن، مصر، المغرب، غطيتها، ولكن قصرت الدراسة على الخليج، فالتوجهات الخارجية لها تأثير واضح، واستجابة لها، لا سيما بعد التحولات العالمية،

المسميات، أتكلم عن التجربة الأوروبية . . . ، المدن هي التي طورت، والبرجوازية الخارجية هي أسس امتداد للتطور الخارجي . . . ، أما المحلية فهي تقليدية . . . الصوفية، الدينية.

(13) وبعض الحيرة . . . ، لم يكن همي التشويش، ولكني أبحث . . . ،

(32) والبعد المفقود . . . ، فالتركيز كان على أمر محدد هو الرابطة بين المدينة العربية والأجنبية، وليس كما ذكر عن مدن عربية قديمة فنتكلم عن المدن الجديدة أساساً، فالثقافة العربية تخلو من مصطلح مجتمع مدني، ولن يكون التحديد إلا بإدخال المجتمع الأهلي، فيصعب التوصل إلى مجتمع مدني متفق عليه،

الريف ليس البادية، فأقصد أيضاً الفلاحين، فالمدن فيها مركز السلطة والخدمات، وإعادة تكوين مراكز في الأرياف فيها خدمات . . . ، هناك حالة شاذة في موريتانيا في القرن الثاني عشر الهجري، عندما حصل تغير في المدن التجارية فيها، انتقل التجار من المدينة إلى الريف، وهي حالة فريدة . . . ، ولست ضد الريف أو المدن، ولكن هناك إشكالية . . . ، هل هناك حل ثالث؟ . . . ، هناك ازدواجية في كل أمورنا، وما أطرحه هو أن المجتمع الأهلي أيضاً فيه إشكالية عن قبوله لدى المجتمع.

(6) عن اتجاهات ديمقراطية، سياسية، اقتصادية، علمية، دينية . . . ، إني أفصل بين الأمور.

(3) طرح تساؤلات عن بعض فرضيات طرحتها في دراسة تجريبية مع بعض مدن عربية، سكان القاهرة 40٪ ريفية و30٪ من الفقراء يعيشون في مقابر . . . ، الإخوان دخلوا نقابات ورفضتهم السلطة، فيجب توازن بين هذه التجمعات .

ـ ملاحظات (30) civil & civilized صدر إليها التحضر ونسب (70 ـ 80٪) درجة التعليم، ولكنها مجرد قراءة، ولكنها ليست الحاسمة، فهناك تطورات تكنولوجية حديثة . . . (internet) .

ـ ما أشار إليه (16) . . . ، فإن أي ورقة لها جوانب معينة، ويمكن التغطية من زوايا أخرى .

وشكراً .

الرئيس: شكراً للجميع .

وانتهت الجلسة في الساعة الثامنة مساء ، ، ،

الجلسة الرابعة

الجمعة 1998/2/20 9.30 ـ 11.30 صباحاً

موضوع النقاش: **مناقشة عامة**

رئيس الجلسة: الدكتور علي الكواري

الرئيس: بسم الله، في ختام الاجتماع السنوي، جرت العادة على أنه في اليوم الأول يفتح الموضوع بالشكل الواسع من أجل إخراج كل ما له علاقة، بالقضية المطروحة، والكل يساهم، الجميع يطرحون آراءهم، وأهم هدف، هو أن يكون هناك فهم للقضايا المطروحة. . . ، وفي اليوم الثاني، يطرح ما العمل؟ توجه إيجابي، وكيف يمكن أن نعمل لتطويره. . . ، فناقشنا وأظهرنا الإيجابيات والسلبيات. . . ،

أمس كان الحديث طويلاً ومتشعباً، ولكن لا شك في أن المجتمع المدني غير السياسي. . . ، غير فعّال في المنطقة، والتشريع القائم لا يسمح لمؤسساته إلا في حدود معينة. . . ، والمجتمع الأهلي أهم من الرسمي، وكان في سنة 1970 أفضل مما هو بعد ذلك،

طرح أن الضعف ليس في المجتمع المدني فقط، وإنما في المجتمع ككل، في ضوء السلطة بشكل عام، وكما يقال «السلطة مثل الفريك لا تقبل شريك». . . ، فمن خلال الريع يدار المجتمع،

المجتمع المدني ليس من الأعراف والتجارب التي عاشها الناس، وإنما التنظيمات الأعرافية هي السائدة. . . ، ومع تحول المواطنين إلى أقلية، والضعف في المجتمع، لم يؤد إلى اتجاه رئيسي مؤثر يطور ويحرك،

محور النقاش تنمية المجتمع المدني. . . ، وبالنسبة للمفهوم، نرجو عدم الدخول في الثنائيات، فالمجتمع المدني شكل حديث في المجتمع يحل محل المجتمع الأهلي، ولكن لا يلغيه، فهما مترافقان إلى أن يستقر أحدهما. . . ، فننظر إلى التكامل بينهما،

أما كيفية تنمية المجتمع المدني. . . ، فما يتم وفقاً للتشريعات، فإنه وكأنه جمعيات

خيرية . . . ، وإلى جانب المجتمع المدني الرسمي، هناك مجتمع مدني غير رسمي، مثل المنتدى، فعلى أرض الواقع، توجد بعض تجمعات كما في الكويت، فمع عدم وجود أحزاب، إلا أنه مسموح به،

فنفتح الباب . . . كيف يمكن تنمية المجتمع المدني، رسمي وغير رسمي، وإيجاد التكامل مع المجتمع الأهلي، والدفع به إلى الأمام.

(37) المجتمع المدني في المنطقة بدأ بالتنظيمات الأهلية، أما الأحزاب فغير موجودة وغير مصرح بها، فنشأت تجمعات تناقش فيها الأمور، في المنطقة، وفي البداية كانت الجمعيات الخيرية، والنسائية، وفي البحرين، بدأ نادي الخريجين، وعمل في الخمسينات مشاريع كثيرة . . . محو الأمية . . . معالجة المرضى . . . ، وكانت هذه الجمعيات النسائية والخيرية ـ دون المهنية ـ في الكويت، والإمارات، والسعودية . . . ،

وفي المرحلة الأخيرة، ظهرت ـ في البحرين، والكويت، وربما الإمارات، تجمعات متخصصة، لها اختصاص بالمرضى . . . مرضى السكر ـ الكلى ـ السرطان . . . ،

وهناك ظاهرة تكوين الصناديق الخيرية في الكويت، وفي البحرين (حوالي 43 جمعية) للمساعدة في القرى والأحياء، وقد شككوا في هذا النشاط حيث إنه يستغني عن معونة الدولة،

وهذه الجمعيات، المفروض أنها بدل تنظيمات حزبية سياسية، لتطوير الحياة السياسية، ولا يوجد إقبال بكثرة على هذه التنظيمات، حتى من المواطنين ذوي النشاط، وكانت الأنظمة واعية لاستخدام هذه التنظيمات وإمكانية استغلالها لأنشطة سياسية . . . ، ففي البحرين أخضعت للدولة، بما في ذلك الندوات الداخلية، وتحايلت عليها الجمعيات، وحاولت التخفيف تلافياً للتعارض مع توجهات الدولة.

الرئيس: كيف يمكن تطوير المجتمع ككل؟

(37) الأنظمة تضع سياسات مشددة لعدم استعمال هذه الجمعيات لغير المنصوص عليه، فيصعب استخدامها لقضايا أخرى . . . ، فأرى الاستمرار في الإكثار من هذه الجمعيات وهي تدجن، فهي تخضع لرقابة الدولة وتوجهاتها، ما عدا جمعية المحامين حيث تتكلم بصوت عال، وتحاول الدولة كتمها، وقد تؤدي الانتخابات القادمة إلى تغيير . . . ، أما التطوير، فالنقاش قد يثير كيفيته.

(33) فيه مشكلة في المفهوم من خلال الاطلاع على الأدبيات، ولذلك صار فيه

إشكالية، إذا ظلينا في هذا الموقع، فلن نتحرك مع التوجه العام الاجتماعي، فمن كثرة استخدام اصطلاح «المجتمع المدني»، صارت قناعة لدى فئات أخرى، لا سيما لدى التوجه الإسلامي، أنه غربي يهدف إلى ضرب التيار الإسلامي. . . ،

كتاب صدر في الكويت للدكتور أحمد عبدالعزيز المزيني عن «قراءة نقدية في أعمال النخبة والتربية والديمقراطية وأدب الحداثة»،

جاء فيه أن المجتمع المدني الديمقراطي يقوم على الأسس التالية:

ـ الدين لله والوطن للجميع.

ـ دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر.

ـ الغاية تبرر الوسيلة

ـ الدين محصور في دور العبادة فقط وهذه حدوده ولايجوز أن يتعداها أو يخرج منها.

ـ لا يؤمن بالتخصص ويبيح للمرأة الخروج للعمل والسفور والاختلاط.

ـ يبيح للمرأة أن تكون خليلة لا حليلة للرجل.

ـ ويبيح للرجل مغازلة خادمته أو سكرتيرته ما دامت زوجته ـ النسرة ـ ترفضه.

ـ لا يعاقب على الزنا ما دام رضا الطرفين متوافراً.

ـ يبيح أدب الحداثة وإشاعة الفاحشة في الذين آمنوا.

ـ ويبيح اللواط والشذوذ الجنسي لتعلقهما بالحرية الشخصية.

ـ المجتمع المدني يقوم على القوانين الوضعية.

ـ ويؤمن بصداقة الأنثى مع الذكر (بوي فرند) ـ (جيرل فرند).

ـ يشجع على التدخين والخمر والربا.

وتعليقه «هذا هو المجتمع المدني الديمقراطي الذي يطالب به بعض أساتذة العلوم السياسية في جامعة الكويت، مع العلم أن هوية مجتمعنا الحالية مزدوجة، ومع هذا لا يكفيهم ذلك بل يطلبون المزيد والمزيد من العلمانية، كان الله في عون هذا البلد»،

وقد وصل الموضوع إلى المحكمة، وهو موضع نظر. . . ،

القصد من هذا، الدفع في مصطلح بهذه الصورة، ربما يؤدي أحياناً إلى الوقوف خلف

مفاهيم ونتصارع عليها دون ضرورة . . . ، في البداية كنا نتكلم عن المجتمع المدني، وأخيراً سمي المجتمع الأهلي، فالمنظمات غير الحكومية، كثير من ممثلي الحكومات كانوا لا يشاركون في نشاط هذه المنظمات إذا كان المسمى «غير الحكومية»، إلى أن انتهينا إلى تسمية «المنظمات الأهلية العربية»، فهذا المصطلح يوقفنا أكثر من أن يحركنا، لأن أي حركة من الناس، تتطور إلى عدم الثقة وضد النظام إلى الخيانة،

كيف الحل؟ تنظيمات على شكل منتدى التنمية، فيه إجابة واضحة . . . ، أعرف (73) منظمة، وأفراد بعضها (15) عضواً، في ألمانيا تساعد أطفال السودان وأفغانستان والعراق . . . ، أعتقد أن هذا النوع لا يحتاج إلى تشريع، ولكن عندنا لا نسمح بذلك . . . ، في الكويت، ومع الانفتاح، يصعب التقنين،

في إمكانية، تجربة مرت في مصر، فبعض التنظيمات لا تدخل تحت غطاء الجمعيات، بل لجأت إلى إنشاء شركة وتمارس نشاطاً وأهدافاً اجتماعية . . . ، فإذا انتظرنا صدور تشريعات أو هبة من السلطة، فلن يتحقق شيء، فنشاط التيار الإسلامي في الجوانب الاجتماعية كان ناجحاً،

فتقييم العمل خارج الإطار الحكومي، فليس كلنا سياسيين أو في تخصص معين . . . ، يمكن الاتفاق، حتى في مجال جمع طوابع البريد، فليس المجتمع المدني قاصراً على مجالات معينة، فإنه مجموعة من الأفكار والاتجاهات،

من رصدي لثلاثة مجتمعات للقياس، تبين لي أن الكويت، إلى حد ما، فيها بوادر مجتمع مدني مستقل، وكذلك لبنان، أما الصومال فلا، فقد تعرضت المجتمعات الثلاثة للأزمات، فالجمعيات غير الحكومية، كان أداؤها ناجحاً على مختلف المستويات . . . ، علاج طبي . . . مساعدات . . . ،

ففي الكويت، كانت مؤسسات أثناء الغزو ـ تخرج من المؤسسات القائمة، من الجمعيات التعاونية ـ تمحور حولها العمل السياسي وغيره، أما في الصومال، فلم تحدث حركة تعاونية أثناء الأزمة،

فتقديري، إذا أمكن رسم هذا التصور، يجوز للمنتدى أن يحاول، فلدينا فكرة لإنشاء جمعية للعلوم السياسية، مشابهة للمنتدى، على مستوى دول الخليج . . . ،

فالفكرة موجودة، فكرة عدم الثقة من الواقع، فبعض المجالات ستنجح وبعضها يفشل . . . ، فإذا فكرنا أن المجتمع المدني هو مجرد موسم ثقافي ومحاضرات، فهو

ليس كذلك، وإنما يبدأ من جمع الطوابع إلى الحزب السياسي، وكل في النشاط وفي إطار تخصصه.

(37) التنظيمات الإرثية أصبحت من المجتمع المدني. . . ، ففي لبنان ومشكلتها، نشطت الإرثية في الفترة الأخيرة، وكذلك التنظيمات الدينية، فقد برزت الشيعة في لبنان لحماية أبناء الطائفة، وكذلك الديوانية إرثية مارست نشاطاً في الكويت أثناء الأزمة.

الرئيس: الإرثية، معناها بحكم المولد، فالانتماء فيها بالميراث. . . القبيلة، الطائفة. . . ، وقد طرحها الدكتور سعد الدين إبراهيم، فهو انتماء لا تختاره وإنما ترثه.

(12) أوافق (33) ، فلا يفترض بنا الدخول في التعريفات بشكل يضيع الموضوع، فالتعريف الذي تضمنته الورقة لا اعتراض عليه. . . ، أما الفكرة الأساسية التي طرحت اليوم، فهي من أهم ما يجب أن يصل إليه المنتدى، وهو كيفية تنمية المجتمع المدني. . . ،

عشت في لبنان قبل الحرب، ومن أسباب نجاح المجتمع المدني في فترة الحرب، أنه كان نشيطاً قبل الحرب. . . ، وفي الإمارات انغمست في النشاط المدني، وهناك معاناة كبيرة لعزوف الناس عن المشاركة فيها. . . ، ولا أعيب ما تطرحه الجمعيات، والتعامل مع الناس، والعمل على جذبهم، وتنمية النشاط المدني. . . ،

فعلينا أن نتلمس المعوقات للعمل على تطوير مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي، ولا شك، هناك تباين بين تلك المؤسسات،

وأرى، لو أن هذه المشكلة تنتقل مع الطلبة، ففي الخليج الطلبة لا يندمجون أو ينشطون في العمل المدني، ويمكن رد ذلك إلى المؤسسات التعليمية، حيث إن الأصل أن الطالب، منذ الحضانة، يعود على الاندماج في مجتمعه والتواصل معه وخدمته، وهذا يغيب في مدارسنا، دون التفكير في الأنشطة الاجتماعية. . . ،

هناك بعد آخر مهم، أجهزة إعلامنا، تعكس واقعنا، تهتم بالترفيه والتسلية، ولا تكرس الأبعاد التي تكرس الخدمة العامة. . . ، في الغرب، أجهزة الإعلام تركز على قضايا المجتمع،

وبعد ثالث، هو المثقفون بوصفهم أصحاب الدور الأساسي في تنمية المجتمع المدني، فإنهم يتحملون مسؤولية هذا الغياب، فلو فكّر كلٌّ في نفسه وتقصيره، وماذا يمكن أن يقدم، ونراجع أنفسنا بصدق، لأمكننا التحرك. . . ،

أقترح أن نحاول تقديم ـ وقد يكون الطرح للمنتدى ـ موضوع «معوقات تنمية المجتمع المدني في دول الخليج العربية».

الرئيس: إن الأمر متروك للمنسق العام، فيمكن أن تُعاد الصياغة من جديد والطرح على المختصين مع دراسات جديدة وتوسيع الدور.

(39) كيف يكون تفعيل النقاش للتأثير على الواقع...، فنحتاج آلية للتحريك، وإلا لن تكون هناك جدوى، وأؤيد:

ـ استضافة أشخاص من المعنيين...، بعض أعضاء مجالس الشورى في المنطقة، وتعريفهم بالمطلوب، فيمكن أن يساعد ذلك.

ـ ما أشار إليه (33)، بتفعيل تنظيمات على مستوى الخليج... المعلمين... المحامين... المهندسين...

ـ التشريعات في شأن الموضوع...، يا ليت من يتولى جمعها، وإعداد نموذج للاستفادة منه في هذا المجال...، فليس المهم مجرد تواجدها، وإنما تفعيلها.

مرات، ندخل كأطراف بانتماءاتنا السياسية، فإذا دخلت تيارات أخرى في بعض المؤسسات، فلا يكتفي البعض بالمعارضة، وإنما السعي لتحطيمها...، جمعيات التيار الإسلامي نجحت في نشاطها، فيمكن الاختلاف معها في الفكر، ولكن لا نعارض إنشاءها...، فهناك مؤسسات خيرية، نشاطها للداخل وللخارج، تتعرض لاتهام بأنها تدفع لأهداف سياسية داخلية وخارجية، فإنها لو كانت كذلك لما تبرع لها الناس...، فلا داعي للهجوم والتحطيم،

فالنظرة إلى المرأة وعدم تمتعها بالحق السياسي في الكويت، يقول البعض إن التيار الإسلامي يعارض تمتعها بهذا الحق،

وفي الواقع، هناك ثلاثة تيارات إسلامية في الكويت، اثنان سنَّة، وواحد شيعة:

1 ـ الحركة الدستورية، ترى حق الانتخاب والترشيح للمرأة، ولكن في مرحلة لاحقة.

2 ـ الحركة السلفية، تعترض على حق الانتخاب والترشيح.

3 ـ التيار الشيعي المنظم، مع حق الانتخاب والترشيح.

فنظرة إلى التيارات السياسية في مجلس الأمة، تتعاطف مع حقها في ذلك، ولكن

يمنعها التيارات الاجتماعية السائدة مجتمعياً، فعلينا أن نقبل برأيهم وفقاً للديمقراطية . . . ، فهذه هي المفاهيم، للتعامل بموضوعية مع دعم مؤسسات المجتمع المدني.

(15) الإشكالية في الكويت، عدم احترام القانون، سواء من المشرعين أو المطبقين، فالتوجه الليبرالي فتح المجال لجميع جمعيات المجتمع المدني، ولكن السلطة توقف الترخيص لجمعية حقوق الإنسان، على أساس أن هناك حوالي (50) طلباً لجمعيات، علماً بأن جمعية الإصلاح الاجتماعي لها (33) فرعاً . . . ، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، كانت توجهاته قومية وأصبحت الآن إسلامية، وتسمح الجهات الحكومية له بالتواجد والتحرك، ولا تسمح بذلك لجمعية حقوق الإنسان . . . ، فالمصالح هي التي تحدد فيسمحون للبعض دون البعض، والخلاف مع الجمعيات الإسلامية، هو استغلالها السياسي وليس ضد الدين، وإنهم لا يقبلون بالديمقراطية والرأي الآخر، فالديمقراطية تسمح بالتعددية والديمقراطية السياسية.

(27) الكلام الذي ذكره (33) واضح يحدد معالم القضية، أمس لم نتكلم عن المنهجية، فتحتاج فكراً ومؤسسات فاعلة غير حكومية . . . ، في الستينات، كانت محاولات للقفز على التاريخ، وكان تياران، تيار ديني، وتيار ليبرالي، والمشكلة في عدم وضوح وتحديد الأهداف والمسارات، فلسنا كلٌ متجانس، أو وحدة في الأهداف، فهناك توصيات على مدى فترة مجلس التعاون، فيجري البحث ويناقش وتطرح نتائجه وتوصياته، وكلها من أهداف مختلفة، دون قاعدة مشتركة . . . ، فمن المهمات الرئيسية للمنتدى وغيره من المؤسسات والتجمعات، بحث مفهوم مشترك في إطار تاريخي.

ينبغي ربط المجتمع الوطني بالإنتاج بوصفه الشامل . . . ، جامعة البترول في الظهران، داخل أسوارها، تعتبر مجتمعاً مدنياً، وكذلك أرامكو، وشركة الألومنيوم في نجع حمادي . . . ، مجتمع مدني يعيش داخل أسوار في إطار الدولة . . . ،

القطاع الخاص مبعثر، ويعتمد على 90 ٪ عمالة وافدة . . . . ، كيف تربط المؤسسات بمهن معينة ولا يمارسها المواطنون؟ . . . في السعودية والبحرين، سائق السيارة التاكسي يجب أن يكون من المواطنين . . . ، فالمهن الصغيرة هي أساس المجتمعات المهنية، ويصبح لأصحابها حقوق، فيجب أن يسري ذلك في المهن الأخرى، فارتباط الفرد بالإنتاج له أهميته . . . ، فيجب العمل على ربط المجتمعات المدنية، بالمهنية، بالإنتاج.

(29) أشارت (37) إلى أنه ليس في السعودية مؤسسات مهنية، ولكن في الواقع توجد في السعودية تلك المؤسسات، وقد لا تكون لها فعالية،

وأمنيتي، أن ننتهي اليوم إلى أمور عملية . . . ، نرجو تبني إجراء ما . . . ، ننشئ شيئاً ما، تكون مظلته المنتدى، مع فروع في دول الخليج، ليكن تنموياً . . . اجتماعياً . . . خيرياً . . . اندماج في أنشطة رياضية . . . ، إذ يلاحظ أننا نراوح مكاننا، ونناقش كمثقفين، والشعوب تمضي في طريق آخر . . . ، فيجب عمل شيء مؤسس صغير، وليس موجهاً ضد أحد، ثم ينمو.

(19) توضيحات سريعة في سياق هذا الحديث الغني عن المجتمع المدني، وتعقيبات على مداخلات أمس.

ـ المجتمع المدني كمفهوم أو كواقع، ليس بالضرورة مستورداً من الخارج، أو الغرب، أو نقل خبرة خارجية من حضارة أخرى، فلا نستورد خبرة من الخارج، وإنما نابعة من أرضنا ومجتمعنا،

فإنه يشكل، شئنا أم أبينا، من الانتقال من الواقع الأحادي إلى الجماعي، وتبرز اهتمامات جديدة وتشكيلات جديدة، ومجموعة وفئات متعددة، وبحكم بروزها، تنشأ تنظيمات واتحادات . . . أطباء . . . مهندسون . . . طلبة، والتشعب والتعدد يفرض ما يسمى بالمجتمع المدني.

ـ المجتمع المدني، لا يأتي مقابلاً للمجتمع القبلي، مجتمع البادية، المجتمع التقليدي، فما يحدث . . . نقارن المجال السياسي، والمجال المدني، فالدولة تضخمت أكثر مما يجب، تدخلت واخترقت المجتمع المدني على مدى (40) سنة أو منذ الاستقلال،

ـ فيجب زيادة هامش تحرك الأفراد، بعيدين عن هيمنة الدولة، والحد من تضخم تدخلها في أمور المجتمع، بإعطاء الأفراد هامشاً من الحركة، ويتطلب ذلك تشريعاً، وبذلك نعيد نشاط الدولة لطبيعته،

خلال (20) سنة الماضية لقيام جمعيات دينية وغيرها، وبعد (25) سنة من العمل في مؤسسات المجتمع المدني المكونة بحكم القانون ـ جمعية الإصلاح الاجتماعي في الإمارات ـ يحكمها قانون . . . ، فبدلاً من تطور المؤسسات المدنية، للأسف فيه إحباط، لم يعد هناك حماس للمجتمع المدني، فكيف حدث هذا الإحباط والترهل وعدم الفاعلية، على غير ما كانت عليه في السبعينات والثمانينات . . . ،

ـ يبدو أنها مسألة أجيال . . . ، الجيل الجديد، يبدو أنه تعب وتشعبت ارتباطاته في أكثر من جمعية . . . ، ونبحث عن الصف الثاني لا نجده، فقلّ الإقبال على العمل الوطني التطوعي، وعزوف عن المشاركة . . . ، فالجيل الجديد غير مهتم .

أشار (33) إلى العمل المدني على مستوى دول مجلس التعاون، وأعتقد بأنه علينا تعزيز العمل التعاوني، يرفد ببناء العمل المدني على مستوى دول المجلس . . . جمعية العلوم السياسية . . . جمعية التاريخيين . . . ، ففي ذلك قدر من المبادرة لاجتماع المهنيين . . . ، وأتمنى أن نقوم بهذا الدور .

(20) بعض ملاحظات :

ـ ما طرح بالنسبة للريع وهيمنة الدولة . . . ، هذا صحيح لو بدأت من الميزانية السنوية، وما يذهب إلى السلطة الحاكمة . . . ، ولكن الثروة التي جمعت في القطاع المهني على مدى سنوات، إنها أكبر من ريع الدولة السنوية، وقد لا يكون ذلك واضحاً لعدم كفاية معلومات عن أموال الأفراد . . . ، فالثروة في القطاع الخاص مهمة بسبب الحسابات التوفيرية والأجنبية والسيولة، فالدولة كمصدر قوة مبالغ فيه بالنسبة للصرف .

ـ بالنسبة للاهتمام بالعمل المدني، يجب عدم اليأس من عدم مبادرات فردية، فالعنصر الأساسي الذي يقرر الممارسة في العمل المدني، هو الاهتمام الشخصي . . . طوابع بريد . . . رعاية الحيوان . . . ،

ـ حسب فهمي، هناك أقليات في المجتمعات المدنية . . . نادي لبناني . . . نادي هندي، يحتاج البحث فيه للربط بين الجانبين .

ـ (39) لديه قدرة تسويقية لتوجهات مجموعته، والخوف أن تخلق نوعاً من التسلط على الليبراليين . . . التخوف من التيار الإسلامي، احتمال استعمال الحرية لإغلاق الحرية على الآخرين .

(5) ملاحظتان :

ـ ثروة الوطن العربي المستثمرة في الخارج، تصل إلى حوالي (800 مليار) دولار، وثلاثة أرباعها للقطاع الخاص، منها (50٪) من منطقة الخليج، الريع حالياً يعتبر استهلاكياً، فليست دولة ريعية، وإنما سحب وأكل من الرصيد .

ـ أكرر تعليقاً سابقاً، محدداً وفي حدود منتدى التنمية، باعتباره أفضل مكان بحثي وينشر أبحاثه . . . ، المشكلة أننا مقبلون على حقبة مختلفة، بعد زوال رواج أسعار النفط، وسيتغير المزاج داخلياً وخارجياً . . . ، فالغرض من اجتماعاتنا، مناقشة أوراق حول الموضوع وتطويرها من المناقشات ونشرها . . . ، فتكلمت عن التاريخ . . . ، أين نحن من التطورات العالمية؟ . . . إسقاط على المستقبل . . . ،

الآن، هناك مؤسسات فوق حكومية، البنك الدولي يعتبر فوق المجتمع المدني والحكومات . . . ، مشكلة الانهيار الاقتصادي في كوريا . . . ، قال رئيس البنك الدولي، بإعطائها دعماً محدوداً وتذهب إلى الجحيم . . . ، وحتى الصين أيضاً . . . ،

ففي ظل القطرية الضيقة . . . ، كيف ندخل إلى المجال البحثي قبل الآخرين، للتغيير لصالح مؤسسات المجتمع المدني؟

ـ ماهية التغيير المحتمل ومجالاته؟

ـ صندوق النقد الدولي.

ـ الإعلام . . . قناة (CNN) قد تشكل حرباً أو توقفها.

ـ النفط.

لماذا الإعلام يملك قدرة التأثير، فإنه نتيجة تغير المصالح عندنا، إذا لم ننجح في كيفية مخاطبة الآخرين، ماذا لو أن (CNN) خرجت وطرحت، لماذا تحكم هذه الأقليات الأكثرية؟ . . . فلو لم نطور للتعامل مع المتغيرات الجديدة، سنخسر الكثير . . . ،

فالعمل البحثي، والتكملة على أوراقنا، يجب أن يأخذ في الاعتبار في جزء منه، «ماذا نعمل مع إسقاطات المستقبل؟» . . . ،

سطوة الشركات المندمجة، بعد خمس سنوات، مع اندماج شركات البترول، ستكون أقوى من الحكومات . . . ، فيجب إضافة بعد المستقبل في بحثنا.

(23) بقدر سعادتي، أود أن أشير إلى بعض رؤوس أقلام:

ـ عندما بدأت أمس بالتأكيد على دور الحكومات وضرورة مسايرتها والعمل من خلالها لأنها قوية، وإذا لم يتم ذلك ستتوقف الأنشطة المدنية . . . ، فيمكن أن نقلل المحددات، ومن خلال المؤسسات وتفاعلها، يمكن تطويرها.

ـ أشير إلى الصراعات والمشاكل في المنظمات المدنية (الأدباء والكتاب في البحرين) مما

يسيء إليها ويؤخرها . . . ، والجيل الجديد منغمس في الاستهلاكية ، ويقل اهتمامه ، فالمشاكل بين الرموز تنعكس على المؤسسات .

ـ جهود مجلس التعاون في مجال المؤسسات المدنية ، عندما طرحنا تشكيل مؤسسات مدنية على مستوى دول مجلس التعاون ، ولم توافق الوزارات المختصة (الإعلام ـ الشؤون الاجتماعية والعمل . . .) باعتبار هذه المؤسسات غطاء لعمل سياسي ، وبعد ذلك لجأنا إلى أسلوب آخر ، فمن يرغب في إنشاء جمعية مهنية على مستوى دول المجلس ، فليجتمعوا ويتخذوا الإجراءات ، ونساعدهم دون العرض على الوزراء للموافقة ، فنعمل كمنشطين في هذه المجالات . . . ، ومن هذه الجمعيات : مهندسو الكهرباء والمياه ـ التاريخ والآثار (وبداخلها صراعات) ـ أطباء التجميل ، وهناك الجغرافيون ، وأيضاً جمعية الأدباء التي بدأت منذ سنة 1984 وتعرضت لخلافات كبيرة داخلها وتوقفت لفترة ثم عادت للنشاط ، وإن المجلس لا يشرف على نشاط هذه الجمعيات ، وإنما تذليل المشاكل ، والسعي للمزيد من هذه المؤسسات .

بودي معرفة الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي .

الرئيس : المجتمع الأهلي أوسع في التعريف ، لأنه يضم مختلف التنظيمات بما في ذلك الإرثية (الطوائف) ،

أما المجتمع المدني ، فهو أكثر تحديداً ، فكرياً أو مصلحياً بين الناس ، وكما قال (33) ، كل عمل غير حكومي ينظم بالقانون الحكومي ، ولكن له مجلس إدارته وتمويله ،

فلا نريد تصادماً بين مفهومين تلافياً للإشكالات ، فهما متكاملان . . . ، فندمج بين العملين ، فدور الدولة كبر لدرجة ملحوظة ، والأصل أن المجتمع يحدد المسار .

(4) من تعريف (33) شعرت بتفاؤل كبير ، بأنه في السعودية ، تسير خطى حثيثة لتطوير المجتمع المدني ، فقد تم تكوين جمعيات كثيرة ، وأن الجزر والواحات المدنية التي أشار إليها (27) تثير حماس الناس للمؤسسات المدنية ولا تعارضها الحكومة . . . ، ولكن التفاؤل يضعف لعدم وجود قانون دستوري يحميها أسوة بالكويت والإمارات . . . ، فتبقى هذه المحاولات مربوطة برضا الحكومة من عدمها ، وبالتالي تكون فعاليتها محدودة . . . ، فهناك حماس شعبي على ذلك ، ونأمل المزيد للاستمرارية ، ولكن فعاليتها تكون ضعيفة في غياب القانون المنظم .

ما أشارت إليه (12) عن عدم مشاركة الطلبة في الأنشطة ، وأوضح (19) أن لديهم

إحباطاً، فما السبب؟ ففي الستينات والسبعينات، كان هناك أقطاب منظمة الطلبة العرب، فلماذا حدث إحباط؟ . . . يمكن طرح هذه النقطة في النقاش . . . ، ما سبب غياب الجيل الثاني والثالث والرابع، هل هو النفط . . . الترف . . . الجو السياسي . . . الإحباط العام؟

(13) أرجع إلى تقييم العمل المدني . . . ، إلى منطقة غياب وحضور للمؤسسات، فليست القضية غياباً وحضوراً، فكل الدول فيها هذه المؤسسات، فالفرق هو في مدى الاستقلالية أو حرية الحركة، أو مجال النشاط، فهناك تنوع كبير في هذه المؤسسات . . . ،

التعريف . . . ، نتكلم عن المجتمع المدني . . . ، هل هو مصطلح يعادل مؤسسات المجتمع المدني (civil society) وله مواصفات معينة؟ . . . يمكن تحديد ذلك، ثم ننطلق إلى نوعية المؤسسات التي تخدم هذه المواصفات . . . ،

فهل المجتمع المدني هو مصطلح مؤسسات المجتمع المدني؟ . . . أما إذا كان المجتمع المدني له مواصفات معينة، تحتاج مؤسسات التكافل الاجتماعي، العدالة، تشجيع الرأي الآخر . . . تشجيع الابتكار . . . ، فهي مواصفات يجب توفيرها للمجتمع المدني . . . ،

فإذا كنا نريد الخروج بمفهوم جيد للمجتمع المدني، يمكن وضع تعريف خاص بعيداً عن الثنائية التي ذكرها (31).

(26) أشير إلى نقطتين:

1) المجتمع المدني ومؤسساته . . . ، نحن نتكلم . . . نحلم به ولا نراه، جمعية بر نسائية توزع هدايا في المناسبات، إنها أقرب ما تكون إلى العمل الخيري، ليحسوا بأنهم أدوا واجبهم نحو المجتمع . . . ، الحكومات الخليجية تكره هذه الجمعيات، فلا تثقل على نفسها بهذه الإزعاجات . . . ،

هناك جمعيات خيرية نسائية ـ جمعيات بر ـ جمعيات تحفيظ قرآن كثيرة، ولكن هذه الجمعيات تمثل جزءاً من المؤسسات المدنية، ولكن تأثيرها ضعيف،

إذن، نسعى لجمعيات مؤثرة، تكون على مستوى الخليج . . . ، والمنتدى أسلوب جيد وناجح، فالمظلة الخليجية أفضل لأن تشمل هذه المؤسسات . . . ،

فلماذا لا يتبنى المنتدى رابطة الأدباء ـ الإعلاميين ـ الكتاب، فروابط من هذا النوع يكون لها تأثير في تحسين الصورة، فمقابل تغول السلطات الحكومية، يحسن تشكيل هذه الروابط تحت مظلة المنتدى، والتحرك لتأسيسها.

2) النقطة الثانية، تخص المنتدى، فهذا العام تحققت خطوات إيجابية. . . ، صدرت المجلة (المنتدى) وتحتاج المزيد من الإخراج والكتاب، ولكنها خطوة طيبة، بالإضافة إلى الكتاب السنوي،

فنثني على هذا الجهد، ويمكن توزيعه من خلال تفعيل المنتدى:

أ ـ نسعى ونلتزم بإصدار المجلة فصلياً أو نصف سنوية.

ب ـ استمرار إصدار الكتاب.

جـ ـ لقاء نصف سنوي.

الرئيس: يمكن طرح ذلك في اجتماع اللجنة التنفيذية.

(25) لم أحس من النقاش حماساً كبيراً للموضوع المطروح، وكلما تعمقنا، يقل الحماس لعدم الاتفاق على التعريف تبعاً لطبيعة الموضوع.

لاحظت من نقاش أمس ومن الأوراق، إشارة إلى عدم الإقبال على المشاركة والمسؤولية في نشاط المجتمع المدني، وأرى أن ذلك ليس لوجود ريع، وإنما لأن البعض يركز على الأمور الخاصة به، ويترك ما للسلطان للسلطان، فالجميع يعملون في الإطار الذي يرونه. . . ، وهذه النقطة غير واضحة في الأوراق أو النقاش، على أساس القول بأنه طالما الحكومة توزع والكل يشارك.

طرح موضوع العولمة، فيجب الاتفاق على مفهوم لها، فحقاً إنها مؤسسات عالمية ضخمة، و(CNN) قد تسقط حكومة، ولكن يجب عدم الخوف من العولمة، فقد تساهم في حلحلة كثير من الأمور المجمدة، ففيها إيجابيات للجيل الجديد.

أما لماذا مجلس التعاون لم يشكل مؤسسات مدنية خليجية، فإن ذلك يرجع إلى أن قوانين الدول الأعضاء، تنص على أن يكون رئيس المؤسسات مواطناً، وحاولنا الحصول على الموافقة على تعديل ذلك، وهناك أيضاً مشكلة العضوية، وما إذا كان التشكيل من الأعضاء مباشرة، أم ممثلين للجمعيات الوطنية (جمعيات المحاسبة مثلاً)، أم من المحاسبين أنفسهم؟

(32) بعض نقاط :

ـ الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، يبدو أن المجتمع الأهلي خارج إطار الحكومة، أما المجتمع المدني، فيمكن أن يكون حكومياً أو في نطاق الدولة.

ـ مسألة الجيل الجديد، يبدو أننا لا نرى إلا الوجه المعتم والسلبي في الجيل، ولكن هناك وجه مضيء وإيجابي، ولكن الاهتمامات مختلفة، والمجتمع المدني من اهتماماته الاختلاف وتنوع الاهتمامات، كتنوع النشاط، فهذه ميزة،

وحتى لا نظلم الجيل الجديد، إن كانت هناك سلبية، فإن ذلك يرجع إلى الجيل الحالي، لأن الجيل الجديد يرفض الوصاية والأبوية، ونحن نحاول استمرارها . . . ، إنه جيل يرفض كل شيء، فالرفض لو استغل إيجابياً، فقد يؤدي إلى تغيير لصالح المجتمع.

ـ ما العمل؟ . . . عرضت أفكار عن عقد مؤتمر إقليمي للمجتمع المدني، أعتقد يحتاج دراسة متأنية لذلك.

ـ الكتابة في الصحافة لدفع الفكرة، يمكن كأفراد أو منتدى، لأن وسائل الإعلام، الصحافة بالذات، يمكن من خلالها الدعوة والتأثير، وتوصيل أفكارنا،

ـ بالإضافة إلى أننا كأفراد، نوصل إلى جهاتنا التي نعمل فيها، لتفعيل تكوين الفكرة، وندفع بها على مستوى الخليج.

ـ تبني مجلة فصلية تعنى بشؤون المجتمع المدني، فنحقق الكثير في هذا المجال.

الرئيس: أمس طرح أن الاتصالات المفتوحة عن طريق الإنترنت، يمكن تخطي كل الحدود والتشريعات، وكما أشار (5)، الإطار اتسع للعمل الأهلي.

(30) «أطلق كلامي على من لبس ثيابي» كتاب قيّم فيه مواصفات الإنسان والطلاب وأيهما تفضل.

ـ كل ما طرحه (15) و(39)، هناك توجه عقلاني، ونحن مع (15) في كل ما طرحه، فلا خلاف بين التيارات الإسلامية والعلمانية.

ـ الرئيس طرح عدم الثنائية بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، ، ونصل إلى ما طرحه (13) حول المواصفات والنوعية :

1) مؤسسات المجتمع المدني ظاهرة حضارية . . . ، مؤسسات لها فاعلية تجمع أفراداً في

مؤسسات فاعلة .

2) تحتاج قانوناً لتقنينها ، بما في ذلك العرف .

3) الديمقراطية والتعددية ، بما في ذلك الحرية والمسؤولية الاجتماعية .

4) المواطنية ، تأكيداً للمساواة بين الانتماء والإنتاجية .

5) الانفتاح على المستجدات والتغيرات داخلياً وخارجياً في سياق حقوق الإنسان .

ـ وللتفعيل ، ثلاث نقاط :

1) نعكس الأولوية ، فنبدأ بمخاطبة السلطة الرابعة الإعلامية .

2) الاستمرار في الاجتماعات الخليجية المشتركة ، سواء لمناقشة إشكالية المؤسسات المدنية ، المواطنية ، السكانية معاً ، أو المنطلقات المستقبلية .

3) الاستمرار في مخاطبة أصحاب القرار ، بما في ذلك الأمانة العامة لمجلس التعاون .

(37) (27) تكلم عن سائقي التاكسي في البحرين وشرط أن يكونوا من المواطنين ، فكان نتيجة للحركة الشعبية في (1953 ـ 1956) فكانت انتفاضة وشكلت تنظيمات نقابية منها نقابة سائقي التاكسي ، وإني سعيدة بما أوضحه **(29)** عن أن هناك مجالات أخرى في السعودية تشترط أن يقوم بها مواطنون .

(39) أشار **(20)** إلى القدرة التسويقية للتيار الإسلامي ، والتخوف من وصول هذا التيار إلى اتخاذ القرار ، فهذا واقع في كل المجالات ، فهي طبيعة بشرية شرقية ، دون ربطها بالتيارات الإسلامية ، فلا نبالغ في الافتراضات ،

سابقاً ، كانت تيارات أيديولوجية . . . ماركسية ، وماوية ، وكان خلافاً طبيعياً ، الآن أصبح تياراً إسلامياً ، وسنوياً فيه انتخابات ، فإنه في الإطار الديمقراطي . . . ،

البعض يرى عدم خروج اتحاد الطلبة عن قضاياه إلى قضايا عامة ، مع أن في ذلك إيجابية ،

طلبت من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، بياناً عن المؤسسات المدنية وأنشطتها وما تحصل عليه من دعم ، وتبين أن بعض الجمعيات لها مجرد مقر دون نشاط أو اجتماعات .

(25) قال إن المواطنين ليسوا أفضل من الحكومات ، وأرى أن للمواطنين نشاطاً ودوراً

فعّالاً . . . ، أثناء الغزو العراقي، كانت لجنة في لندن، أثنى الشيخ صباح على نشاطها غير الرسمي وفعاليتها مع الرأي العام.

(33) المفهوم المدني . . . كما الحديث عن الريعية . . . عن العلمانية . . . ، نحاول إيجاد وتطوير أدوات بحث خاصة . . . ،

من الملاحظ، افتراض أننا نقود منظمات جماهيرية تغير، وذلك ليس تعميماً، فضربت مثالاً بجمع الطوابع، فإنها تتغير تبعاً للطبيعة، فالإنجاز وفعاليته يرتبط بالهدف . . . ، والأساس رغبة الأفراد وحماسهم،

والإعلام مؤثر، ويمكن من خلال تكنولوجيا الاتصال، بحث إنشاء مؤسسة إعلامية لتوصيل المعلومات، ويمكن تحويلها مستقبلاً إلى شركة . . . ، فهناك مجال للحركة . . . ، ويمكن في الاجتماع القادم، التعرف على ما تم في ذلك.

(15) (39) أوضح أن التيار الإسلامي بيدهم السلطة، وأنه ليس لهم الحد من حرية الصحافة أو تحديد حرية المرأة . . . ، مشكلتنا مع التيار الإسلامي، أنه يستغل السلطة للنواحي السياسية . . . تسييس الأمور، إنهم يستغلون الدين لدفع المجتمع إلى الخلف، فنطلب منهم الحرص على حرية الرأي . . . إنهم منظمون تنظيماً دقيقاً . . . مسيطرون . . . منهم وزراء . . . وكلاء مساعدون . . .

الرئيس: أشكر الجميع، والمنسق العام، الذي نشكره على نشاطه الملحوظ في تطوير النشاط والإنجاز في المنتدى، لديه تعليق وتوضيح.

المنسق العام: جميع الاقتراحات التي طرحت، تم تسجيلها، وستدرسها اللجنة التنفيذية.

الاجتماع القادم ـ بناء على موافقة اللجنة التنفيذية ـ سيعقد في دبي في 11/ 2/ 1999 حول موضوع «الخليج، فرص وتحديات القرن العشرين»، وستقدم فيه أربع ورقات عمل سيعدها أربعة باحثين وتتناول:

الوضع العام ـ الوضع السياسي ـ الوضع الاقتصادي ـ الوضع العلمي.

ومدير المشروع: الدكتور عبدالخالق عبدالله.

وباسم اللجنة التنفيذية، أشكر الباحثين على إعدادهم أوراقهم، وأشكر جميع رؤساء الجلسات،

وأشكر الجميع على ما قد يقترحونه من بعض موضوعات ليبحثها المنتدى لسنوات

قادمة، وأي موضوع يمكن إرساله إلى المنسق العام.

الرئيس: أكرر الشكر للجميع.

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً، ، ،

منتدى التنمية

اللقاء السنوي التاسع عشر

19 ـ 20 فبراير 1998.

دبي

الموضوع:

قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون

(المؤسسات / التشريعات / الأقليات)

أسماء المشاركين:

الدكتور أحمد بشارة

أنور عبدالله النوري

إياد مدني

بكر أحمد حسن

جاسم السعدون

جاسم مراد

جعفر محمد الشايب

حامد الوردي

الدكتور حسن علي الإبراهيم

خلفان مصبح المهيري

رسول الجشي

الدكتور ريما الصبان

الدكتور سعد الزهراني

سليمان عبدالرزاق المطوع

الدكتور شملان العيسى

عامر التميمي

عبدالباقي عبدالله النوري

عبدالجليل الغربللي

الدكتور عبدالخالق عبدالله

عبدالرحمن الساعي

عبدالرزاق الفارس

الدكتور عبدالعزيز السلطان

الدكتور عبدالعزيز الجلال

الدكتور عبدالعزيز محمد الدخيل

الدكتور عبدالله القويز

الدكتور عبدالله مناع

الدكتور عبدالله المعجل

عبدالمحسن تقي مظفر

عبدالمحسن هلال

عبدالملك يوسف الحمر

الدكتور علي خليفة الكواري

علي عبدالله المناعي

الدكتور غانم النجار

الدكتورة فاطمة الشامسي

الدكتور متروك الفالح

الدكتور محمد غانم الرميحي

الدكتورة منيرة أحمد فخرو

الدكتور ناصر أحمد البريك

الدكتور ناصر جاسم الصانع

نجيب عبدالله الشامي

منتدى التنمية

1998